جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة ربع سنوية

العدد الثامن والعشرون [يوليو ٢٠٢٥م]

اعتراضات المرادي على بعض معربي القرآن الكريم من خلال كتابه الجنى الداني في حروف المعاني

دكتور

رضا عبد الجيد السيد فرج عزام

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية

بالزقازيق جامعة الأزهر

اعتراضات المرادي على بعض معربي القرآن الكريم من خلال كتابه الجنى الداني في حروف المعاني

رضا عبد الجيد السيد فرج عزام.
اللغويات، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: redafarag.25@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،،،

فإن دراسة الحروف نشأت في رحاب تفسير القرآن الكريم وإعرابه، ثم استقل هذا العلم وصار له كتبه الخاصة به.

وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي من أفضل ما صنِّف في دراسة الحروف، ومن ميزات هذا الكتاب مناقشته لآراء معربي القرآن الكريم، فقد ناقش المرادي – رحمه الله تعالى– كثيرًا من آراء معربي القرآن الكريم، واعترض عليها.

فجاء هذ البحث ليتناول تلك الظاهرة، ويوضحها، وقد سِرْتُ في البحث حسب المنهج الوصفي التحليلي النقدي.

وقد انتظم البحث في مقدمة، وفصلين، وخاتمة. أما المقدمة: فتشتمل على الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.

وأما الفصل الأول: فعنوانه: المرادي وكتابه الجنى الداني في حروف المعاني ويشتمل على مبحثين: المبحث الأول: ترجمة موجزة للمرادي. المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن كتاب: الجنى الداني في حروف المعاني.

وأما الفصل الثاني: فعنوانه: اعتراضات المرادي على معربي القرآن الكريم من خلال كتابه: الجني الداني في حروف المعاني، وهي مرتبة حسب ورودها في الكتاب.

وأما الخاتمة، فتشتمل على أهم نتائج البحث، ثم فهرس للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: اعتراضات المرادي، معربي القرآن الكريم، كتاب الجنى الداني، حروف المعاني.

Al-Muradi's Objections to those who applicate Vowel inflection over the Holy Qur'an, Based on His Book " AL Jana Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani"

Reda Abdel-Gaid Al-Sayed Farag Azzam.
Linguistics , Faculty of Arabic Language in Zagazig, Al-Azhar University, Egypt.
Email: redafarag.25@azhar.edu.eg

Abstract:
All praise is due to Allah, Lord of the worlds, Blessings and peace be upon our master and prophet Mohammed and all his family and his companions, then ….
The letter's study originated as a result of Quranic interpretation and inflection. Then this science became a separate science hence had its own books.
Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani by al-Muradi is rated as one of the best books written on the study of letters. One of this book's features is its discussion of the views of those who make Quranic inflection. Al-Muradi, may God mercy be upon on him, discussed and challenged many of the views of those who make Quranic inflection.
This research made to address and clarify this phenomenon. I followed the descriptive analytical critical approach in this research.
The research is organized into an introduction, two chapters, and a conclusion. The introduction includes the topic, its importance, the reasons for choosing it, the research plan, and its methodology.
The first chapter's title: Al-Muradi and His Book Al- Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani, includes two sections: the first Section: A brief biography of Al-Muradi. The second Section: A brief overview of Al- Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani.
The second chapter's title: Al-Muradi's objections to those who make Quranic inflection. based on his book Al- Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani. These objections are arranged according to their occurrence in the book.
The conclusion includes the most important findings of the research, followed by an index of sources and references.
Keywords: Al-Muradi's objections , Those who make Quranic inflection, Al- Jana al-Dani - Huruf al-Ma'ani.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، وبعد،،، فإن دراسة الحروف نشأت في رحاب تفسير القرآن الكريم وإعرابه، فقد كان معربو القرآن الكريم والمفسرون يتناولون الحروف ومعانيها في ثنايا كتبهم، ثم استقل هذا العلم وصار له كتبه الخاصة به. وكتاب «الجنى الداني في حروف المعاني» للمرادي من أفضل ما صُنِّف في دراسة الحروف، فهو يتميز بحسن التنظيم، وسهولة العبارة، وكثرة الشواهد وتنوعها، ومناقشة الآراء إلى غير ذلك. ومن ميزات هذا الكتاب – أيضًا – مناقشته لآراء معربي القرآن الكريم، فقد ناقش المرادي – رحمه الله تعالى– واعترض على كثير من آراء معربي القرآن الكريم، ومن ثم جاء عنوان البحث «اعتراضات المرادي على معربي القرآن الكريم من خلال كتابه: الجنى الداني في حروف المعاني»، وأقصد بمعربي القرآن الكريم، كل من تناول إعراب القرآن الكريم، خصَّ ذلك في كتاب لإعراب القرآن الكريم، أو تناوله في تفسير كتاب الله – تعالى–.

ولاختيار هذا الموضوع أسباب، منها:

١– خدمة كتاب الله – تعالى –.

٢– أن الاعتراضات النحوية يتجلى من خلالها نضج النَّحْوِيِّ الفكري، ومدى إلمامه بآراء من سبقه.

٣– تظهر تلك الاعتراضات جهود النحوي في إبراز رأيه، ودعم مذهبه.

هذا. وقد سِرْتُ في البحث حسب المنهج الوصفي التحليلي النقدي. وقد انتظم البحث في مقدمة، وفصلين، وخاتمة. أما المقدمة: فتشتمل على الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه. وأما الفصل الأول: فعنوانه: المرادي وكتابه الجنى الداني في حروف المعاني، ويشتمل على مبحثين: المبحث الأول: ترجمة موجزة للمرادي، والمبحث الثاني: نبذة مختصرة عن كتاب: الجنى الداني في حروف المعاني. وأما الفصل الثاني: فعنوانه: اعتراضات المرادي على معربي القرآن الكريم من خلال كتابه: الجني الداني

في حروف المعاني، وهي مرتبة حسب ورودها في الكتاب. وأما الخاتمة، فتشتمل على أهم نتائج البحث، ثم فهرس للمصادر والمراجع.

فإن كنت قد وفقت فبفضل الله – تعالى– ومنِّه، وإن كانت الأخرى، فأسأل الله تعالى أن يغفر لي ولسائر المسلمين أجمعين، والله – تعالى– أسأل التوفيق والهداية، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الأول

المرادي وكتابه: الجنى الداني في حروف المعاني

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للمرادي

المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن كتاب: الجنى الداني في حروف المعاني

المبحث الأول: المرادي

اسمه ونسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي النحوي اللغوي(١).

مولده:

لم يذكر المؤرخون تاريخ مولده، وقد ولد بمصر(٢).

تسميته:

عرف المرادي بابن أم قاسم، وهي جدته من أبيه(٣)، وقيل: أم قاسم كانت من بيت السلطان فتبنته، فعرف بهذا الاسم(٤).

وسمي المرادي نسبة إلى قبيلة مراد، وكان موطن رهطه، في (أسفى) على ساحل الأطلنطي بالمغرب(٥).

علمه وخلقه:

كان – رحمه الله تعالى– إمامًا بارعًا عالمًا بالقراءات والتفسير والفقه والأصول والنحو والتصريف واللغة، فهو النحوي الفقيه البارع، كما أنه كان – رحمه الله تعالى– تقيًّا صالحًا(٦).

شيوخه:

أخذ المرادي العلوم الإسلامية والعربية عن علماء عصره، ومنهم:

١– أبو زكريا الغماري ت٧٢٤هـ. ٢– أبو حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ.

٣– الشرف المغيلي ت٧٤٦هـ ٤– المجد إسماعيل الششتري ت٧٤٨هـ

٥– شمس الدين ابن اللبان ت٧٤٩هـ ٦– سراج الدين الدمنهوري ت٧٥٢هـ(٧).

---

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٧/١، الدرر الكامنة ٣٢/٢، بغية الوعاة ٥١٧/١، هدية العارفين ٢٨٦/١، والأعلام ٢١١/٢.

(٢) غاية النهاية ٢٠٧/١، وبغية الوعاة ٥١٧/١.

(٣) بغية الوعاة ٥١٧/١.

(٤) الدرر الكامنة ٣٢/٢.

(٥) الجنى الداني المقدمة ص ٦.

(٦) ينظر: غاية النهاية ٢٠٧/١، الدرر الكامنة ٣٢/٢، وبغية الوعاة ٥١٧/١.

(٧) المراجع السابقة، والجنى الداني المقدمة ص٧، وتوضيح المقاصد المقدمة ص٧٣.

تلاميذه:

لم تذكر كتب التاريخ شيئًا عنهم سوى جلال بن أحمد المعروف بالتباني ت٧٩٣هـ، ولكن يوجد الكثير ممن نقلوا عنه وتأثروا بعلمه، كابن هشام الأنصاري(١).

مصنفاته:

ألف المرادي مصنفات قيمة ومتنوعة في العلوم الإسلامية والعربية، تشهد بعلمه، وحسن تصنيفه، منها:

١- إعراب القرآن.
٢- تفسير القرآن.
٣- الجنى الداني في حروف المعاني.
٤- شرح الاستعاذة والبسملة.
٥- شرح الألفية لابن مالك.
٦- شرح التسهيل لابن مالك.
٧- شرح الجزولية.
٨- شرح الحاجبية النحوية.
٩- شرح الحاجبية العروضية.
١٠- شرح الشاطبية.
١١- شرح الفصول لابن معطٍ.
١٢- شرح المفصل.
١٣- كلَّا وبلى.
١٤- معنى [لو].
١٥- منظومة في معاني الحروف(٢).

وفاته:

توفي – رحمه الله تعالى – يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ، ودفن بسرياقوس(٣).

(١) توضيح المقاصد المقدمة ص ٨٥.
(٢) غاية النهاية ٢٠٧/١، الدرر الكامنة ٣٣/٢، بغية الوعاة ٥١٧/١، هدية العارفين ٢٨٦/١، توضيح المقاصد المقدمة ص٩٠، والجنى الداني المقدمة ص٨.
(٣) غاية النهاية ٢٠٧/١.

المبحث الثاني

نبذة مختصرة عن كتاب: الجنى الداني في حروف المعاني

كان المرادي – رحمه الله تعالى – قد صاغ منظومة شعرية، تضم معاني الحروف، وجمعها في كتاب، ثم شرح ما أجملتها هذه المنظومة في كتاب آخر، ثم شرع في تصنيف كتاب ثالث سماه: الجنى الداني في حروف المعاني(١).

ومن يتصفح كتاب الجنى الداني يدرك أنه من أفضل ما كتب في حروف المعاني، من حسن تنظيم، ووضوح عبارة، وكثرة شواهد وتنوعها، ومناقشة آراء.

وقد اشتمل الكتاب على مقدمة وخمسة أبواب، واشتملت المقدمة على خمسة فصول، بين في الأول حد الحرف، وفي الثاني لماذا سمي حرفاً؟ وفي الثالث جملة الحرف ومعانيه وأقسامه، وفي الرابع بيان عمله، وفي الخامس عدة الحروف.

وتحدث في الأبواب الخمسة عن الحروف الأحادية والثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية(٢). ولعذوبة هذا المنهل وفيضه، فقد نهل من معينه ابن هشام في كتابه مغني اللبيب.

(١) ينظر: الجني الداني المقدمة ص١٠-١١.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ ج١ ص ٩٥، وتوضيح المقاصد للمرادي قسم الدراسة ص ٩١.

الفصل الثاني

اعتراضات المرادي على معربي القرآن الكريم
من خلال كتابه: الجني الداني في حروف المعاني
وهي مرتبة حسب ورودها في الكتاب

(مجيء الباء زائدة في الخبر الموجب)

قال المرادي: «وندرت زيادتها في الخبر الموجب... وقال الأخفش: إن الباء زائدة في قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[١] والأولى أن يكون الجار والمجرور خبرًا، والباء متعلقة بالاستقرار»[٢].

الدراسة:

تأتى الباء زائدة في بعض المواضع، منها الخبر، فإن كان غير موجب فينقاس نحو: ليس زيد بقائم[٣]. وأما إن كان موجبًا، فقد اختلف النحويون: فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز زيادة الباء في الخبر الموجب[٤]. وأجازه الأخفش، فقال – متناولاً الآية الكريمة السابقة –: «وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بحسبك قول السوء»[٥]. فيظهر من كلامه أنه حمل زيادتها في الخبر الموجب على زيادتها في المبتدأ الموجب، ووافقه ابن جني[٦].

ولم يستبعده ابن يعيش، فقال: «ولا يبعد ذلك؛ لأن ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر نحو: لام الابتداء، وزيادة الباء في الخبر أقوى قياسًا من زيادتها في المبتدأ نفسه؛ وذلك أن خبر المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كان مستقلاً بالمبتدأ كما كان الفاعل مستقلاً بالفعل، والباء تزاد مع الفاعل»[٧].

واعترض ابن هشام على الأخفش، فقال: «والأولى تعليق «بمثلها» باستقرار محذوف هو الخبر»[٨]. وذهب المالقي إلى أن زيادة الباء في الخبر الموجب خاص بالضرورة[٩]. وأجاز الرضى – بقلة– دخولها على خبر المبتدأ

---

(١) سورة يونس من الآية ٢٧.
(٢) الجنى الداني ص٥٥.
(٣) ينظر: مغنى اللبيب ١/١١٠.
(٤) ينظر: مغنى اللبيب ١/١١٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١جـ٢/٥٢.
(٥) معانى القرآن للأخفش ١/٣٧٢.
(٦) خزانة الأدب ٥ /٢٩٨.
(٧) شرح المفصل ٨/٢٣– ٢٤.
(٨) مغنى اللبيب ١/١١٠.
(٩) رصف المباني ص١٥٠.

المقرون بـ «هل»، فقال: «وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل، نحو: هل زيد بخارج»[١].

هذا. وقد اختلف حول توجيه الآية الكريمة:

فذهب بعضهم إلى أن خبر «جزاء» الجار والمجرور «بمثلها». واختلفوا في الباء: فذهب الأخفش إلى أنها زائدة[٢]، وتبعه أبو البركات الأنباري[٣]، وأجازه الألوسي[٤]. وهو أحد توجيهي أبى البقاء العكبري[٥].

وأجاز بعضهم عدم زيادة الباء، وأن التقدير: جزاء سيئة مقدر بمثلها. كأبي البقاء العكبري[٦]، والألوسي[٧]. وذهب بعضهم إلى أن خبر «جزاء» محذوف، فقدره الفراء بقوله: فلهم جزاء[٨]. وقدره أبو البقاء بقوله: بمثلها واقع[٩]. والباء في قولهما متعلقة بقوله تعالى: «جزاء»[١٠]. واختار الطبري رأي الفراء[١١]، ووافق الألوسي أبا البقاء[١٢].

وبعد، فقد ظهر مما سبق وجود أكثر من توجيه صحيح غير القول بالزيادة، ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه على الأخفش؛ لأن القول بالزيادة لا يليق بالقرآن الكريم، وإن جاز أن يقال في كلام العرب.

كما ظهر موافقة ابن هشام للمرادي في اعتراضه على الأخفش.

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٢١.
(٢) معانى القرآن ١/٣٧٢.
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤١٠.
(٤) روح المعاني١١/١٠٤.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/٢٧.
(٦) السابق ٢/٢٧.
(٧) روح المعاني ١١/١٠٤، و ينظر: البحر المحيط ٥/١٥٠، والدر المصون ٦/١٨٥.
(٨) معاني القرآن ١ / ٤٦١.
(٩) التبيان في إعراب القرآن ٢/٢٧.
(١٠) ينظر: البحر المحيط ٥/١٥٠، الدر المصون ٦/١٨٥، وروح المعاني ١١/١٠٤.
(١١) تفسير الطبري ١٢/١٦٨.
(١٢) روح المعاني ١١/١٠٤.

(إعراب الكاف في أرأيتك التي بمعنى: أخبرني)

قال المرادي: «وأما كاف الخطاب: فحرف يدل على أحوال المخاطب ويتصل بستة أشياء... الثالث: أرأيت التي بمعنى: أخبرني، كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[١] فالكاف في ذلك حرف خطاب، لا موضع له من الإعراب. هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح.

وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية، والتاء حرف خطاب. وهو ضعيف، لوجهين: أحدهما: أن التاء محكوم بفاعليتها، مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك. والثاني: أن التاء لا يستغنى عنها، بخلاف الكاف، فإنه يجوز ألا تذكر. وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية. وحكي عن الكسائي أن الكاف في "أرأيتك" في موضع نصب. وهو بعيد»[٢].

الدراسة:

اختلف النحويون حول الكاف في أرأيتك التي بمعنى: أخبرني: فذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن الكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب، والتاء فاعل[٣]. واختار أبو البقاء العكبري هذا المذهب، واحتج له قائلاً: «وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتِ اسْمًا لَكَانَتْ إِمَّا مَجْرُورَةً، وَهُوَ بَاطِلٌ، إِذْ لَا جَارَّ هُنَا، أَوْ مَرْفُوعَةً، وَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْكَافَ لَيْسَتْ مِنْ ضَمَائِرِ الْمَرْفُوعِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا رَافِعَ لَهَا إِذْ لَيْسَتْ فَاعِلًا؛ لِأَنَّ التَّاءَ فَاعِلٌ، وَلَا يَكُونُ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ فَاعِلَانِ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِكَ: أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا فَعَلَ، فَلَوْ جَعَلْتَ الْكَافَ مَفْعُولًا لَكَانَ ثَالِثًا.

---

(١) سورة الإسراء من الآية ٦٢.

(٢) الجنى الدانى ص ٩٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٤٥/١، الحجة للقراء السبعة ٣٠٩/٣، ومغني اللبيب ١٨١/١.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَفْعُولًا لَكَانَ هُوَ الْفَاعِلَ فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ، إِذْ لَيْسَ الْغَرَضُ أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ؛ بَلْ أَرَأَيْتَ غَيْرَكَ، وَلِذَلِكَ قُلْتَ أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا، وَزَيْدٌ غَيْرُ الْمُخَاطَبِ، وَلَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ، لَظَهَرَتْ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ فِي التَّاءِ»[1].

وقال أبو علي الفارسي: «فإذا ثبت أنه للخطاب، ثبت أن التاء لا يجوز أن يكون فيه معنى الخطاب، ألا ترى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب، فلما لم يجز ذلك أفردت التاء في جميع الأحوال لما كان الفعل لابد له من فاعل، وجعل في جميع الأحوال على لفظ واحد؛ لأن ما يلحق الكاف من معنى الخطاب يبين الفاعلين»[2]. وصحَّح ابن هشام هذا المذهب[3].

وذهب الفراء إلى أن موضع الكاف نصب وتأويله رفع، فقال: «وموضع الكاف نصب وتأويله رفع، كما أنك إذا قلت للرجل: دونك زيدًا. وجدت الكاف في اللفظ خفضًا، وفي المعنى رفعًا؛ لأنها مأمورة»[4]. وخطَّأه الزجاج، فقال: «وهذا لم يقله من تقدم من النحويين، وهو خطأ لأن قولك: أرأيتك زيدًا ما شأنه! تصير أرأيت قد تعدت إلى الكاف وإلى زيد فتصير لـ (رأيت) اسمان فيصير المعنى: أرأيت نفسك زيدًا ما حاله. وهذا محال.

والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أن الكاف لا موضع لها»[5]. كما ردَّ السمين شبهة الفراء فقال: «وهذه الشبهة باطلة»[6]. وانتصر أبو بكر بن الأنباري لمذهب الفراء فقال: «لو كاتب الكاف توكيدًا لوقعت التثنية والجمع بالتاء كما كان يقعان بها عند عدم الكاف فلما فتحت التاء في خطاب الجمع ووقع مِيْسَم الجمع لغيرها كان ذلك دليلاً على أن الكاف غير توكيد.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٤٢/١.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٣٠٩/٣. باختصار يسير.

(٣) مغني اللبيب ١٨١/١.

(٤) معاني القرآن ٣٣٣/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦/٢، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٤٢/١.

(٦) الدر المصون ٦٢١/٤، وينظر: مغني اللبيب ١٨١/١.

ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة: أرأيت. فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها»(١).

ورده السمين فقال: «وهذا الذي قاله أبو بكر باطل بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة، فإنها يقع عليها مِيْسَم الجمع، ومع ذلك هي حرف»(٢). وذهب الكسائي إلى أن الكاف في موضع نصب، والتاء فاعل(٣). وقد سبق إبطال أبي البقاء العكبرى لهذا الوجه، كما رد رأيه ابن هشام(٤).

هذا. وقد اختُلف حول إعراب الكاف في الآية الكريمة:

فذهب الكسائي إلى أنها في موضع نصب(٥). وذهب كثير إلى أن الكاف حرف خطاب، لا محل له من الإعراب، منهم الزجاج(٦)، والزمخشري(٧). قال أبو حيان: « والكاف في «أرأيتك» للخطاب، ولا يلحق كاف الخطاب هذه إلا إذا كانت بمعنى أخبرني، وبهذا المعنى قدرها الحوفي وتبعه الزمخشري، وهو قول سيبويه فيها والزجاج»(٨).

وأما ابن عطية فقد قال: «هي حرف خطاب ومبالغة في التنبيه، لا موضع لها من الإعراب، فهي زائدة، ومعنى «أرأيت»: أتأملت ونحوه، كأن المخاطب بها ينبه المخاطب ليستجمع لما ينصه عليه بعد، وقال سيبويه: هي بمعنى أخبرني، ومثل بقوله أرأيتك زيدا أبو من هو؟ وقاله الزجاج ولم يمثل، وقول سيبويه صحيح حيث يكون بعدها استفهام كمثاله، وأما في هذه الآية، فهي كما قلت، وليست التي ذكر سيبويه –رحمه الله–»(٩).

وردَّ أبو حيان فقال: «وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَوْفِيُّ وَالزَّمَخْشَرِيُّ فِي أَرَأَيْتَكَ هُنَا هُوَ

(١) الدر المصون ٦٢١/٤.
(٢) السابق ٦٢١/٤.
(٣) ينظر: معاني القرآن للكسائي ص١٨٢، ومغني اللبيب ١٨١/١.
(٤) مغني اللبيب ١٨١/١.
(٥) معاني القرآن ص١٨٢.
(٦) معانى القرآن وإعرابه ٢٤٩/٣.
(٧) الكشاف ٥٢٩/٣.
(٨) البحر المحيط ٥٤/٦. باختصار يسير.
(٩) المحرر الوجيز ٤٦٩/٣.

الصَّحِيحُ، وَلِذَلِكَ قُدِّرَ الِاسْتِفْهَامُ وَهُوَ لِمَ كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ؟ فَقَدِ انْعَقَدَ مِنْ قَوْلِهِ هذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لِمَ كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَصَارَ مِثْلَ: زَيْدٌ أَبُو مِنْ هُوَ؟ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَرَأَيْتَكَ فَعَمِلَتْ فِي الْأَوَّلِ، وَالْجُمْلَةُ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ فِي مَوْضِعِ الثَّانِي وَالْمُسْتَقِرُّ فِي أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي أَنْ تَدْخُلَ عَلَى جُمْلَةٍ ابْتِدَائِيَّةٍ يَكُونُ الْخَبَرُ اسْتِفْهَامًا، فَإِنْ صُرِّحَ بِهِ فَذَلِكَ وَاضِحٌ وَإِلَّا قُدِّرَ»[1]. ونلحظ هنا إنصاف أبي حيان للزمخشري، مع كثرة اختلافه معه في مسائل كثيرة.

وبعد. فقد ظهر مما سبق أن الأولى بالقبول هو مذهب سيبويه ومن وافقه القائل بأن الكاف في: أرأيتك التي بمعنى أخبرني حرف خطاب لا محل لها من الإعراب؛ وذلك لقوة حجة هذا المذهب، وأما ما ذهب إليه الفراء والكسائي فلم يسلم من الاعتراض والرد، ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه عليهما. كما ظهر أن «أرأيت» في الآية الكريمة بمعنى أخبرني، وأما ما ذهب إليه ابن عطية فقد دحضه أبو حيان، وتبعه تلميذه السمين.

(تسكين لام الطلب بعد [ثم])

قال المرادي: «حركة هذه اللام الكسر. ونقل ابن مالك أن فتحها لغة، وحكاه الفراء عن بني سليم. ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء، وهو أكثر من تحريكها، نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[2]، ويجوز إسكانها بعد [ثم]، وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك. وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبزي ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[3]»[4].

(١) البحر المحيط ٦/٥٤- ٥٥، وينظر: الدر المصون ٧/٣٧٩.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٨٦.

(٣) سورة الحج من الآية ١٥. قرأ أبو عمرو وابن عامر « ثم لِيقطع» بكسر اللام. واختلف عن نافع، فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد بن صالح والقاضي عن قالون وإسحق وإسماعيل بن أبي أُوَيْس: «ثُم لْيقطع» بسكون اللام. وقرأ ورش وأبو بكر بن أبي أويس: "ثم لِيقطع" بكسر اللام. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: «ثم لْيقطع» اللام للأمر في كل القرآن إذا كان قبلها واو أو فاء أو ثم ساكنة. السبعة في القراءات ٤٣٤- ٤٣٥ بتصرف.

(٤) الجنى الداني ١١١- ١١٢.

الدراسة:

لام الأمر حركتها الكسر، أما إذا جاء قبلها الواو أو الفاء أو ثم فقد اختلف النحويون: فذهب المبرد إلى أنه إذا جاء قبلها الواو أو الفاء فإنه قد يجوز إسكانها وهو أكثر على الألسن. وأما إسكانها بعد [ثم] فإنه لحن القراءة الواردة بذلك.

واحتج قائلًا: «وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك لِأَن الْوَاو وَالْفَاء لَا ينفصلان؛ لأنه لا يتكلم بحرف واحد، فصارتا بِمَنْزِلَة مَا هُوَ فِي الْكَلِمَة فأسكنت اللَّام هربا من الكسرة كَقَوْلِك فِي عَلِمَ: عَلْمَ. وَأما قِرَاءَة من قَرَأَ «ثمَّ ليقطع فَلْينْظر» فَإِن الإسكان فِي لَام «فَلْيَنْظُرْ» جيد وَفِي لَام «لْيَقْطَعْ» لحن؛ لِأَن "ثمّ " مُنْفَصِلَة من الْكَلِمَة»[(١)].

ووافقه ابن جني، فقال: «وأما قراءة أهل الكوفة: «ثم لْيقطع» فقبيح عندنا»[(٢)]. وتبعهما المالقي[(٣)]. «وقال خطاب الماردي: إسكانها مع [ثم] في ضرورة الشعر، ولا يجوز في الكلام، وإن كان حمزة قد قرأ «ثم لْيقطع» بسكون اللام؛ لأنه لم يكن له علم بالعربية»[(٤)]. وأجاز الزجاجي إسكان اللام بعد الواو، والفاء، وثم[(٥)].

وذهب ابن مالك إلى أن التسكين بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، وأن تسكينها بعد «ثم» قليل، ورأى أن السكون في اللام هو الأصل، وأن التسكين هو رجوع إلى الأصل، فقال: «وللام الطلب الأصالة في السكون من وجهين: **أحدهما مشترك فيه وهو**: كون السكون متقدمًا على الحركة، إذ هي زيادة، والأصل عدمها. **والثاني خاص**، وهو: أن يكون لفظها مشاكلًا لعملها، لكن منع من سكونها الابتداء بها فكسرت، فإذا دخل عليه واو أو فاء رجع –غالبا– إلى السكون ليؤمن دوام تفويت الأصل.

---

(١) المقتضب ٢/١٣١-١٣٢ باختصار يسير.

(٢) الخصائص ٢/٣٣٠.

(٣) رصف المباني ٢٢٨- ٢٢٩.

(٤) الارتشاف ٤/١٨٦٠.

(٥) حروف المعاني ص٤٦.

وليس التسكين حملًا على عين (فَعِلَ) كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا في اضطرار. وتسكين هذه اللام بعد الواو، والفاء أكثر من تحريكها. وقد تسكن هذه اللام بعد «ثم» نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[1]»[2].

وذهب أبو حيان إلى أنه يجوز تسكينها بعد الفاء، والواو، وثم، وأنه ليس بضعيف ولا قليل مع [ثم]، بل الأكثر التسكين مع الواو والفاء[3]. ووافق ابنُ هشام ابن مالك وأبا حيان في أن التسكين بعد الفاء والواو أكثر، ووافق ابن مالك في أن التسكين بعد [ثم] قليل ولكن رد على من خص ذلك بالضرورة، فقال: «وقد تسكن بعد (ثم) نحو «ثم لْيقضوا» في قراءة الكوفيين وقالون والبزي، وفي ذلك رد على من قال إنه خاص بالشعر»[4].

هذا. وقد اختلف معربو القرآن الكريم حول توجيه إسكان اللام:

فذهب أبو جعفر النحاس إلى أنه بعيد، فقال: «وهذا بعيد في العربية؛ لأن «ثم» ليست مثل الواو والفاء؛ لأنها يوقف عليها وتنفرد»[5]. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن من سكن اللام بعد «ثم»؛ شبه الميم من "ثم" بالفاء والواو، وجعله كقولهم : «أراكَ مُنْتَفْخا» فجعل «تَفْخَا» من منتفخًا مثل كَتِف، فأسكن اللام[6]. وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن الإسكان على تشبيه [ثم] بالواو والفاء لكون الجميع عواطف[7]. وتبعه السمين الحلبي[8].

وبعد. فقد ظهر من خلال ما سبق أن الأولى بالقبول هو القول بأنه يجوز

---

(١) سورة الحج من الآية ٢٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٣- ١٥٦٧ باختصار. وينظر: مغني اللبيب ١/٢٢٣.

(٣) الارتشاف ٤/١٨٥٥.

(٤) مغني اللبيب ١/٢٢٣. وينظر: السبعة في القراءات ص٤٣٤، ومصابيح المغاني في حروف المعاني ص٢٨٩.

(٥) إعراب القرآن ٣/٩٠. وينظر: فتح القدير للشوكاني ٣/٦٠٢.

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٥/٢٧٠.

(٧) التبيان ١/١٤١.

(٨) الدر المصون ٨/٢٤٢.

إسكان اللام بعد [ثم]، وأن ذلك ليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة؛ وذلك لوروده في القراءة المتواترة، ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه.

وأما من لحن القراءة، أو قال: فقبيح عندنا. فقد جانبهم الصواب في ذلك، فالأجدر بهؤلاء أن يتحروا صحة القراءة، فإذا صحت القراءة فتكون هي الأصل الذي يرجع إليه، فإن وافقت الكثير فيقاس عليها، وإلا فهي فصيحة ولا يقاس عليها.

وأما من اتهم القارئ، فقد جانبه الصواب –أيضًا– فإن حمزة بن حبيب بن عمارة الإمام الحبر أبا عمارة الكوفي، كان إمامًا حجة ثبتًا رضىً قيمًا بكتاب الله – تعالى –، بصيرًا بالفرائض، عارفًا بالعربية، حافظًا للحديث عابدًا خاشعًا زاهدًا ورعًا قانتًا لله – تعالى–[١]. كما أن هذه القراءة قرأ بها غيره، فلماذا خصه؟ !

(مجيء اللام – التي يأتي بعدها الفعل منصوبًا – بمعنى الفاء)

قال المرادي: «... اللام التي بمعنى الفاء. ذكر ذلك قوم، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًا وَحَزَنًا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾[٣] أي: فكان لهم، وفضلوا. وقول الشاعر:

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير ليعصما[٤]

أي: فيعصما.

ولا حجة لهم في شيء من ذلك؛ لأن اللام في الآيتين لام الصيرورة، وقد تقدم ذكرها، وفي البيت لام كي. وأيد بعضهم قول مَنْ جعلها في البيت بمعنى الفاء، بأنه قد روي بالفاء. قلت: الرواية بالفاء هي المشهورة، ولكن الفاء ليست

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٣٦– ٢٣٧.

(٢) سورة القصص من الآية ٨.

(٣) سورة يونس من الآية ٨٨.

(٤) البيت من الطويل، وقائله: طرفة بن العبد. ينظر: ديوانه ص١٥٩، وهو من الأبيات التي نسبت إليه. الرواية في البيت: روى: فيعصما. في ديوانه ص١٥٩. الشاهد: قوله: ليعصما. حيث استشهد به المجيزون مجيء اللام بمعنى الفاء.

أصلاً في هذا الموضع فتحمل عليها اللام؛ لأن نصب الفعل بعد الفاء في الواجب إنما يجوز لضرورة الشعر»[1].

الدراسة:

اختلف النحويون حول مجيء اللام – التي يأتي بعدها الفعل منصوبًا– بمعنى الفاء: فذهب الكثير من النحويين إلى عدم مجيء ذلك[2].

وذهب بعضهم إلى مجيء ذلك، كالأخفش، فإنه قال: «وقال ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾ أيّ: فَضلُّوا؛ كما قال: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ أيْ: فَكَان. وَهمُ لم يلقطوه ليكون لهم عدوًا وحزنًا، إنما لقطوه فكان. فكأن هذه اللام تجيء في هذا المعنى»[3].

وحجتهم – أيضًا – قول الشاعر:

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير ليعصما

وقد رد المرادي على هذا الاستشهاد بما سبق. وقال المالقي – مخرجًا هذا البيت –: «فقال بعضهم: إن اللام لام العاقبة كالتي في الآيتين، وقال بعضهم: هي بمعنى الفاء؛ لأن أصله: فيعصما، وقد روي كذلك، والصحيح: أنها لام كي؛ لأن فيها معنى العلة، ويصح تقديرها بـ «كي» ويدل على ذلك أن الرواية قد صحت بالفاء في موضعها، وهي فاء السبب الجوابية، إلا أن نصب بعضهم بها وقع في الواجب، فقال بعضهم: ذلك ضرورة. والصحيح عندي أن نصبها – وإن كان في ظاهر الواجب– على معنى الشرط المقدر؛ لأن التقدير: إن يأوِ إليها المستجير يُعْصمْ. والفاء تنصب في معنى جواب الشرط»[4].

(١) الجنى الداني ص١٢٣– ١٢٤.

(٢) ينظر: رصف المباني ص٢٢٦، والجنى الداني ص١٢٣.

(٣) معاني القرآن ٣٧٧/١.

(٤) رصف المباني ص٢٢٦ باختصار يسير.

هذا. وقد اختلف معربو القرآن الكريم حول اللام في قوله تعالى: « ليضلوا»:

فذهب بعضهم إلى أنها لام «كي»، كالفراء[١]. واختاره الطبري[٢]، وأجازه ابن عطية[٣]، واستظهره أبوحيان[٤]. وهو خامس أوجه أوردها الفخر الرازي[٥]، وأحد أوجه ذكرها السمين الحلبي[٦]. وذهب بعضهم إلى أن اللام بمعنى الفاء، كالأخفش[٧]. وذهب بعضهم إلى أنها لام العاقبة والمآل، كالزجاج[٨]. وأجازه ابن عطية[٩]، وأبو حيان[١٠]. وهو أحد أوجه أوردها الفخر الرازي[١١]، وثاني أوجه ذكرها السمين الحلبي[١٢].

وذهب بعضهم إلى أنها لام الدعاء التي تجزم، كالزمخشري[١٣]. وهو رابع وجه أورده الفخر الرازي[١٤]، وأجازه ابن هشام، قائلًا: "ويؤيده أن في آخر الآية: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾"[١٥].

واستبعده أبو حيان، فقال: «وَيَبْعُدُ أَنْ يكون دعاء قِرَاءَة مَنْ قَرَأَ «لِيُضِلُّوا»[١٦] بِضَمِّ الْيَاءِ؛ إِذْ يَبْعُدُ أَنْ يَدْعُوَ بِأَنْ يَكُونُوا مُضِلِّينَ غَيْرَهُمْ»[١٧] ووافقه تلميذه السمين[١٨].

---

(١) معاني القرآن ٤٧٧/١.
(٢) تفسير الطبري ٢٦٣/١٢.
(٣) المحرر الوجيز ١٣٩/٣.
(٤) البحر المحيط ١٨٥/٥.
(٥) تفسير الرازي ١٥٦/١٧.
(٦) الدر المصون ٢٥٩/٦.
(٧) معاني القرآن ٣٧٧/١.
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣٠/٣.
(٩) المحرر الوجيز ١٣٩/٣.
(١٠) البحر المحيط ١٨٥/٥.
(١١) تفسير الرازي ١٥٦/١٧.
(١٢) الدر المصون ٢٥٩/٦.
(١٣) الكشاف ١٦٧/٣.
(١٤) تفسير الرازي ١٥٦/١٧.
(١٥) مغني اللبيب ٢١٤/١.
(١٦) "هي قراءة الكوفيين وقتادة والأعمش وعيسى والحسن والأعرج بخلاف عنه " البحر المحيط ١٨٥/٥. وينظر: المحرر الوجيز ١٣٩/٣، والنشر ٢٦٢/٢.
(١٧) البحر المحيط ١٨٥/٥.
(١٨) الدر المصون ٢٦٠/٦.

هذا. وقد اختلف – أيضًا – معربو القرآن الكريم حول اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾:

فذهب بعضهم إلى أنها بمعنى الفاء، كالأخفش[١]. وذهب بعضهم إلى أنها لام الصيرورة والعاقبة، كالزجاج[٢]، وأبي البقاء العكبري[٣]. وذهب بعضهم إلى أنها للتعليل على سبيل المجاز، كالزمخشري، فإنه قال: «هي لام كي التي معناها التعليل، كقولك: جئتك لتكرمني. سواء بسواء ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم له وثمرته، شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء، والتأدب الذي هو ثمرة الضرب في قولك: ضربته ليتأدّب. وتحريره: أن هذه اللام حكمها حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه التعليل، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد»[٤]. ووافقه الفخر الرازي[٥].

وبعد. فقد ظهر مما سبق أن الآيتين وُجِهتا بأكثر من توجيه صحيح، كما أن البيت قد خُرِّج تخريجًا سليمًا غير حمل اللام على معنى الفاء، ومن ثمَّ فالدليل إذا تطرقه الاحتمال سقط به الاستدلال. ومن ثمَّ فالمرادي محق في اعتراضه على من أجاز مجيء اللام بمعنى الفاء.

(مجيء اللام مع المضارع وليس قبله "إنَّ")

قال المرادي: «مقتضى كلام الزمخشري أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع، ولم تتقدم «إنَّ»، فالمبتدأ محذوف بعدها. قال في الكشاف: فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف – يعني: في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ

(١) معاني القرآن ٣٧٧/١.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٣٣/٤.
(٣) التبيان ١٧٦/٢.
(٤) الكشاف ٤٨٤/٤.
(٥) تفسير الرازي ٢٢٨/٢٤.

يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[١] – قلت: هي لام المبتدأ المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك، كما ذكرنا في لأقسم – يعنى ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[٢] على قراءة ابن كثير[٣] – وذلك أنه لا يخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء. فلام القسم لا تدخل على المضارع، إلا مع نون التوكيد. فبقي أن تكون لام الابتداء. ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك.

قلت: أما قوله: «فلام القسم لا تدخل على المضارع، إلا مع نون التوكيد» ليس على إطلاقه. بل هو مشروط عند القائلين به، وهم البصريون، بألا يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس، أو قد، أو بمعموله. فيمتنع حينئذ دخول النون. فقد اتضح أن عدم النون في "ولسوف" ليس مانعًا من جعل اللام جواب القسم، وأما الكوفيون فإنهم أجازوا تعاقب اللام والنون، وأما في «لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ» فقد أوله بعض البصريين على إرادة الحال. وفعل الحال إذا أقسم عليه دخلت عليه اللام وحدها.

فإن قلت: أليس قوله في المفصل[٤] إن لام الابتداء تدخل على المضارع، مناقضًا لقوله: ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر؟ قلت: ليس مناقضًا له؛ لأنه مثل في المفصل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٥] وهذه اللام في الأصل داخلة على المبتدأ. ولكنها تأخرت عن محلها»[٦].

(١) سورة الضحى الآية ٥.
(٢) سورة القيامة الآية ١.
(٣) قرأ ابن كثير: «لأقسم»، وقرأ الباقي «لا أقسم». السبعة ص٦٦١.
(٤) المفصل ص ٣٢٨.
(٥) سورة النحل: من الآية ١٢٤.
(٦) الجنى الداني ١٢٦– ١٢٧.

الدراسة:

من أقسام اللام غير العاملة لام الابتداء، وهي تأتي لتوكيد مضمون الجملة وتدخل باتفاق في موضعين: أحدهما: المبتدأ، والثاني: بعد "إنَّ".

واختلف النحويون حول دخولها في غير باب «إنَّ» على المضارع في نحو: لَيقوم زيد[(١)]: فأجازه بعضهم، منهم المالقي، فقال: «... وما حل محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صُدّر به، نحو قولك: لَيقوم زيد... وإنما ذلك لمشابهة جميع ذلك الاسم، أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص... وربما دخلت اللام على ما يدخل على المضارع... وكذلك حكم ما يدخل على المضارع إذا خلصه للاستقبال نحو: لسوف يقوم زيد، قال الله- تعالى-: ﴿وَلَسَوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾"[(٢)].

وذهب بعضهم إلى المنع، كالزمخشري[(٣)]، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب[(٤)]. قال الزمخشري- متحدثًا عن اللام في قوله تعالى-:«وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ» -: «هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك، كما ذكرنا في "لأقسم" أن المعنى: لأنا أقسم. وذلك أنها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التأكيد، فبقى أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك»[(٥)].

واعترض ابن الحاجب على القول بتقدير مبتدأ محذوف، وإبقاء اللام مع الخبر، فقال: «... كان فاسدًا من جهة أن اللام مع المبتدأ كـ«قد» مع الفعل

---

(١) مغني اللبيب ٢٨٨/١ بتصرف. وينظر: الجنى الداني ص١٢٤.

(٢) رصف المباني ص٢٣٢. وينظر: ٣٩٨ من الكتاب نفسه، والجنى الداني ص١٢٥، ومغني اللبيب ٢٢٩/١.

(٣) الكشاف ٣٩٢/٦. وينظر: مغني اللبيب ٢٢٩/١.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٢٧٧/١.

(٥) الكشاف ٣٩٢/٦.

و"إنَّ" مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم وتبقى "قد" و"إن" بعد حذفهما، فكذلك لا تبقى اللام بعد حذف الاسم التي هي له، و- أيضًا - فإنه يضعف مثل: لسوف يقوم زيد؛ لأن المعنى حينئذ يكون: لزيد لسوف يقوم، ولا يخفى ضعفه، و- أيضاً - فإنه يؤدي إلى التزام إضمار لا حاجة له، فكان على خلاف الأصل. وممن قال: إنها للابتداء، الزمخشري في كشافه في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾. ومما يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ اللام لمجرد التأكيد، مثلها في قولك: إن زيدًا لقائم، ولا يصح أن تكون للحال؛ لأن المعنى على الاستقبال، ولا يمكن أن يكون ما يشعر بالحال، فثبت هذه اللام التي ذكرها للحال لا تكون له، وإنما هي لام الابتداء دخلت عليها «إن» فأخرت إلى خبرها في قولك: إن زيدًا لقائم، وقد صرح بذلك في مفصله، وقال: «ويجوز عندنا إن زيدًا لسوف يقوم، ولا يجيزه الكوفيون». ولو كانت للحال لتناقض مع سوف، وقياس مذهبه أن يمنع كالكوفيين. وقد أجازه بناء على أنه لام (إنَّ)»[(١)].

كما اعترض عليه المرادي بما سبق. ووافقه الشيخ خالد الأزهري في الاعتراض على الزمخشري[(٢)]. وأما ابن هشام فعقب على كلام ابن الحاجب، قائلًا: «وَفِي الْوَجْهَيْنِ الْأَخيرينِ نظر؛ لِأَن تكْرَار الظَّاهِر إِنَّمَا يقبح إِذا صرح بهما، وَلِأَن النَّحْوِيين قدرُوا مُبْتَدأ بعد الْوَاو فِي نَحْو: قُمْت وأصك عينه، وَبعد الْفَاء فِي نَحْو ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[(٣)] وَبعد اللَّام فِي نَحْو: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[(٤)] وكل ذَلِك تَقْدِير لأجل الصِّنَاعَة دون الْمَعْنى فَكَذَلِك هُنَا.

وَأما الأول فقد قَالَ جمَاعَة - فِي: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[(٥)]-: إِن التَّقْدِير: لَهما ساحران. فَحذف الْمُبْتَدَأ وَبقيت اللَّام وَلِأَنَّهُ يجوز على الصَّحِيح نَحْو: لقائم

(١) أمالي ابن الحاجب ٢٧٨/١.
(٢) شرح التصريح ٣٠١/٢.
(٣) سورة المائدة من الآية ٩٥.
(٤) سورة القيامة آية ١. وسبق تخريج القراءة.
(٥) سورة طه من الآية ٦٣.

زيد، وَإِنَّمَا يضعف قَول الزَّمَخْشَرِيّ أَن فِيهِ تكلفين لغير ضَرُورَة وهما: تَقْدِير مَحْذُوف وخلع اللَّام عَن معنى الْحَال لِئَلَّا يجْتَمع دَلِيلا الْحَال والاستقبال، وَقَوله: إِن لَام الْقسم مَعَ الْمُضَارع لَا تفارق النُّون. مَمْنُوع بل تَارَة تجب اللَّام وتمتنع النُّون وَذَلِكَ مَعَ التَّنْفِيس كالآية...»[1].

هذا. وقد اختلف معربو القرآن الكريم حول توجيه اللام في الآية الكريمة:

فذهب الزمخشري إلى أنها لام الابتداء، كما سبق بيانه[2]. وتبعه الفخر الرازي[3]. واعترض عليه السمين، فقال: «... قوله: "لا تدخلُ على المضارع إلاّ مع نونِ التوكيد" هذا استثنى النحاة منه صورتَيْنِ، إحداهما: أَنْ لا يفْصَلَ بينها وبين الفعل حرفُ تنفيسٍ كهذه الآيةِ... ويَدُلُّ لِما قُلْتُه ما قال الفارسيُّ: ليسَتْ هذه اللامُ هي التي في قولك: إنَّ زيداً لَقائمٌ. بل هي التي في قولِك: لأَقومَنَّ. ونابَتْ «سوفَ» عن إحدى نونَي التوكيدِ، فكأنه قال: ولَيُعْطِيَنَّك»[4].

ثم قال السمين: «وتقديرُ الزمخشري مبتدأً بعدها لا يُنافي كونَها جواباً للقسم، وإنما مَنَعَ أن تكونَ جواباً داخلةً على المضارع لفظاً وتقديراً»[5].

وأجاب الألوسي عن اعتراض ابن الحاجب الذي سبق قبل ذلك وغيره، فقال – متحدثًا عن مجيء اللام للابتداء في الآية الكريمة –: «وأورد عليه أن التأكيد يقتضي الاعتناء والحذف ينافيه ولذا قال ابن الحاجب: إن المبتدأ المؤكد باللام لا يحذف... ورُدّ بأن المؤكد الجملة لا المبتدأ وحده حتى ينافي تأكيده حذفه وكلام ابن الحاجب ليس حجة و«إن» يُحذف معها الاسم كثيرًا، وكذا "قد" يُحذف بعدها الفعل، مع أنه لو سلم فقد يفرق – كما قال الطيبي– بين «إن» و«قد» وهذه اللام بأنهما يؤثران في المدخول عليه مع التأكيد بخلاف هذه اللام، والنحويون يقدرون كثيرًا في الكلام، واللام المؤكدة لا نسلم

(١) مغني اللبيب ٢٢٩/١ – ٢٣٠ باختصار.
(٢) الكشاف ٣٩٢/٦.
(٣) تفسير الرازي ٢١٤/٣١.
(٤) الدر المصون ٣٨/١١.
(٥) السابق ٣٩/١١.

أنها لتخليص المضارع للحال –أيضًا– بل هي لمطلق التأكيد فقط، ويفهم معها الحال بالقرينة؛ لأنه أنسب بالتأكيد، وعلى تسليم أنها لتخليصه للحال –أيضًا– يجوز أن يقال: إنها تجردت للتأكيد هنا بقرينة ذكر «سوف» بعدها، والمراد تأكيد المؤخر أعني الإعطاء لا تأكيد التأخير، فالمعنى: أن الإعطاء كائن لا محالة وإن تأخر لحكمة، وعلى تسليم أنها للأمرين ولا تجرد، يجوز أن يقال: نزل المستقبل أعني الإعطاء الذي يعقبه الرضا لتحقق وقوعه منزلة الواقع الحالي، نظير ما قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾[١]»[٢]. وذهب بعضهم إلى أنها جواب القسم، واستظهره السمين الحلبي[٣]، واستحسنه الألوسي[٤].

وبعد. فقد ظهر من خلال ما سبق أن لام الابتداء الأولى أن تدخل على المبتدأ، أو بعد "إنَّ" وهذا المتفق عليه، وأما دخولها على الفعل المضارع إذا لم يكن قبله «إنَّ» فلمشابهته الاسم، هذا إن جاء سماع بذلك، ولكن لم يأتِ سماع بذلك، أما الآية الكريمة فقد أُوِّلت على غير هذا الوجه. كما ظهر أن الأولى في الآية الكريمة أن يقال: إن اللام جواب القسم، فهذا سالم من الاعتراض والرد. كما تبين أن ما ذهب إليه الزمخشري من أن لام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد. مقيد بأمور منها ألا يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس، وإلا امتنع دخول النون. ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه على الزمخشري.

(إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع)

قال المرادي: «السابع: الواو التي هي علامة الجمع في لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة ثابتة، خلافاً لمن أنكرها. وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل المسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع علامة كضميره.

---

(١) سورة النحل من الآية ١٢٤.

(٢) روح المعاني ١٥٩/٣٠ باختصار. وينظر: الكشاف ٣٩٢/٦.

(٣) الدر المصون ٣٧/١١.

(٤) روح المعاني ١٥٩/٣٠.

قلت: ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيىء، وقال بعضهم: هي لغة أزد شنوءة. ومن أنكر هذه اللغة تأول ما ورد من ذلك... وأما مَنْ يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح؛ لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب.

وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[1]، ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾[2]. قلت: ولا ينبغي ذلك؛ لأن هذه اللغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة»[3].

الدراسة:

الفعل لا يلحق به علامة تثنية ولا جمع في لغة أكثر العرب، ومن العرب من يلحق الفعل علامة تثنية وجمع محكومًا بحرفيتها [4].

قال سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذه بالتاء التي يُظهرونها في: قالت فُلانة. وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث»[5]. قال ابن هشام: «... لغة طيىء، أو أزد شنوءة، أو بلحارث»[6].

وقد اختلف النحويون حول هذه اللغة:

فذهب سيبويه إلى أنها لغة قليلة[7]. وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنها لغة غير فصيحة[8]. وذهب ابن يعيش إلى أنها لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم[9]. وذهب أبو حيان – في الارتشاف– إلى أنها

---

(١) سورة المائدة من الآية ٧١.

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٣.

(٣) الجنى الداني ١٧٠– ١٧١ باختصار. وينظر: شرح الكافية الشافية ٥٨٣/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٨٠/٢–٥٨١.

(٥) الكتاب ٤٠/٢.

(٦) مغني اللبيب ٤٢١/٢. وينظر: الارتشاف ٧٣٩/٢.

(٧) الكتاب٤٠/٢.

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٢/١.

(٩) شرح المفصل ٨٧/٣.

ليست ضعيفة، فقال: «وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة. وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة»(١). وذهب – في البحر المحيط – إلى أنها لغة قليلة(٢).

وبين ابن مالك سبب هذه اللغة، فقال: «والسبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ(مَنْ) فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد، لم يعلم القصد. فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره، فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما، وجردوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثم ألزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد»(٣).

هذا. وقد اختلف معربو القرآن الكريم حول الواو في قوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم﴾:

فذهب الكثير إلى أنها فاعل. واختلفوا حول إعراب قوله تعالى: « كَثِيرٌ» فمنهم من قال بأنها بدل، ومنهم من قال: خبر لمبتدأ محذوف، ومنم من قال: مبتدأ مؤخر(٤).

وأجاز بعضهم أن يكون الواو علامة جمع لا ضمير، وقوله تعالى: «كثير» فاعل، كالفراء(٥)، والأخفش(٦)، والزمخشري(٧). وهو ثالث أوجه أوردها أبو جعفر النحاس(٨)، وثاني أوجه ذكرها ابن عطية(٩)، وأحد أوجه أوردها الفخر الرازي(١٠).

---

(١) ٧٣٩/٢.
(٢) ٥٤٣/٣
(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٩١.
(٤) ينظر تفصيل ذلك في: معاني القرآن للفراء ٣١٦/١، معاني القرآن للأخفش ٢٨٦/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٥/٢، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٣/٢، الكشاف ٢٧٥/٢، المحرر الوجيز ٢٢١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠١/١، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٢٢، تفسير الرازي ٦٢/١٢، البحر المحيط ٥٤٣/٣، الدر المصون ٣٧١/٤، وروح المعاني ٢٠٦/٦.
(٥) معاني القرآن ٣١٦/١.
(٦) معاني القرآن ٢٨٦/١.
(٧) الكشاف ٢٧٥/٢.
(٨) إعراب القرآن ٣٣/٢.
(٩) المحرر الوجيز ٢/ ٢٢١.
(١٠) تفسير الرازي ٦٢/١٢.

وضعفه أبو البركات الأنباري، فقال: «وهذا ضعيف؛ لأنها لغة غير فصيحة»(١). وتبعه أبو حيان، فقال: «ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة»(٢). وتبعهما وتبعهما السمين الحلبي(٣).

كما اختلف معربو القرآن الكريم – أيضًا – حول الواو في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾:

فذهب الكثير إلى أن الواو فاعل. واختلفوا حول قوله تعالى: «الذين»، فمنهم من قال: بدل من الواو، ومنهم من قال: مبتدأ وخبره «أسروا النجوى»، ومنهم من قال: خبر مبتدأ محذوف، ومنهم من قال: فاعل فعل مقدر، ومنهم من قال: مبتدأ، وخبره: «هل هذا»، والتقدير: يقولون هل هذا(٤).

وأجاز بعضهم أن تكون الواو علامة جمع، وقوله تعالى: «الذين» فاعل، كالفراء(٥)، والأخفش(٦)، والزمخشري(٧)، والفخر الرازي(٨)، وهو رابع أوجه أوردها أبو البركات الأنباري(٩)، وثاني أوجه ذكرها أبو البقاء العكبري(١٠)، والسمين الحلبي(١١).

واستحسن الألوسي هذه اللغة مستندًا إلى كلام أبي حيان، فقال: «وهي لغة

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٢/١.
(٢) البحر المحيط ٥٤٣/٣.
(٣) الدر المصون ٣٧١/٤– ٣٧٢.
(٤) ينظر تفصيل ذلك وغيره من الأوجه الأعرابية في: معاني القرآن للفراء ٣١٦/١، معاني القرآن للأخفش ٢٨٦/١– ٤٤٧/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٨٣/٣، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٦٤/٣، الكشاف ١٢٦/٤، المحرر الوجيز ٧٤/٤، البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٨/٢، تفسير الرازي ١٤١/٢٢، التبيان في إعراب القرآن ١٣٠/٢، البحر المحيط ٢٧٥/٦–٢٧٦، الدر المصون ١٣٢/٨–١٣٣، وروح المعاني ٨/١٧.
(٥) معاني القرآن ٣١٧/١.
(٦) معاني القرآن ٤٤٧/٢.
(٧) الكشاف ١٢٦/٤.
(٨) تفسير الرازي ١٤١/٢٢
(٩) البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٨/٢.
(١٠) التبيان في إعراب القرآن ١٣٠/٢، وينظر أيضًا مجاز القرآن ٣٤/٢
(١١) الدر المصون ١٣٢/٨–١٣٣.

حسنة على ما نص أبو حيان، وليست شاذة كما زعمه بعضهم»[١]. والذي قاله قاله أبو حيان: «قيل: وهي لغة شاذة، قيل: والصحيح أنها لغة حسنة، وهي من لغة أزد شنوءة»[٢].

وضعَّف ابن هشام هذا الوجه، فقال: «وقد حمل بعضهم على هذه اللغة: « ثم عموا وصموا كثير منهم»، «وأسروا النجوى الذين ظلموا» وحملها على غير هذه اللغة أَوْلى لضعفها»[٣].

وبعد. فقد ظهر مما سبق أن إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع لغة ثابتة لبعض العرب، فلا يجوز إنكارها، ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه على من أنكرها. وقد نص بعض العلماء – كما سبق – على أنها كثيرة الورود، وأنها حسنة. ومن ثم فإنه يجوز حمل القرآن الكريم عليها، ففي ذلك إثراء للإعراب القرآني.

(مجيء «إذ» زائدة)

قال المرادي: «... السادس: أن تكون زائدة. ذهب إلى ذلك أبو عبيدة[٤]، وابن قتيبة[٥]، وجعلا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾[٦]، ومواضع أُخَر في القرآن. ومذهبهما في ذلك ضعيف. وكانا يضعفان في علم النحو»[٧].

(١) روح المعاني ٨/١٧.
(٢) البحر المحيط ٢٧٥/٦
(٣) مغني اللبيب ٤٢٢/٢.
(٤) مجاز القرآن ٣٦/١ – ٣٧.
(٥) تأويل مشكل القرآن ص١٩٦.
(٦) سورة البقرة من الآية ٣٠.
(٧) الجنى الداني ١٩١– ١٩٢.

الدراسة:

اختلف النحويون حول مجيء «إذ» زائدة: فذهب الجمهور إلى أنها لا تأتي زائدة[١]. وذهب أبو عبيدة إلى إجازة زيادتها[٢]، وتبعه ابن قتيبة[٣]. واختار الأصمعي زيادتها بعد (بينا وبينما)[٤] وتبعه ابن الشجري[٥].

هذا. واختلف معربو القرآن الكريم حول «إذ» في الآية الكريمة:

فذهب الطبري إلى أن قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ معطوف به على المعنى، فقال: «... فكان في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، معنى: اذكروا نعمتي عليكم، إذ خلقتكم ولم تكونوا شيئًا، وخلقت لكم ما في الأرض جميعًا، وسويت لكم ما في السماء، ثم عطف بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ على المعنى... ردَّ «إذ» على موضع ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ لأن معنى ذلك: اذكروا هذه من نعمي وهذه التي قلت فيها للملائكة. فلما كانت الأولى مقتضية «إذ» عطف بـ«إذ»»[٦].

وذهب الزجاج إلى أن العامل في «إذ» فعل تقديره: ابتدأ خلقكم[٧]، ووافقه أبو جعفر النحاس[٨]. قال الألوسي: «ويعتبر وقتًا ممتدًا لا حين القول، ويقال بعدها»[٩]. وضعفه السمين بأن وقت ابتداء الخلق ليس وقت القول. وأنه لا يتصرف[١٠].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢٤٧/١، ومغني اللبيب ٨٣/١، ومصابيح المغاني ص٢٥.
(٢) مجاز القرآن ٣٦/١-٣٧.
(٣) تأويل مشكل القرآن ص١٩٦.
(٤) مصابيح المغاني ص٢٥.
(٥) أمالي ابن الشجري ٥٠٤/٢- ٥٠٥.
(٦) تفسير الطبري ٤٧٠/١-٤٧٢.
(٧) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/١.
(٨) إعراب القرآن ٢٠٧/١.
(٩) روح المعاني ٢١٨/١.
(١٠) الدر المصون ٢٤٩/١.

وذهب الزمخشري إلى أنه منصوب بإضمار: اذكر[١]، ووافقه أبو البركات الأنباري[٢]. واعترض السمين بأنه لا يتصرف فلا يقع مفعولًا [٣]. وأجاز الزمخشري أن يكون منصوبًا بـ «قالوا أتجعل فيها»[٤]، واختاره السمين قائلًا: «أي: قالوا ذلك القول وقت قول الله – تعالى – لهم: إني جاعل في الأرض خليفة»[٥]. وذهب أبو عبيدة إلى أن «إذ» زائدة[٦]، وتبعه ابن قتيبة[٧]. واعترض الطبري على أبي عبيدة، فقال: «والأمر في ذلك بخلاف ما قال؛ وذلك أن «إذ» حرف يأتي بمعنى الجزاء، ويدل على مجهول من الوقت، وغيرُ جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى في الكلام»[٨]. ووافقه الزجاج في الاعتراض على أبي عبيدة[٩].

ومن العجيب أن ينسب أبو جعفر النحاس إلى أبي عبيدة القول بعدم الزيادة، فقد قال: «قال أبو عبيدة: «إِذْ» اسم، وهو ظرف زمان ليس مما يزاد»[١٠]. وقد أحال محقق كتاب: إعراب القرآن على كتاب: مجاز القرآن برقم الجزء والصفحة دون أن ينوه على أن ما قاله أبو عبيدة خلاف ذلك. قال أبو عبيدة: «معناه: وقلنا للملائكة، و«إذ» من حروف الزوائد»[١١].

ويبدو لي أن أصل العبارة عند أبي جعفر النحاس غير ذلك، وأن هناك سقطًا في الكلام. وأجاز ابن عطية أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: وابتداء

(١) الكشاف ٢٥١/١. وينظر: المحرر الوجيز ١١٦/١، وروح المعاني ٢١٨/١.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٧٠/١.
(٣) الدر المصون ٢٤٨/١– ٢٤٩، وينظر: البحر المحيط ٢٨٤/١.
(٤) الكشاف ٢٥١/١.
(٥) الدر المصون ٢٤٨/١، وينظر: روح المعاني ٢١٨/١.
(٦) مجاز القرآن ٣٦/١–٣٧.
(٧) تأويل مشكل القرآن ص١٩٦.
(٨) تفسير الطبري ٢٦٧/١.
(٩) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/١، وينظر: المحرر الوجيز ١١٦/١، البحر المحيط ٢٨٤/١، الدر المصون ٢٤٧/١، ومغني اللبيب ٨٣/١.
(١٠) إعراب القرآن ٢٠٧/١.
(١١) مجاز القرآن ٣٦/١– ٣٧.

خلقكم إذ قال ربك للملائكة[١]. وضعف السمين هذا الوجه بأن وقت ابتداء الخلق ليس وقت القول، وأن «إذ» لا يتصرف[٢].

وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه «قال» بعده. قال أبو البركات الأنباري: «وقيل العامل فيه «قال». وقيل: لا يجوز لأنه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف»[٣].

وبعد. فقد ظهر مما سبق أن الأولى بالقبول هو القول بعدم زيادة «إذ»، فكل كلمة جاءت في القرآن الكريم إنما جاءت لتؤدي معنى، فلا يجوز القول بزيادتها. وكذلك مسألة القول بالزيادة في غير القرآن الكريم، فإن النفس فيها شيء، وذلك لأن الكلمة ما دامت لها معنى فمجيؤها في الكلام إنما جاءت لتؤدي هذا المعنى، والقول بالزيادة يتنافى مع هذا. ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه، موفق في رأيه.

(مجيء «إن» بمعنى قد)

قال المرادي: «... السابع: «إنْ» التي بمعنى قد. حكي عن الكسائي[٤]، في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾[٥] أنه جعل «إنْ» بمعنى قد، أي: قد نفعت الذكرى. وقال بعضهم- في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً﴾[٦] -: إنها بمعنى «قد». وليس بصحيح. و«إنْ» في الآية الأولى شرطية، وفي الثانية مخففة من الثقيلة»[٧].

الدراسة:

اختلف النحويون حول مجيء «إنْ» بمعنى قد: فذهب الجمهور إلى عدم

---

(١) المحرر الوجيز ١/١١٦.

(٢) الدر المصون ١/٢٤٩.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٧٠، وينظر: الدر المصون ١/٢٤٩.

(٤) معاني القرآن للكسائي ص٢٥٣.

(٥) سورة الأعلى الآية رقم ٩.

(٦) سورة الإسراء: من الآية رقم ١٠٨.

(٧) الجنى الداني ص٢١٤- ٢١٥.

مجيء ذلك[١]. وذهب الكسائي[٢] وقطرب إلى إجازة ذلك[٣]. وحملا على ذلك بعض آيات القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾.

واعترض المالقي على من جعل «إنْ» بمعنى «قد» في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ وذهب إلى أنها مخففة[٤].

هذا. واختلف معربو القرآن الكريم حول «إنْ» في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾:

فذهب الرازي إلى أنها مخففة من الثقيلة[٥]. وتبعه الألوسي[٦]. وذهب الزجاج إلى أنها نافية، فقال: «معناه: ما كان وعد ربنا إلا مفعولًا. وإنْ واللام دخلتا للتوكيد»[٧].

كما اختلف معربو القرآن الكريم – أيضًا – حول «إنْ» في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾:

فذهب الكسائي إلى أنها بمعنى «قد»[٨].

واستبعده السمين الحلبي فقال: «وقيل: هي بمعنى «قد» ذكره ابن خالويه. وهو بعيد جدًا»[٩]. وابن خالويه قد نسبه لغيره، فقال: « ويقول آخرون: «إنْ» بمعنى قد»[١٠].

وذهب الزمخشري إلى أنها شرطية[١١]، وتبعه السمين[١٢]، واختاره

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢٦/١، ومصابيح المغاني ص١١٦،١١١.
(٢) معاني القرآن ص٢٥٣.
(٣) مغني اللبب ٢٦/١، ومصابيح المغاني ص١١١، ١١٦.
(٤) ينظر: رصف المباني ص١١٠.
(٥) تفسير الرازي ١١٦/٤.
(٦) روح المعاني ١٩٠/١٥.
(٧) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٤/٣.
(٨) معاني القرآن ص٢٥٣.
(٩) الدر المصون ٧٦٣/١٠.
(١٠) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٥٩.
(١١) الكشاف ٣٥٨/٦- ٣٥٩.
(١٢) الدر المصون ٧٦٣/١٠.

الألوسي[١]. وقد سبقهم إلى هذا الوجه ابن خالويه[٢]، وهو ثاني قولين لأبي جعفر النحاس[٣]. وذهب بعضهم – كالفراء وغيره – إلى أن بعده شيء محذوف تقديره: إن نفعت الذكرى وإن لم تنفع[٤]. وهو أحد قولي أبي جعفر النحاس[٥]. «وقيل: «إنْ» بمعنى «إذ»»[٦]. قال الألوسي: «وأثبت هذا المعنى لها الكوفيون. وأجاب النافون عن ذلك بما في المغني وغيره»[٧].

وبعد. فيظهر مما سبق أن إبقاء الحرف لما وضع له هو الأولى بالقبول، ومن ثمَّ فالمرادي محق في اعتراضه. ولكن إذا اقتضى المقام كون الحرف بمعنى آخر، فلا مانع من ذلك، ففي ذلك إثراء للغة، وتيسير على المتكلم.

(نصب الفعل المضارع بـ «أَنْ» الزائدة)

قال المرادي: «ولا تعمل "أنْ" الزائدة شيئًا، وفائدتها زيادة التوكيد. وذهب الأخفش[٨] إلى أنها قد تنصب الفعل وهي زائدة. واستدل بالسماع والقياس. أما السماع فقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[٩]، ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا﴾[١٠]، و«أنْ» في الآيتين زائدة، كقوله: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ﴾[١١]. وأما القياس، فهو أن الزائد قد عمل، في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم.

ولا حجة له في ذلك. أما السماع، فيحتمل أن تكون «أنْ» فيه مصدرية، دخلت بعد «مالنا» لتضمنه معنى: ما منعنا. وأما القياس، فلأن حرف الجر

(١) روح المعاني ١٠٧/٣٠-١٠٨.
(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٥٩.
(٣) إعراب القرآن ٢٠٦/٥.
(٤) ينظر: الدر المصون ٧٦٣/١٠.
(٥) إعراب القرآن ٢٠٦/٥.
(٦) الدر المصون ٧٦٣/١٠.
(٧) روح المعاني ١٠٨/٣٠، وينظر: مغني اللبيب ٢٦/١.
(٨) معاني القرآن ١٩٤/١.
(٩) سورة البقرة من الآية ٢٤٦.
(١٠) سورة الحديد من الآية ١٠.
(١١) سورة المائدة من الآية ٨٤.

الزائد مثل غير الزائد، في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف «أنْ» فإنها قد وليها الاسم، في قوله: كأنْ ظبيةٍ[١]. على رواية الجر»[٢].

الدراسة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ «أَنْ» لا تزاد قبل الفعل المضارع، ولا تعمل فيه النصب وهي زائدة[٣]. وذهب الأخفش إلى إجازة زيادتها، وعملها النصب وهي زائدة، واحتج بالسماع والقياس، فقال: «قال: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[٤]، فـ «أنْ» ههنا زائدة كما زيدت بعد «فلما» و«لَما» و«لَوْ» فهي تزاد في هذا المعنى كثيرًا، ومعناه: وَمالنَا لا نُقَاتِلُ. فأعملَ "أَنْ" وهي زائدة، كما قال: ما أَتاني منْ أحَدٍ. فأعمل «مِنْ» وهي زائدة، قال الفرزدق:

لَوْ لَمْ تَكُن غَطَفانٌ لا ذُنُوب إليَّ لامَتْ ذَوو أَحْسابِها عُمَرَا[٥]

المعنى: لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفانٌ لَها ذُنُوب. و«لا» زائدة وأعملها»[٦]. وضعف ابن مالك مذهب الأخفش، فقال: «ما ذهب إليه أبو الحسن – رحمه الله – ضعيف؛ لأن «مِنْ» الزائدة مثل غير الزائدة لفظًا واختصاصًا، فجاز أن تعمل بخلاف «أن» الزائدة فإنها تشبه غير الزائدة لفظًا لا اختصاصًا؛ لأنها قد يليها الاسم كقول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل: وتمامه:

ويومًا ثُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

واختلف في قائله، فقيل: ابن صُريم اليشكري، وقيل: أرقم اليشكري، وقيل: راشد بن شهاب اليشكري، وقيل: عِلباء بن أرقم اليشكري، وقيل: باغت بن صريم. ينظر: الكتاب ١٣٤/٢، وخزانة الأدب ٤١٣/١٠-٤١٤. **الرواية في البيت:** روي برفع ظبية، ونصبها، وجرها. ينظر: خزانة الأدب ٤١١/١٠. الشاهد في قوله: كأنْ ظبيةٍ. حيث جاءت "أنْ" زائدة بين الجار والمجرور، وهذا نادر أو ضرورة.

(٢) الجنى الداني ص٢٢٢- ٢٢٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٢٩/٣، رصف المباني ص١١٦، ومغني اللبيب ٣٣/١-٣٤.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٤٦.

(٥) البيت من البسيط. وقائله: الفرزدق في ديوانه ص٢٠٣. الشاهد فيه، قوله: لا ذُنُوبَ. حيث أعمل «لا» وهي زائدة.

(٦) معاني القرآن ١٩٤/١.

..... كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطو إلى ناضر السَّلَمْ

على رواية من جر «ظبية» بالكاف، فثبت عدم اختصاصها بالأفعال، فلا يصح إعمالها»[1]. وتبعه المرادي وابن هشام في الاعتراض على الأخفش[2].

هذا. وقد اختلف معربو القرآن الكريم حول قوله تعالى: ﴿أَلَّا نُقَاتِلَ﴾:

فذهب الكسائي[3] إلى أنه على حذف حرف الجر. والتقدير: وما لنا في ألا نقاتل، أي: في ترك القتال، وتبعه أبو البقاء العكبري[4].

وصححه الزجاج[5]، واستجوده أبو جعفر النحاس[6]، واستظهره السمين[7]. قال الزجاج: «المعنى: وأي شيء لنا في أنْ لا نقاتل في سبيلِ اللَّه، أي: أي شيء لنا في ترك القتال»[8].

واعترض الفراء على الكسائي، فقال: «ولو كان ذلك على ما قال لجاز فِي الكلام أن تقول: مالك أن قمت، وما لك أنك قائم؛ لأنك تقول: فِي قيامك، ماضيا ومستقبلا، وذلك غير جائز؛ لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال؛ تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك أن قمت. فلذلك جاءت فِي (مالك) فِي المستقبل ولم تأت فِي دائم ولا ماضٍ»[9]. وتبعه الطبري في اعتراضه[10].

وذهب الأخفش إلى أن «أنْ» زائدة[11]. واعترضه الزجاج بقوله: «والقول

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٢٨/٣-١٥٢٩ باختصار يسير.

(٢) مغني اللبيب ٣٤/١.

(٣) معاني القرآن ص٩٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١٠٣/١. وينظر: البحر المحيط ٢٦٤/٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٧/١.

(٦) إعراب القرآن ٣٢٥/١.

(٧) الدر المصون ٥١٧/٢.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٧/١. وينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٢٥/١.

(٩) معاني القرآن ١٦٥/١.

(١٠) تفسير الطبري ٤٤٤/٤.

(١١) معاني القرآن ١٩٤/١.

الصحيح عندي أن «أنْ» لا تلغى ههنا»[١]. وقال الطبري: «وقالوا: غير جائز أن تجعل«أنْ» زائدة في الكلام وهو صحيح في المعنى وبالكلام إليه الحاجة، قالوا: والمعنى: ما يمنعنا ألا نقاتل. قالوا: وأما قوله: لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها. فإن «لا» غير زائدة في هذا الموضع؛ لأنه جحد، والجحد إذا جحد صار إثباتًا. قالوا: فقوله: لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها. إثبات الذنوب لها، كما يقال: ما أخوك ليس يقوم. بمعنى: هو يقوم»[٢].

كما ضعفه الفخر الرازي، فقال: «وهذا مذهب ضعيف لأن القول بثبوت الزيادة في كلام الله خلاف الأصل»[٣]. وذهب بعضهم إلى أنَّ ثَمَّ واوًا محذوفة، والتقدير: وما لنا ولأن لا نقاتل. ونسب أبو حيان[٤] ذلك إلى الطبري، وتبعه السمين الحلبي[٥].

وبالرجوع إلى تفسير الطبري ظهر أن الطبري قال: «وقال آخرون: معنى قوله: «ما لنا ألا نقاتل»: ما لنا ولأن لا نقاتل. ثم حذفت الواو فتركت، كما يقال في الكلام: ما لك ولأن تذهب إلى فلان. وقالوا: نجيز أن يقال: ما لك أن تقوم. ولا نجيز: ما لك القيام؛ لأن القيام اسم صحيح، وقالوا: قد تقول العرب: إياك أن تتكلم. بمعنى: إياك وأن تتكلم.

وأنكر ذلك من قولهم آخرون... لأن ما بعد «الواو» من الأفاعيل غير جائز له أن يقع على ما قبلها»[٦]. فالطبري قد نسب ذلك إلى غيره. والذي أنكر هذا هو الفراء[٧].

وضعَّف أبو حيان هذا ومذهب الأخفش – أيضًا– فقال: «هذا ومذهب أبي

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٧/١.
(٢) تفسير الطبري ٤٤٤/٤-٤٤٥ باختصار يسير.
(٣) تفسير الرازي ١٨٥/٦. وينظر: الدر المصون ٥١٨/٢.
(٤) البحر المحيط ٢٦٥/٤.
(٥) الدر المصون ٥١٨/٢.
(٦) تفسير الطبري ٤٤٥/٤-٤٤٦ باختصار.
(٧) معاني القرآن ١٦٥/١- ١٦٦.

الحسن ليسا بشيء؛ لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل، ولا نذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك»[١].

وذهب الفراء إلى أن المعنى: ما منعنا. ومن ثمَّ ثبتت «أنْ»[٢]. وتبعه الطبري[٣] والمرادي كما سبق. واعترض ابن هشام على هذا فقال: «وفيه نظر؛ لأن لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن لا تكون «لا» زائدة»[٤].

هذا. واختلف معربو القرآن الكريم – أيضًا – حول قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[٥].

فذهب أبو جعفر النحاس إلى أنه على حذف حرف الجر، أي: في ألا نقاتل[٦]. ووافقه الزمخشري[٧]، وأبو حيان[٨]، والسمين الحلبي[٩]. وأما على مذهب الأخفش فـ« أنْ» زائدة[١٠]. قال أبو حيان: «وقد رُدَّ مذهبه»[١١].

وبعد. فقد تبين من خلال ما سبق أن الأولى بالقبول، هو القول بعدم زيادة «أَنْ» قبل الفعل المضارع، وعدم عملها فيه وهي زائدة. وأما ما احتج به الأخفش من السماع والقياس، فالسماع قد أول على غير الزيادة، والقياس قد نُقض. ومن ثم فالشيخ المرادي محق في اعتراضه عليه. كما تجدر الإشارة إلى أن كل حرف في القرآن الكريم قد جاء لمعنى يؤديه، فلا يجوز القول بزيادته.

---

(١) البحر المحيط ٢٦٥/٢، وينظر: الدر المصون ٥١٨/٢، ومغني اللبيب ٦٢٩/٢.
(٢) معاني القرآن ١٦٣/١.
(٣) تفسير الطبري ٤٤٣/٤. وينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٢٩/٣.
(٤) مغني اللبيب ٣٤/١.
(٥) سورة الحديد من الآية ١٠.
(٦) إعراب القرآن ٢٥٣/٤.
(٧) الكشاف ٤٥/٦.
(٨) البحر المحيط ٢١٨/٨.
(٩) الدر المصون ٢٣٧/١٠.
(١٠) ينظر: البحر المحيط ٢١٨/٨، والدر المصون ٢٣٧/١٠.
(١١) البحر المحيط ٢١٨/٨.

(مجيء «أَنْ» نافية)

قال المرادي: «السادس: أن تكون نافية بمعنى «لا». حكاه ابن مالك[١]، عن بعض النحويين. وحكاه ابن السيد عن أبي الحسن الهروي[٢] عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هَدَى اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾[٣] أي: لا يؤتى أحد. قلت: ونقله بعضهم في الآية عن الفراء[٤]. والصحيح: أنها لا تفيد النفي، و«أَنْ» في الآية مصدرية»[٥].

الدراسة:

اختلف النحويون حول مجيء «أَنْ» نافية: فذهب جمهور النحويين إلى عدم مجيء ذلك[٦]. وأجاز بعضهم ذلك، كالفراء، فإنه قال – متناولًا قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ -: «... وصلحت «أحد»؛ لأن معنى «أَنْ» معنى «لا»... أن تصلح في موضع «لا» »[٧].

ونسب الهروي ذلك إلى الزجاج[٨]. ولكن الزجاج نسب ذلك إلى غيره، فقال: «وقد قيل في المعنى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ أي: الهدى هو هذا الهدى، لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم»[٩].

هذا. واختلف معربو القرآن الكريم حول «أَنْ» في الآية الكريمة:

فأجاز الفراء أن تكون «أَنْ» بمعنى «لا»، فقال: «... وجاءت (أن) لأن فِي قوله: "قُلْ إِنَّ الْهُدى "مثل قوله: إن البيان بيان الله، فقد بين أنه لا يؤتى أحد

---

(١) التسهيل ص٢٣٤.
(٢) الأزهية ص٧٤.
(٣) سورة آل عمران من الآية ٧٣.
(٤) معاني القرآن ١/٢٢٢– ٢٢٣.
(٥) الجنى الداني ص٢٢٤.
(٦) ينظر: الأزهية ص ٧٤، التسهيل ص٢٣٤، مغني اللبيب ١/٣٦، والهمع ٤/١٤٨.
(٧) معاني القرآن ١/٢٢٢–٢٢٣.
(٨) الأزهية ص٧٤.
(٩) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣٠.

مثل ما أوتى أهل الإسلام. وصلحت "أحد" لأن معنى "أنْ" معنى «لا»»[١].

وزاد أبو حيان على الفراء قولًا لم يقل به، ثم اعترض عليه، فقال: «وقال بعض النحويين «أَنْ» هنا للنفي بمعنى «لا»، ونقل ذلك – أيضًا – عن الفراء، وتكون «أَوْ» بمعنى «إلا»... لكن في هذا القول بأن «أنْ» المفتوحة تأتي للنفي بمعنى «لا»، ولم يقم على ذلك دليل من كلام العرب»[٢].

وتبعه تلميذه السمين الحلبي[٣]، كما أن أبا البركات الأنباري نسب إلى الفراء ما لم يقله، فقال بأن التقدير عند الفراء: «... أي: لئلا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم»[٤].

واختار هذا الوجه الطبري – ولكن على معنى أن الكلام للطائفة التي من أهل الكتاب سوى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الهُدَى هُدَى اللهِ﴾ – فقال: « فيكون تأويله حينئذٍ: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم، ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم. بمعنى: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم «أو يحاجوكم عند ربكم» بمعنى: أو أن يحاجكم عند ربكم أحد بإيمانكم، لأنكم أكرم على الله منهم بما فضلكم به عليهم»[٥].

وذهب بعضهم إلى أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ متعلق بقوله تعالى: "أن يؤتى أحد" على حذف الجر، أي: بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وبهذا الوجه بدأ الزمخشري[٦]، وأجازه ابن عطية[٧]. وإن اخْتُلِفَ في توجيه معنى الآية الكريمة. وهو أحد أوجه أوردها السمين[٨].

---

(١) معاني القرآن ٢٢٢/١-٢٢٣.
(٢) البحر المحيط ٥١٩/٢.
(٣) الدر المصون ٢٥٦/٣.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٨/١.
(٥) تفسير الطبري ٥٠٥/٥.
(٦) الكشاف ٥٧٠/١.
(٧) المحرر الوجيز ٤٥٤/١-٤٥٥.
(٨) الدر المصون ٢٥٢/٣. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٣٩/١.

وذهب الفراء إلى أن "أن يؤتى" في موضع نصب؛ لأنه مفعول "تؤمنوا"، فقال: «أوقعت" تؤمنوا "على" أن يؤتى" كأنه قال: ولا تؤمنوا أن يعطى أحد مثل ما أعطيتم»(١). وتبعه أبو البركات الأنباري(٢). وأجاز الزمخشري أن يكون "أن يؤتى" منصوبًا بفعل مضمر يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ وأن التقدير: قل إن الهدى هدى الله فلا تنكروا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم(٣). وتبعه الفخر الرازي(٤).

واعترضه أبو حيان، فقال: «وهو بعيد؛ لأن فيه حذف حرف النهي ومعموله، ولم يحفظ ذلك من لسانهم»(٥). وأجاب السمين قائلًا: "قلت: متى دل على العامل دليل جاز حذفه على أي حالة كان"(٦).

وأجاز الزمخشري أن يكون «هدى الله» بدلًا من « الهدى» و «أن يؤتى» خبر «إن» على معنى: قل إن هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم «أو يحاجوكم» حتى يحاجوكم "عند ربكم" فيقرعوا باطلكم بحقهم ويدحضوا حجتكم(٧). كما أجازه ابن عطية(٨). وهو خامس أوجه أوردها السمين(٩).

وأجاز ابن عطية أن يكون «أن يؤتى» بدلًا من قوله تعالى: «هدى الله» ويكون المعنى: قل إن الهدى هدى الله وهو أن يؤتى أحد كالذي جاءنا نحن ويكون قوله تعالى: «أو يحاجوكم» بمعنى: أو فليحاجوكم، فإنه يغلبونكم(١٠).

واعترضه أبو حيان بقوله: «وفيه الجزم بلام الأمر وهي محذوفة، ولا يجوز

(١) معاني القرآن ٢٢٢/١.
(٢) البيان ٢٠٧/١.
(٣) ينظر: الكشاف ٥٧١/١.
(٤) تفسير الرازي ١٠٧/٨.
(٥) البحر المحيط ٥١٩/٢.
(٦) الدر المصون ٢٥٤/٣.
(٧) الكشاف ٥٧٠/١.
(٨) المحرر الوجيز ٤٥٦/١- ٤٥٧.
(٩) الدر المصون ٢٥٤/٣.
(١٠) ينظر: المحرر الوجيز ٤٥٦/١.

ذلك على مذهب البصريين إلا في الضرورة»[١]. وقال السمين – معترضًا على ابن عطية–: «وفيه نظر؛ لأنه يؤدي إلى حذف حرف النهي وإبقاء عمله»[٢]. وفيه سهو فقد عبر عن الأمر بالنهي.

وأجاز الفخر الرازي تقدير «لا» النافية بعد «أنْ». وذلك لدلالة الكلام عليها، وجعل «أن يؤتى» من كلام الله تعالى[٣]. وقد أجازه ابن عطية[٤]، وجعل «أن يؤتى» من كلام الطائفة.

ولكنه بعد ذلك أورد حكاية عن المبرد حول قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾[٥]–: «... لا تحذف «لا» وإنما المعنى كراهة أن تضلوا. وكذلك هنا كراهة ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ أي ممن خالف دين الإسلام»[٦].

وقد حكى هذا الكلام عند القول بأن «أن يؤتى أحد» من كلام الله – تعالى– وقد قاله بعد حكايته عن بعض النحويين تقدير «لا». قال أبو حيان: «فَعَلَى هَذَا: «أَنْ يُؤْتَى» مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ عَلَى حَذْفِ كَرَاهَةَ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ فِيهِ، وَيَصْعُبُ تَقْدِيرُهُ، إِذْ قَبْلَهُ جُمْلَةٌ لَا يَظْهَرُ تَعْلِيلُ النِّسْبَةِ فِيهَا بِكَرَاهَةِ الإيتاء المذكور»[٧].

وقال السمين: "السابع: أَنْ تكونَ "لا" النافيةُ مقدرةً قبل "أَنْ يؤتى" فَحُذِفَتْ لدلالةِ الكلام عليها... "ثم اعترض هذا، فقال: «وفيه ضعفٌ من حيث حَذْفُ «لا» النافية، وما ذكروه من دلالةِ الكلامِ عليها غيرُ ظاهرٍ»[٨].

وأجاز الزمخشري أن يكون «أن يؤتى» مجرورًا بحرف العلة وهو اللام والمعلل

(١) البحر المحيط ٥١٩/٢.
(٢) الدر المصون ٢٥٥/٣.
(٣) تفسير الرازي ١٠٧/٨.
(٤) المحرر الوجيز ٤٥٤/١.
(٥) سورة النساء من الآية ١٧٦.
(٦) المحرر الوجيز ٤٥٦/١.
(٧) البحر المحيط ٥١٩/٢.
(٨) الدر المصون ٢٥٥/٣.

محذوف أي: لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودبرتموه، لا لشيء آخر[١]. «وعلى هذا يكون كلام الطائفة قد تم عند قوله: «إلا لمن تبع دينكم»"[٢]. وهو ثالث أوجه أوردها السمين[٣].

وذهب أبو حيان إلى أن «أن يؤتى» مفعول من أجله أي: إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ، لَا مَا رُمْتُمْ مِنَ الْخِدَاعِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ، وَذَاكَ الْفِعْلِ، لِمَخَافَةِ "أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ " قُلْتُمْ ذَلِكَ الْقَوْلَ وَدَبَّرْتُمْ تِلْكَ الْمَكِيدَةَ...[٤].

وأجاز ابن عطية – أيضًا– أن يكون مفعولاً لأجله، ولكن على جعل هذا الكلام من كلام الطائفة لأتباعهم، أي: ولا تصدقوا تصديقًا صحيحًا وتؤمنوا إلا لمن جاء بمثل دينكم كراهة أو مخافة أو حذارًا أن يؤتى أحد من النبوة والكرامة مثل ما أوتيتم...[٥].

وأجاز الفخر الرازي أن يكون هنا استفهام محذوف مفيد للتوبيخ. أي: أمن أجل أن يؤتى أحد شرائع مثل ما أوتيتم من الشرائع ينكرون أتباعه؟ ثم حذف الجواب للاختصار. ويكون هذا من جملة كلام الله –تعالى–[٦].

وبعد. فقد ظهر من خلال ما سبق أن الأولى بالقبول هو قول الجمهور بعدم مجيء «أنْ» للنفي؛ وذلك لعدم ثبوت ذلك في لسان العرب، وأما الآية الكريمة فقد وجهت بتوجيهات غير حمل «أَنْ» على النفي، والدليل إذا تطرقه الاحتمال، سقط به الاستدلال. ومن ثمَّ فالمرادي محق في اعتراضه، موفق في رأيه.

(خبر «أَنَّ» الواقعة بعد «لو»)

قال المرادي: «ذكر الزمخشري أن خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» يلزم كونه

(١) ينظر: الكشاف ٥٧٠/١.
(٢) الدر المصون ٢٥٣/٣.
(٣) السابق ٢٥٣/٣.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٥١٨/٢.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٤٥٤/١. وينظر: الدر المصون ٢٥٥/٣.
(٦) ينظر: تفسير الرازي ١٠٦/٨–١٠٧.

فعلاً. ونقل بعضهم ذلك عن السيرافي. قال الشيخ أبو حيان: وهو وهم، وخطأ فاحش؛ قال الله –تعالى–: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[1]، وقال الشاعر:

ولو أنَّها عصفورةٌ لحسبتَها[2] .....

وقال ابن مالك[3]: وقد حمل الزمخشري ادعاؤه إضمار «ثبت» بين «لو» و«أن» على التزام كون الخبر فعلاً، ومنعه أن يكون اسمًا، ولو كان بمعنى فعل، نحو: لو أن زيدًا حاضر. وما منعه شائع، ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾، وكقول الراجز:

لو أن حياً مدركُ الفلاح أدركه مُلاعِبُ الرماح[4]

قلت: الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أنه منع كون خبرها اسمًا مشتقًا، والتزم الفعل حينئذٍ؛ لإمكان صوغه قضاء لحق طلبها الفعل. وأما إذا كان اسماً جامدًا فيجوز؛ لتعذر صوغ الفعل منه، كما فصل ابن الحاجب[5]؛ ألا ترى قوله – في المفصل[6]–: ولو قلت: لو أن زيدًا حاضر لأكرمته. لم يجز. ولم يتعرض لغير المشتق. وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى:

---

(١) سورة لقمان من الآية ٢٧.

(٢) صدر بيت من الطويل وتمامه:

ولو أنَّها عصفورةٌ لحسبتَها مُسَوَّمةً تدعو عُبَيْدًا وأَزْنَما

والبيت للعوام بن شوذب الشيباني. وقد ذُكر البيت في ديوان جرير وهي ليست له، وإنما أوردها شارح ديوانه محمد بن حبيب. شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٩٧– ٩٨. **اللغة:** مُسوَّمة: أي: خيلًا معلمة بعلامة. عُبَيْد وأزنم: بطنان من بني يربوع. **الشاهد في قوله:** عصفورةٌ. فقد وقعت خبرًا لـ « أَنَّ» الواقعة بعد « لو» وهي اسم جامد.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٧. وينظر: الكشاف ٥/٢٠.

(٤) البيتان من الرجز وقائلهما: لبيد بن ربيعة – رضي الله تعالى عنه– ينظر: ديوانه ص٤٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/١٠٢. **الرواية في البيت:** روي: لو كان حي مدرك الفلاح، وروي: لو كان شيء مدرك الفلاح. وعليهما فلا شاهد. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/١٠٢. **الشاهد في قوله:** مدركُ: فقد جاء خبرًا لـ « أَنَّ» الواقعة بعد «لو» وهو اسم فاعل.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٥٩.

(٦) ص٣٢٣.

﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ﴾، ولا نحو: ولو أنها عصفورة. وإنما يرد عليه: لو أن حياً مدرك الفلاح. وللمجيب عنه أن يقول: إن هذا البيت، ونحوه من النادر، فلا يرد عليه»[١].

الدراسة:

تقع «أنَّ» بعد «لو» كثيرًا، وموضعها[٢] عند الجميع رفع، ولكن ذهب سيبويه إلى أن موضعها رفع بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه[٣].

وأورد ابن هشام الخضراوي: أن مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف[٤]. وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري إلى أن موضعها رفع على الفاعلية[٥]. قال ابن هشام: «ورجح بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل»[٦].

هذا. ولم يختلف النحويون حول مجيء خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» فعلًا، وإنما اختلفوا حول مجيئه غير ذلك: فذهب الزمخشري إلى أنه يجب أن يكون فعلًا، فقال: «ولطلبها الفعل وجب في «أنَّ» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلًا، كقولك: لو أن زيدًا جاءني لأكرمته، وقال الله – تعالى–: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾[٧]. ولو قلت: لو أن زيدًا حاضري لأكرمته لم يجز»[٨]. وتبعه ابن يعيش قائلًا: «وجب أن يكون فعلًا محضًا قضاءً لحق «لو» في اقتضائها الفعل»[٩].

---

(١) الجنى الداني ٢٨١.

(٢) أي: المصدر المؤول.

(٣) مغني اللبيب ٢٦٩/١ بتصرف. وينظر: الكتاب ١٣٩/٣، والجنى الداني ٢٨٠.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٩٠١/٤.

(٥) ينظر: المقتضب ٧٧/٣، الكشاف ٢٠/٥، الارتشاف ١٩٠١/٤، ومغني اللبيب ٢٧٠/١.

(٦) مغني اللبيب ٢٧٠/١. وينظر: الجنى الداني ص٢٨٠.

(٧) سورة النساء من الآية ٦٦.

(٨) المفصل ص٣٢٣.

(٩) شرح المفصل ١١/٩.

وذهب ابن الحاجب – معترضًا على الزمخشري– إلى أن خبر «أَنَّ» بعد «لو» يجب أن يكون فعلًا ما أمكن، أما إذا لم يكن كذلك لم يقع إلا الاسم(١).

كما اعترض ابن مالك على الزمخشري، وخالف ابن الحاجب فأجاز مجيء الاسم المشتق خبرًا لـ «أَنَّ» كما سبق(٢).

وأما الرضي فقال: «... فخبرها إن كان مشتقًا وجب أن يكون فعلًا، وإن لم يكن مشتقًا جاز للتعذر، ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر «أَنَّ» الواقعة بعد «لو» وإن كان مشتقًا – أيضًا– كما ذهب إليه ابن مالك. ومع هذا فلا شك أن استعمال الفعل أكثر، وإن لم يكن لازمًا»(٣).

كما اعترض أبو حيان على السيرافي والزمخشري، فقال: «وزَعْمُ السيرافي والزمخشري أن خبر «أَنَّ» هذه لا يكون إلا فعلًا وهمٌ وخطأ فاحش، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْض مِنْ شَجَرَة أَقْلَام﴾، وقال الشاعر:

ولو أنها عصفورة لحسبتها...»(٤).

وقال ابن هشام: «وَقد وجدت آيَة فِي التَّنْزِيل وَقع فِيهَا الْخَبَر اسْمًا مشتقًّا وَلم يتَنَبَّه لَهَا الزَّمَخْشَرِيّ كَمَا لم يتَنَبَّه لآيَة لُقْمَان، وَلَا ابْن الْحَاجِب وَإِلَّا لما منع من ذَلِك وَلَا ابْن مَالك وَإِلَّا لما اسْتدلَّ بالشعر وَهِي قَوْله تَعَالَى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾(٥) وَوجدت آيَة الْخَبَر فِيهَا ظرف لَغْو وَهِي: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾(٦)»(٧).

وقد تنبه ابن الحاجب للآية الكريمة التي أوردها ابن هشام، فقال: «﴿لَوْ أَنَّهُمْ

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٩/٢، وشرح الوافية نظم الكافية ص٤١٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ جـ١ص٥٣٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣.

(٣) شرح الكافية ٤٥٣/٤– ٤٥٤ باختصار. ت/ يوسف حسن عمر.

(٤) الارتشاف ١٩٠١/٥.

(٥) سورة الأحزاب من الآية ٢٠.

(٦) سورة الصافات آية ١٦٨.

(٧) مغني اللبيب ٢٧٠/١– ٢٧١.

بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ «لو» للتمني ليس من ذا الباب» وقال – شارحًا هذا الكلام–: « «لو» هذه ليست «لو» الشرطية، وإنما هي للتمني»[١].

وقال الرضي: «وأما قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾، فلأن «لو» بمعنى «أن» المصدرية، وليست بشرطية؛ لمجيئها بعد فعل دال على التمني»[٢]. كما أجاب الشيخ عضيمة – رحمه الله تعالى– على ابن هشام، فقال: «قد يوهم كلام ابن هشام أنه ليس في القرآن خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» ظرف لغو سوى هذه الآية التي ذكرها. وفي القرآن غيرها: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[٣]»[٤]. كما أورد الشيخ عضيمة خمس آيات جاء الخبر فيها جارًا ومجرورًا[٥].

هذا. وقد اخْتُلِفَ حول إعراب المصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْض مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَام﴾:

فذهب أبو جعفر النحاس إلى أنه فاعل لفعل مقدر[٦]. ووافقه الزمخشري[٧]، وهذا على رأي المبرد[٨]. وذهب بعضهم إلى أنه مبتدأ[٩]. وهو مذهب سيبويه[١٠]. قال أبو حيان – معقبًا على هذا الرأي–: «وَ"لَوْ" لَا يَلِيهَا الْمُبْتَدَأُ اسْمًا صَرِيحًا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ، فَإِذَا عَطَفْتَ "وَالْبَحْرُ" عَلَى "أَنَّ" وَمَعْمُولَيْهَا، – وَهُمَا رَفْعٌ بِالِابْتِدَاءِ – لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ "لَوْ" يَلِيهَا الِاسْمُ مُبْتَدَأً، إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: وَلَوِ الْبَحْرُ. وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يَجُوزُ

(١) شرح الوافية نظم الكافية ص٤١٣.
(٢) شرح الكافية ٤٥٣/٤.
(٣) سورة الأنعام من الآية ٥٨.
(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ جـ١ص٥٣٦.
(٥) السابق ق١ ج١ ص٥٣٦.
(٦) إعراب القرآن ٢٨٧/٣.
(٧) الكشاف ٢٠/٥.
(٨) ينظر: المقتضب ٧٧/٣، البحر المحيط ١٨٥/٧، الدر المصون ٦٨/٩، وروح المعاني ٩٧/٢١.
(٩) ينظر: المحرر الوجيز ٣٥٤/٤.
(١٠) ينظر: الكتاب ١٣٩/٣، الدر المصون ٦٨/٩، وروح المعاني ٩٧/٢١.

فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ نَحْوُ: رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ»[1]. هذا. وقوله تعالى: «أقلام» خبر «أنَّ»[2].

ومن ثم قال أبو حيان: «وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ دَعْوَى الزَّمَخْشَرِيِّ وَبَعْضِ الْعَجَمِ مِمَّنْ يَنْصُرُ قَوْلَهُ: إِنَّ خَبَرَ أَنَّ الْجَائِيَةِ بَعْدَ "لو" لا يَكُونُ اسْمًا جَامِدًا وَلَا اسْمًا مُشْتَقًّا، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا. وَهُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ طافح بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، وهو كثير في لسانهم»[3].

قال الألوسي: «وتعقب بأن اشتراط كون خبرها فعلا إنما هو إذا كان مشتقا فلا يرد "أَقْلامٌ" هنا ولا ما ذكر في البيتين، وأما قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ بادُونَ﴾ فلو فيه للتمني، والكلام في خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» الشرطية»[4].

وبعد. فيظهر من خلال ما سبق أن الأولى بالقبول هو القول بأن خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» لا يكون إلا فعلاً ما أمكن ذلك، فإذا تعذر فإنه يأتي اسمًا، لقوة حجته. كما يظهر – أيضًا– حسن تأويل المرادي لكلام الزمخشري، وانتصاره له، وإنصافه.

(مجيء جواب « لو » جملة إسمية)

قال المرادي: «لا يكون جواب (لو) إلا فعلًا ماضيًا، مثبتًا، أو منفيًا بـ «ما»، أو مضارعاً مجزومًا بـ «لم». والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام. وقد يحذف كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[5] وقل دخولها على المنفي بـ «ما».

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَة﴾[6]. فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف، أغنى

(١) البحر المحيط ١٨٦/٧ باختصار. وينظر: الدر المصون ٦٨/٩.
(٢) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٨٧/٣.
(٣) البحر المحيط ١٨٥/٧-١٨٦ باختصار.
(٤) روح المعاني ٩٧/٢١.
(٥) سورة الواقعة من الآية ٧٠.
(٦) سورة البقرة من الآية ١٠٣.

عن جواب «لو»، خلافًا للزجاج[١]. فإنه جعل "لمثوبة" جواب «لو»، قال: كأنه قيل: لأثيبوا»[٢].

الدراسة:

اختلف النحويون حول مجيء الجملة الاسمية جوابًا لـ «لو»: فذهب بعضهم إلى إجازة ذلك، كالزمخشري[٣]، وأبي البركات الأنباري[٤]، وأبي البقاء العكبري[٥]. وأما الزجاج فعبارته تحتمل هذا المذهب، فيكون قد سبقهم إلى ذلك، وتحتمل أن قوله تعالى: «لمثوبة» تدل على الجواب المحذوف، فإنه قال: "«مثوبة» في موضع جواب «لو»؛ لأنها تنبئ عن قولك: لأثيبوا"[٦].

وذهب بعضهم إلى منع ذلك، كالرضي[٧]، وأبي حيان[٨]. قال الرضي: «ولا يكون جواب «لو» اسمية بخلاف جواب "إنْ"؛ لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب(لو) منتفٍ ممتنع، كما ذكرنا، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾ فلتقدير القسم قبل «لو»، وجواب القسم ساد مسد جواب «لو»»[٩].

وأما ابن مالك، فيظهر أن له رأيان حول هذه المسألة، فقد قال –في التسهيل–: «وجوابها في الغالب فعل مجزوم بـ«لم»، أو ماضٍ منفي بـ« ما»، أو مُثبت مقرونٌ غالبًا بلام مفتوحة لا تحذف غالبا إلا في صلة، وقد تصحب «ما» النافية، وإن ولي الفعل الذي وليها جملة اسمية، فهي جواب قسمٍ مغنٍ عن

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١.
(٢) الجنى الداني ٢٨٣– ٢٨٤ باختصار يسير.
(٣) الكشاف ٣٠٧/١.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١١٦/١.
(٥) التبيان ٥٦/١. وينظر: مغني اللبيب ٢٧٢/١.
(٦) معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١.
(٧) شرح الكافية ٤٥٤/٤. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ جـ٢ ص٦٥٦.
(٨) الارتشاف ١٩٠٢/٤.
(٩) شرح الكافية ٤٥٤/٤ باختصار.

جوابها»[1]. فهو بهذا يوافق القائلين بالمنع.

وقال – في شرح الكافية الشافية–: «وأشرت بقولي:

وبعد « لو» قد يكتفى بالمبتدا عن الجواب

إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ "[2]. فهو بهذا يوافق القائلين بالإجازة، وإن كان يرى قلة ذلك.

وقال ابن الناظم – شارحًا التسهيل–: «وقوله: غالبا. احتراز من مجيء جواب (لو) جملة اسمية مصدرة باللام، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ لَوْ﴾، وبالفاء كما أنشده الشيخ – رحمه الله– من قول الشاعر:

قالت سلامةُ لم تكن لك عادةٌ أن تَتْرُكَ الأعداء حتى تُعْذَرا

لو كان قَتْلى يا سلامُ فراحةٌ لكنْ فَرَرْتُ مخافةً أنْ أوسرا[3]

فحمل ما بعد الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو راحة، والجملة جواب لـ«لو»، وجاز أن تجاب بجملة اسمية مقرونة بالفاء تشبيهاً بـ «إنْ». ويجوز عندي أن يكون ما بعد الفاء معطوفًا على فاعل [كان]، وجواب (لو) محذوف تقديره: لو كان قتل فراحة لثَبَتُّ»[4].

قال ناظر الجيش: «وهو كلام والده في شرح الكافية إلا تصدر جملة الجواب بالفاء، والبيتين اللذين أنشدهما فإنه ذكر في غير الشرح المذكور؛ لأنه ذكر أن البيتين من إنشاداته»[5].

هذا. وتجدر الإشارة إلى أن محقق شرح أبيات مغني اللبيب فتح همزة «إلا»

---

(١) ص٢٤١.

(٢) ٣/١٦٤٠.

(٣) البيت من الكامل، وقائله: عامر بن الطفيل. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/١١٦. **الرواية في البيت:** روي: أن نتترك الأصحاب. تمهيد القواعد ٩/٤٤٤٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/١١٦. **الشاهد في قوله:** فراحةٌ. على أن ما بعد الفاء خبر لمبتدأ محذوف، والجملة جواب لـ«لو».

(٤) ٤/١٠٠-١٠١.

(٥) تمهيد القواعد ٩/٤٤٤٧.

عند إيراد عبد القادر البغدادي لكلام ناظر الجيش، مما أخل بالمعنى [١].

هذا. واختلف معربو القرآن الكريم حول الآية الكريمة:

فذهب الأخفش إلى أن جواب «لو» محذوف دل عليه قوله تعالى: ﴿لمثوبةٌ﴾ أي: لأثيبوا[٢]. ووافقه الفخر الرازي – في أحد وجهين أوردهما –[٣]، وأبو حيان[٤]، والألوسي[٥]. وهو أحد قولين أوردهما السمين[٦].

قال الطبري: «وكان بعض نحويي الكوفة ينكر ذلك، ويرى أن جواب قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾، ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾، وأن «لو» إنما أجيبت بالمثوبة، وإن كانت أجوبتها بالماضي من الفعل؛ لتقارب معناه من معنى «لئن» »[٧].

وذهب الزمخشري إلى أن قوله تعالى: ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ جواب «لو»[٨]. ووافقه أبو البركات الأنباري[٩]، وأبو البقاء العكبري[١٠]. قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت: لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها»[١١]. واعترض عليه أبو حيان فقال: «وَمُخْتَارُهُ غَيْرُ مُخْتَارٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وُقُوعُ الْجُمْلَةِ الِابْتِدَائِيَّةِ جَوَابًا لِلَوْ، إِنَّمَا جَاءَ هَذَا الْمُخْتَلَفُ فِي تَخْرِيجِهِ. وَلَا تَثْبُتُ الْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ بِالْمُحْتَمَلِ.

وَوَجَّهَ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ قَوْلَهُ: بِأَنَّ مَثُوبَةٌ مَصْدَرٌ يَقَعُ لِلْمَاضِي وَالِاسْتِقْبَالِ، فَصَلُحَ لِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ وُقُوعُهُ لِلْمُضِيِّ»[١٢]. وأجاز الزمخشري أن تكون «لو» هنا

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ١١٦/٥.
(٢) معاني القرآن ١٤٩/١.
(٣) تفسير الرازي ٢٤١/٣.
(٤) البحر المحيط ٥٠٣/١.
(٥) روح المعاني ٣٤٧/١.
(٦) الدر المصون ٤٩/٢.
(٧) تفسير الطبري ٣٧٢/٢.
(٨) الكشاف ٣٠٧/١.
(٩) البيان ١١٦/١.
(١٠) التبيان ٥٦/١.
(١١) الكشاف ٣٠٧/١.
(١٢) البحر المحيط ٥٠٤/١. وينظر: الدر المصون ٤٩/٢.

للتمني ثم ابتدأ: «لمثوبة من عند الله خير»[(١)]. وتبعه الفخر الرازي – في ثاني وجهين أوردهما–[(٢)].

وبعد. فيظهر مما سبق أن الأولى بالقبول، هو القول بعدم مجيء جواب «لو» جملة اسمية؛ لأن ما جاء من ذلك تطرقه الاحتمال، فسقط به الاستدلال، ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه على الزجاج.

(إعراب المفرد النكرة إذا جاء اسمًا لـ «لا» العاملة عمل «إِنَّ»)

قال المرادي: «... ولا تعمل إلا في نكرة. فإن كان مفرداً بني معها على الفتح، تشبيهاً ب [خمسة عشر]، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[(٣)]. وذهب الزجاج والسيرافي إلى أن فتحته فتحة إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفاً. وهو ضعيف»[(٤)].

الدراسة:

اختلف النحويون حول المفرد النكرة إذا جاء اسمًا لـ «لا» العاملة عمل «إِنَّ»: فذهب أكثر البصريين إلى أنه مبني على الفتح[(٥)]. وحجتهم تتلخص فيما يأتي:

أولًا: أن «لا» مركبة مع الاسم والتركيب يوجب البناء كخمسة عشر.

ثانيًا: أن الكلام تتضمن معنى الحرف فكان مبنيًا كـ «أين» وذلك أن قولك: لا رجلَ في الدار، تقديره: لا من رجل.

ثالثًا: أن (رجل) لو كان معربًا لكان منونًا، ولا يمتنع التنوين إلا بالألف واللام وعدم الصرف والإضافة، وهذا غير موجود فتعين البناء.

رابعًا: أن (رجل) لو كان معربًا لكان بفعل محذوف، وكان التقدير: لا أجد، أو لا أرى ونحو ذلك، وهذا بعيد التقدير.

خامسًا: لو كان معربًا لجاز نصبه مع الفصل[(٦)].

---

(١) الكشاف ٣٠٧/١.

(٢) تفسير الرازي ٢٤١/٣. وينظر: روح المعاني ٣٤٧/١.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢.

(٤) الجنى الداني ٢٩٠–٢٩١.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٧٤/٢، الإنصاف ٣١٠، التبيين ٣٦٢، والارتشاف ١٢٩٦/٣.

(٦) التبيين ٣٦٢–٣٦٤ بتصرف. وينظر: الكتاب ٢٧٤/٢، الإنصاف ٣١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢.

هذا إذا كان غير مثنى أو جمع، فإن كان مثنى أو جمعًا بني على ما ينصب به[١]. وخالف المبرد في المثنى والمجموع، فذهب إلى أنه معرب، وعلل ذلك بقوله:«لِأَن الْأَسْمَاء الْمُثَنَّاة والمجموعة بِالْوَاو وَالنُّون لَا تكون مَعَ مَا قبلهَا اسْما وَاحِدًا. لم يُوجد ذَلِك»[٢].

وردَّ عليه ابن يعيش، فقال: «وهذا إشارةٌ إلى عدمِ النظير، وإذا قام الدليلُ فلا عِبْرَةَ بعدم النظير، أمّا إذا وجد فلا شَكَّ أنّه يكون مُؤْنِسًا، وأمَّا أن يتوقّف ثبوتُ الحكم على وجوده فلا»[٣].

وذهب الكوفيون إلى أن المفرد النكرة إذا جاء اسمًا لـ «لا» العاملة عمل «إنَّ» فإنه معرب منصوب بها[٤]. ونسب ابن يعيش هذا إلى الزجاج[٥]، كما نسبه ابن مالك إلى الزجاج والسيرافي[٦]، ووافقه في هذه النسبة ابن هشام[٧].

ولكن كلام الزجاج يشوبه بعض الغموض، فإنه قال- موجهًا قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ -: «وموضع ﴿لا ريب﴾ نصب، قال سيبويه: (لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبه ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لمَا بعدها إلا أنها تنصبه بغير تنوين. وزعم أنها مع ما بعدها بمنزلة شيءٍ واحد»[٨].

فقوله: «وموضع ﴿لا ريب﴾ نصب». يحتمل أن تكون جملة «لا ريب فيه» في محل نصب على الحال. أجاز هذا الوجه أبو حيان[٩]، وتبعه تلميذه

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢٣٨/١.
(٢) المقتضب ٣٦٦/٤.
(٣) شرح المفصل ١٠٦/٢. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٢، ومغني اللبيب ٢٣٨/١.
(٤) ينظر: معاني القرآن للكسائي ٦١، معاني القرآن للفراء ١٢٠/١، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٧٩/١، الإنصاف ٣١٠، وشرح المفصل ١٠٦/١.
(٥) شرح المفصل ١٠٦/١.
(٦) شرح التسهيل ٥٨/٢.
(٧) مغني اللبيب ٢٣٨/١. وينظر: الارتشاف ١٢٩٦/٣.
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٦٩/١. وينظر: الكتاب ٢٧٤/٢.
(٩) البحر المحيط ١٠٦/١.

السمين[1]. وسبقهما إلى ذلك أبو البقاء العكبري[2].

ويحتمل أن يكون موضع «ريب» نصب؛ لأنه في اللفظ مبني بدليل إيراده كلام سيبويه، ويكون بذلك قد وافقه، وأما قوله: وزعم. فلعله يقصد: وذهب.

ويقوي هذا قوله: «وموضع «لا ريب» نصب. فلو كان يرى أنه معرب، فما الداعي إلى قوله: وموضع؟! بل كان يقول: و«ريب» منصوب.

هذا. وتتلخص حجة الكوفيين فيما يأتي:

أولًا: لأنه اكتفى بـ «لا» عن الفعل؛ لأن التقدير: لا أجد رجلًا في الدار. وحذفوا التنوين بناء على الإضافة.

ثانيًا: لأن (لا) تكون بمعنى غير، فلما جاءت ههنا بمعنى [ليس] نصبوا بها؛ ليخرجوها من معنى [غير] إلى معنى [ليس]، ويقع الفرق بينهما.

ثالثًا: لأنهم لما أَوْلَوْها النكرة – ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها – نصبوا النكرة، لم حدث فيها من التغيير، كما رفعوا المنادى بغير تنوين لما حدث فيه من التغيير بغير تنوين.

رابعًا: لأن (لا) إنما عملت النصب؛ لأنها نقيضة «إنَّ»، وهم يحملون الشيء على ضده إلا أن (لا) لما كانت فرعًا على (إنَّ) نصبت (لا) من غير تنوين؛ لينخط الفرع عن درجة الأصل[3].

وأجيب عن حجج الكوفيين بما يأتي:

أما قولهم: أنه اكتفي بها عن الفعل. فهذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل؛ ولو كان الفعل مرادًا لكان الاسم مفعولًا، ولكان منوّنًا.

وأما قولهم: حذف التنوين بناء على الإضافة. فلو كان هذا صحيحًا لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة.

---

(١) الدر المصون ٨١/١.

(٢) التبيان ١٠/١.

(٣) الإنصاف ٣١٠– ٣١١ بتصرف. وينظر: التبيين ٣٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش١٠٦/١.

وأما قولهم: إنَّ (لا) تكون بمعنى [غير]، فلما جاءت بمعنى [ليس] نصبوا بها. فكلام لا حاصل له؛ لأن (لا) لو كانت كذلك لم ينتصب الاسم بعدها.

وأما قولهم: لأنهم لما أَوْلُوهَا النكرة... فالجواب: لم قلتم ذلك؟ وما وجه المناسبة بينه وبين النصب؟ ولو كان كما زعمتم لوجب أن يدخله التنوين.

وأما قولهم: كما رفعوا المنادى المفرد. فالجواب: لا نسلم أن المنادى المفرد مرفوع، وإنما هو مبني على الضم، ولو كان معربًا لكان منونًا، وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أن (لا) نقيضَةُ (إنَّ)؛ فإنه كان ينبغي أن يكون منوّنًا.

وأما قولهم: إنَّ (لا) لما كانت فرعًا على (إنَّ)... فهذا فاسد؛ لأن التنوين ليس من عمل (إنَّ)، فلا معنى لحذفه مع (لا) التي هي الفرع[١].

هذا. واختلف معربو القرآن الكريم حول قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: فذهب الكسائي إلى أن «ريب» اسم "لا" منصوب معرب[٢]. ونسب السمين هذا القول إلى الزجاج، ورده عليه[٣]. وقد سبق بيان رأي الزجاج.

وذهب الأخفش إلى أن «ريب» اسم «لا» مبني على الفتح[٤]. ووافقه أبو البركات الأنباري[٥]، والسمين الحلبي[٦]. قال أبو البقاء العكبري:" و«ريب» مبني عند الأكثرين»[٧].

وبعد. فقد ظهر من خلال ما سبق أن الأولى بالقبول هو القول بأن اسم «لا» العاملة عمل «إنَّ» إذا جاء مفردًا نكرة، فإنه يبنى على ما ينصب به؛ وذلك لقوة حجة هذا المذهب، وأما ما ذهب إليه الكوفيون فقد تم الرد عليه، ومن ثمَّ

---

(١) ينظر: المراجع السابقة .

(٢) معاني القرآن للكسائي ٦١. وينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٧٩/١.

(٣) الدر المصون ٨٢/١.

(٤) معاني القرآن ٢٤/١ – ٢٥.

(٥) البيان ٤٤/١.

(٦) الدر المصون ٨٢/١.

(٧) التبيان ١٠/١.

فالمرادي موفق في اختياره مذهب أكثر البصريين، ومحق في اعتراضه على من خالف هذا الرأي.

(مجيء «مِنْ» بمعنى «في»)

قال المرادي: «... الثاني عشر: أن تكون بمعنى «في». ذكر ذلك بعضهم في قوله تعالى ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[(١)]، أي: في الأرض.

ولا حجة في ذلك، لاحتمال الآية غير هذا. وكونها بمعنى «في» منقول عن الكوفيين. ومن حجتهم قول الشاعر:

عسى سائلٌ ذو حاجة إن منعته من اليوم سُؤْلًا أن يُيَسَّرَ في غد[(٢)]

ويحتمل أن تكون «مِنْ» فيه للتبعيض، على حذف مضاف، أي: من مسؤولات اليوم»[(٣)].

الدراسة:

اختلف النحويون حول مجيء (مِنْ) بمعنى (في): فأجازه الكوفيون[(٤)]. ووافقهم الزجاجي[(٥)]، وابن مالك[(٦)]، وغيرهما[(٧)]. وحجتهم: قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ أي: في الأرض.

وقول الشاعر:

عسى سائلٌ ذو حاجة إن منعته من اليوم سُؤْلًا أن يُيَسَّرَ في غد

ونص الرضي على أن (مِنْ) في الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى (في)[(٨)]. وذهب

(١) سورة فاطر من الآية ٤٠. وسورة الأحقاف من الآية ٤.

(٢) البيت من الطويل، وقائله عدي بن زيد. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٣. **والشاهد في قوله:** من اليوم. احتج به الكوفيون على مجيء (مِنْ) بمعنى (في).

(٣) الجنى الداني ص٣١٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٠/٢، والارتشاف ١٧٢١/٤.

(٥) حروف المعاني ص٧٦.

(٦) شرح التسهيل ١٣٧/٣.

(٧) كالهروي في كتاب: الأزهية ص٢٨٢.

(٨) شرح الكافية ٢٥٩/٤- ٢٦٠. وينظر: شرح الأشموني ٤٦١/١.

البصريون إلى عدم مجيء (من) بمعنى (في)، وأولوا ما ظاهره ذلك[١].

هذا. وقد ورد قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ مرة في سورة فاطر ومرة في سورة الأحقاف. أما آية سورة فاطر: فظاهر قول الفراء أن (مِنْ) بمعنى في، فقال: «أي إنهم لَمْ يخلقوا فِي الأرض شيئًا»[٢]. ولم أجد غير الفراء – من معربي القرآن الكريم – تناول معنى (من) في الآية الكريمة.

وأما آية الأحقاف، فاختلف حولها معربو القرآن الكريم: فذهب السمين الحلبي إلى أن قوله تعالى «مِنَ الْأَرْضِ» لبيان الإبهام الذي في قوله تعالى: «مَاذَا خَلَقُوا»[٣]. ووافقه الألوسي[٤]. وذهب ابن عطية إلى أن «مِنْ» للتبعيض، فقال: « (مِنْ) للتبعيض؛ لأن كل ما على وجه الأرض من حيوان ونحوه فهو من الأرض»[٥].

وأجاز أبو حيان أن يكون على حذف مضاف، فقال: «أو يكون على حذف مضاف، أي: من العالي على الأرض، أي: على وجهها من حيوان أو غيره»[٦].

وبعد. فقد ظهر مما سبق أن الأولى بالقبول هو قول البصريين بعدم مجيء (مِنْ) بمعنى (في)؛ وذلك لأن ما استدل به الكوفيون تطرقه الاحتمال، فسقط به الاستدلال. ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه، موفق في رأيه. ولكن إن وجد شاهد غير محتمل التأويل فلا مانع بالأخذ به، ففي ذلك إثراء للغة، وتيسير على المتكلم.

(مجيء (أَنْ) مصدرية ظرفية)

قال المرادي – متحدثًا عن (ما) المصدرية –: «وأما المصدرية فقسمان:

(١) ينظر: الارتشاف ١٧٢١/٤، وحاشية الصبان ٣١٦/٢.
(٢) معاني القرآن ٣٧٠/٢.
(٣) الدر المصون ٦٦٠/٩. وينظر: البحر المحيط ٥٥/٨.
(٤) روح المعاني ٥/٢٦.
(٥) المحرر الوجيز ٩١/٥.
(٦) البحر المحيط ٥٦/٨.

وقتية، وغير وقتية. فالوقتية: هي التي تقدر بمصدر، نائب عن ظرف الزمان. كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[1]. وتسمى ظرفية – أيضًا– ولا يشاركها في ذلك، شيء من الأحرف المصدرية، خلافاً للزمخشري، في زعمه أن (أنْ) تشاركها في هذا المعنى. وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ﴾[2]، و﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾[3]، أي: وقت إيتائه، وحين تصدقهم. وقال – في قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ﴾[4]–: ولك أن تقدر مضافًا محذوفًا، أي: وقت أن يقول. ومعنى التعليل في هذه الآيات ظاهر، فلا يعدل عنه»[5].

الدراسة:

(أَنْ) لها في الكلام عدة مواضع , منها أن تكون مصدرية، ولكن اختلف النحويون حول مجيئها مصدرية ظرفية: فذهب الجمهور إلى أنها تأتي مصدرية غير ظرفية[6]. وذهب الزمخشري إلى إجازة مجيئها مصدرية ظرفية، ووجه بعض آيات القرآن الكريم على ذلك[7]، وهي الآيات التي أوردها المرادي، وفيما يأتي بيان موقف معربي القرآن الكريم حولها:

أما قوله تعالى: ﴿أَنْ أَتَاهُ اللهُ المُلْكَ﴾. فاختلف حولها معربو القرآن الكريم: فذهب كثير منهم إلى أنه مفعول لأجله على حذف اللام أي: لأن أتاه. كأبي جعفر النحاس[8]، وابن عطية[9]، وأبي البركات الأنباري[10]، وأبي البقاء

(١) سورة هود من الآية ١٠٧ – ١٠٨.
(٢) سورة البقرة من الآية ٢٥٨.
(٣) سورة النساء من الآية ٩٢.
(٤) سورة غافر من الآية ٢٨.
(٥) الجنى الداني ٣٣٠– ٣٣١.
(٦) ينظر: الأزهية ٥٩، رصف المباني ١١١، الجنى الداني ١١٦، ومغني اللبيب ٢٧/١.
(٧) ينظر: الكشاف ٤٨٩/١، ١٢٧/٢، ٣٤٢/٥–٣٤٣.
(٨) إعراب القرآن ٣٣١/١.
(٩) المحرر الوجيز ٣٤٦/١.
(١٠) البيان ١٦٩/١

العكبري[١]، وأبي حيان[٢]، وهو أحد وجهين أوردهما الزمخشري[٣]، واستظهره السمين[٤].

وأجاز الزمخشري أن يكون التقدير: حاج وقت أن آتاه الله الملك[٥]. واعترض عليه أبو حيان، فقال: «... فَإِنْ عَنَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، فَيُمْكِنُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِيهِ بُعْدًا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُحَاجَّةَ لَمْ تَقَعْ وَقْتَ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ، إِلَّا أَنْ يَجُوزَ فِي الْوَقْتِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ مِنْ أَنَّهُ وَقْتُ ابْتِدَاءِ إِيتَاءِ اللَّهِ الْمُلْكَ لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ إِيتَاءَ اللَّهِ الْمُلْكَ إِيَّاهُ سابق على المحاجة، وَإِنْ عَنَى أَنَّ: «أَنْ» وَالْفِعْلَ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ ظَرْفِ الزَّمَانِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ مَضَوْا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ إِلَّا الْمَصْدَرُ الْمُصَرَّحُ بِلَفْظِهِ»[٦]. واعترض السمين على أبي حيان، فقال: «وفيه نظر؛ لأنه قال: "لا ينوب عن الظرف إلا المصدر الصريح " وهذا معارض بأنهم نصوا على أن (ما) المصدرية تنوب عن الزمان، وليست بمصدر صريح»[٧].

وعقب الألوسي على كلام أبي حيان، فقال: «وأجيب باعتبار الوقت ممتدًا، وبأن النص معارض بأنهم نصوا على أن «ما» المصدرية تنوب عن الزمان وليست بمصدر صريح، والذي جوز ذلك ابن جني والصفار. والحق أن التعليل لما أمكن- وهو متفق عليه- خالٍ عما يقال لا ينبغي أن يعدل عنه لاسيما وتقدير المضاف مع القول بالامتداد والتزام قول ابن جني والصفار - مع مخالفته لكلام الجمهور- في غاية من التعسف»[٨].

---

(١) التبيان ١٠٨/١

(٢) البحر المحيط ٢٩٨/٢.

(٣) الكشاف ٤٨٨/١.

(٤) الدر المصون ٥٥٠/٢.

(٥) الكشاف ٤٨٩/١.

(٦) البحر المحيط ٢٩٨/٢ باختصار.

(٧) الدر المصون ٥٥١/٢.

(٨) روح المعاني ١٦/٣.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ فاختلف – أيضًا – معربو القرآن الكريم حوله:

فذهب بعضهم إلى أنَّ المصدر المنسبك من (أَنْ) وما بعدها في محل نصب على الاستثناء. كالألوسي(١).

وأجاز الزمخشري أن يكون في محل نصب على الظرفية بتقدير حذف الزمان، أو على الحال، فقال: «فإن قلت: بم تعلق "أن يصدقوا" وما محله؟ قلت: تعلق بـ«عليه»، أو بـ«مسلمة»، كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها، إلا حين يتصدقون عليه. ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، كقولهم: اجلس ما دام زيد جالسًا. ويجوز أن يكون حالًا من "أهله" بمعنى: إلا متصدقين»(٢).

وخطأه أبو حيان، فقال: «وكلا التخريجين خطأ.؛ أما جعل "أَنْ" وما بعدها ظرفًا فلا يجوز، نص النحويون على ذلك، وأنه مما انفردت به [ما] المصدرية، وأما أن ينسبك منها مصدر فيكون في موضع الحال، فنصوا – أيضًا – على أن ذلك لا يجوز»(٣).

كما اختلف معربو القرآن الكريم حول قوله تعالى: ﴿أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ﴾:

فذهب جمهورهم أن قوله تعالى: «أَنْ يَقُولَ» مفعول لأجله، أي: لأن يقول ربي الله(٤). وهو أول قولين للزمخشري(٥). وأجاز الزمخشري تقدير مضاف محذوف، أي: وقت أن يقول. والمعنى: أتقتلونه ساعة سمعتم منه هذا القول من غير

(١) السابق ١١٣/٥. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٦٤/١، تفسير الطبري ٣٠٦/٧، إعراب القرآن للنحاس ٤٨٠/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٤/١.

(٢) الكشاف ١٢٧/٢.

(٣) البحر المحيط ٣٣٦/٣. وينظر: الدر المصون ٧١/٤– ٧٢، وروح المعاني ٦٤/٢٤.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٣١٢/٢٠، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣١/٤، المحرر الوجيز ٥٥٦/٤، التبيان في إعراب القرآن ٢١٨/٢، البحر المحيط ٤٤١/٧، الدر المصون ٧٤٢/٩، وروح المعاني ٦٤/٢٤.

(٥) الكشاف ٣٤٢/٥.

روية ولا فكر في أمره؟[١]. واعترض عليه أبو حيان، فقال: «وهذا الذي أجازه من تقدير المضاف المحذوف الذي هو وقت لا يجوز، تقول: جئت صياح الديك. أي: وقت صياح الديك. ولا أجيء أن يصيح الديك. نص على ذلك النحاة. فشرط ذلك أن يكون المصدر مصرحًا به لا مقدرًا»[٢]. وأجاب الألوسي قائلًا: «وفيه أن ابن جني كالزمخشري صرح بالجواز وكُلٌّ إمام»[٣].

وبعد. فيظهر مما سبق أن الأولى بالقبول هو مذهب جمهور النحويين القائل بأن (أَنْ) مصدرية غير ظرفية؛ لأن ما استدل به الزمخشري قد حُمل على غير ما استدل به، والدليل متى تطرقه الاحتمال، يسقط به الاستدلال. ومن ثم فالشيخ المرادي محق في اعتراضه على الزمخشري.

(مجيء (هل) بمعنى (إنَّ))

قال المرادي: «... الثالث: أن تكون بمعنى (إنَّ). زعم بعضهم أن "هل" في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾[٤] بمعنى (إنَّ). ولذلك يتلقى بها القسم، كما يتلقى بـ(إنَّ). وهو قول ضعيف»[٥].

الدراسة:

« [هل] حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال، لطلب التصديق الموجب لا غير، نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ »[٦].

واختلف النحويون حول مجيء (هل) بمعنى (إنَّ): فذهب الجمهور إلى أن (هل) لم تأتِ بمعنى (إنَّ)[٧]. وذهب بعضهم إلى أن (هل) تكون بمعنى (إنَّ)، كالهروي، فإنه قال: «وتكون بمعنى «إنَّ» كقوله عز وجل: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ

(١) ينظر: الكشاف ٣٤٢/٥ – ٣٤٣.
(٢) البحر المحيط ٤٤٢/٧. وينظر: الدر المصون ٤٧٢/٩– ٤٧٣.
(٣) روح المعاني ٦٤/٢٤.
(٤) سورة الفجر آية ٥.
(٥) الجنى الداني ٣٤٥.
(٦) السابق ٣٤١.
(٧) ينظر: مغني اللبيب ٤٠٧/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ق١ جـ٣ ص٤٧٢.

عَشْرٍ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ * وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ * هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾[1] معناه: إن في ذلك قسمًا لذي حجر»[2]. واعترض ابن هشام على هذا المذهب، فقال: «وهو بعيد»[3].

هذا. وقد اختلف معربو القرآن الكريم والمفسرون حول (هل) في الآية الكريمة: فذهب بعضهم إلى أنه استفهام، كالزمخشري[4]، والفخر الرازي[5]، وأبي حيان[6]، والألوسي[7]. قال الفخر الرازي: «استفهام، والمراد منه التأكيد كمن ذكر حجة باهرة، ثم قال: هل فيما ذكرته حجة؟»[8].

وذهب مقاتل إلى أن (هل) بمعنى (إنَّ)، وأن التقدير: إن في ذلك قسمًا لذي حجر. فـ "هل" على هذا في موضع جواب القسم[9]. واعترض أبو حيان عليه، فقال: «... قول لم يصدر عن تأمل؛ لأن المقسم عليه – على تقدير أن يكون التركيب: إن في ذلك قسمًا لذي حجر – لم يذكر، فيبقى قسم بلا مقسم عليه؛ لأن الذي قدره – من: إن في ذلك قسمًا لذي حجر – لا يصح أن يكون مقسمًا عليه»[10]. وتبعه في الاعتراض تلميذه السمين الحلبي[11]، والألوسي[12].

وبعد. فقد ظهر مما سبق أن القول بأن (هل) لا تأتي في موقع (إنَّ) هو الأولى بالقبول؛ لأن القول بإجازة ذلك قد تم الرد عليه، ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه، موفق في رأيه.

---

(١) سورة الفجر الآية ١–٥.
(٢) الأزهية ص٢٠٨.
(٣) مغني اللبيب ٤٠٧/٢.
(٤) الكشاف ٣٦٨/٦.
(٥) تفسير الرازي ١٦٦/٣١.
(٦) البحر المحيط ٤٦٤/٨.
(٧) روح المعاني ١٢٢/٣٠.
(٨) تفسير الرازي ١٦٦/٣١.
(٩) ينظر: تفسير مقاتل ٦٨٧/٤. وتفسير القرطبي ٢٦٣/٢٢.
(١٠) البحر المحيط ٤٦٤/٨.
(١١) الدر المصون ٧٧٧/١٠.
(١٢) روح المعاني ١٢٢/٣٠.

(مجيء ما بعد الفاء الواقعة في جواب (إذا) عاملًا فيما قبلها)

قال المرادي: «وصرح أبو البقاء في [إعرابه] بأن الفاء الداخلة في جواب [إذا] لا تمنع من عمل ما بعدها في [إذا]. وذكر الحوفي، والزمخشري[١] أن العامل في ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ﴾[٢]: ﴿فَسَبِّحْ﴾[٣] وهذا يدل على أن الفاء عندهما لا تمنع كما قال أبو البقاء. وفيه نظر»[٤].

الدراسة:

من أقسام (إذا): أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولذلك تجاب بالفاء، نحو: إذا جاء زيد فقم إليه. ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها إلا في الشعر[٥].

هذا. واختلف النحويون حول العامل في (إذا): فذهب الجمهور إلى أن [إذا] مضافة إلى الجملة التي بعدها، والعامل فيها الجواب[٦]. وذهب بعضهم إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة، بل هي معمولة لفعل الشرط. واختاره أبو حيان[٧]، ونسبه ابن هشام إلى المحققين[٨].

وفصل الرضي، فقال: «والأولى أن نفصل، ونقول: إذا تضمن (إذا) معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من (متى) ونحوه، وإن لم يتضمن، نحو: إذا غربت الشمس جئتك، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالًا، وإن لم يكن جزاءً في الحقيقة»[٩].

---

(١) الكشاف ٤٥٠/٦.

(٢) سورة النصر من الآية ١.

(٣) سورة النصر من الآية ٣.

(٤) الجنى الداني ص٣٧٠.

(٥) السابق ص٣٦٧ بتصرف. وينظر: الارتشاف ١٤٠٨/٣، ومغني اللبيب ٩٢/١-٩٣.

(٦) ينظر: الارتشاف ١٤١١/٣، الجنى الداني ص٣٦٩، ومغني اللبيب ٩٦/١.

(٧) الارتشاف ١٤١١/٣.

(٨) مغني اللبيب ٩٦/١.

(٩) شرح الكافية ١٨٩/٣.

وضعَّف أبو حيان مذهب الجمهور بأن الجواب يقترن به ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء الرابطة، و[إذا] الفجائية وغيرهما(١).

وأجاب المرادي عن الجمهور، فقال: «إنما يقولون: إن العامل فيها جوابها، إذا كان صالحاً للعمل. فإن منع من عمله فيها مانع، فالعامل فيها حينئذٍ مقدر، يدل عليه الجواب. هذا حاصل كلامهم »(٢).

هذا. واختلف النحويون حول عمل ما بعد الفاء الواقعة في جواب (إذا) فيما قبلها: فذهب بعضهم إلى إجازته، كالزمخشري، فقال: "«إذا جاء» منصوب بـ «سبح»"(٣). ووافقه أبو البقاء العكبري، فقال- متناولًا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾(٤) -: "«فإذا أفضتم» ظرف، والعامل فيه «فاذكروا» ولا تمنع الفاء هنا من عمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنه شرط"(٥).

كما وافقه الألوسي ونسب ذلك إلى الجمهور، فقال: "«وإذا» منصوب بـ «سبح» والفاء غير مانعة على ما عليه الجمهور في مثل ذلك"(٦).

واعترض أبو حيان على الزمخشري، فقال: «ولا يصح إعمال «فسبح» في «إذا» لأجل الفاء؛ لأن الفاء في جواب الشرط لا يتسلط الفعل الذي بعدها على اسم الشرط"(٧).

وذهب الرضي إلى أن الفاء في قوله تعالى: «فسبح» زائدة، فقال: «إن الفاء في قوله تعالى: «إذا جاء نصر الله» إلى قوله «فسبح» زائدة، زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور، وإنما حكمنا بزيادتها؛ لأن

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ جـ١ ص١٩٧ بتصرف. وينظر: البحر المحيط ٥٢٤/٨.
(٢) الجنى الداني ص٣٦٩- ٣٧٠ باختصار يسير.
(٣) الكشاف ٤٥٠/٦.
(٤) سورة البقرة من الآية ١٩٨.
(٥) التبيان ٨٧/١. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ جـ١ ص١٩٨.
(٦) روح المعاني ٢٥٥/٣٠.
(٧) البحر المحيط ٥٢٤/٨.

فائدتها التعقيب، كما ذكرنا، من أن السببية لا تخلو من معنى التعقيب، و«إذا جاء» ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء، بل في وقت المجيء»[١].

هذا. وقد اختلف معربو القرآن الكريم حول العامل في «إذا» في الآية الكريمة:

فذهب أبو جعفر النحاس إلى أن العامل هو فعل الشرط «جاء»، فقال: "«إذا» ظرف زمان نصب بـ«جاء»" [٢]. ووافقه أبو حيان[٣]. وذهب الزمخشري إلى أن العامل «فسبح» أي الجواب[٤]. ووافقه الألوسي[٥].

واعترض أبو حيان على الزمخشري بأن فاء جواب الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٦]، كما سبق.

وبعد. فيظهر من خلال ما سبق أن الأولى بالقبول هو القول بعدم عمل ما بعد فاء الجواب فيما قبلها؛ لقوة حجته، ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه.

(مجيء (إذا) الفجائية منصوبة بفعل مقدر)

قال المرادي: «ذكر الزمخشري – في الكشاف[٧]– أن التحقيق في (إذا) الفجائية أنها بمعنى الوقت، وأنها طالبة ناصبًا لها، وجملة تضاف إليها، خُصَّت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلًا مخصوصًا، وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير. وذكر أن التقدير في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا حَبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾[٨]: ففاجأ موسى وقت

(١) شرح الكافية ١٩٠/٣.
(٢) إعراب القرآن ٣٠٣/٥.
(٣) البحر المحيط ٥٢٤/٨.
(٤) ينظر: الكشاف ٤٥٠/٦. وينظر: الدر المصون ١٣٩/١١.
(٥) روح المعاني ٢٥٥/٣٠.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٥٢٤/٨.
(٧) ٩٣/٤.
(٨) سورة طه من الآية ٦٦.

تخييل سعي حبالهم وعصيهم. وهذا تمثيل، والمعنى: على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعي. وقال – في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾[1] –: ثم فاجأتم وقت كونكم بشرًا منتشرين. وقال– في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾[2] –: فإن قلت: كيف جاز أن تجاب "لما" بـ "إذا" المفاجأة؟ قلت: لأن فعل المفاجأة معها مقدر، وهو عامل النصب في محلها. كأنه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجئوا وقت ضحكهم.

قال الشيخ أبو حيان[3]: ولا نعلم نحويًا ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل، من أن (إذا) الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر، تقديره: فاجأ. بل هي منصوبة بالخبر، أو خبر على ما تقدم تقديره، وليست مضافة إلى الجملة، كما سبق. ثم إن المفاجأة التي ادعاها لا يدل المعنى على أنها تكون من الكلام، السابق. بل المعنى يدل على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه [إذا]. تقول: خرجت فإذا الأسد. فالمعنى: ففاجأني الأسد. وليس المعنى: ففاجأت الأسد.

قلت: وقد قدر أبو البقاء[4] العامل في (إذا) الفجائية فعلًا في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ». قال: التقدير: فألقوا فإذا. و(إذا) في هذا ظرف مكان، والعامل فيه "ألقوا". ورُدَّ بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها»[5].

الدراسة:

من أوجه (إذا): "أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال" [6].

واختلف النحويون حولها: فذهب الكوفيون والأخفش وابن بري إلى أنها حرف،

---

(١) سورة الروم من الآية ٢٠.

(٢) سورة الزخرف الآية ٤٧.

(٣) البحر المحيط ٢٠/٨.

(٤) لم أجده في كتابه التبيان في إعراب القرآن، ولا في كتبه المطبوعة.

(٥) الجنى الداني ٣٧٨– ٣٨٠.

(٦) مغني اللبيب ٨٧/١.

وذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان، وذهب الزجاج إلى أنها ظرف زمان [١]. ووافقه الزمخشري [٢].

هذا. واختلف النحويون حول العامل في (إذا) الفجائية على القول باسميتها: فذهب الجمهور إلى أن ناصبها خبر المبتدأ الواقع بعدها، نحو: خرجت فإذا زيد قائم، أو المقدر في نحو: فإذا الأسد. أي: حاضر. وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر. فإذا كان المبتدأ جثة، وقلنا إنها ظرف زمان كان الكلام على حذف مضاف، أي: ففي الزمان حضور زيد[٣].

وذهب الزمخشري إلى أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، وعاملها فعل مخصوص، وهو فعل المفاجأة، فقال – متناولًا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾ –: «يقال في «إذا» هذه: إذا المفاجأة. والتحقيق فيها: أنها [إذا] الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصبًا لها وجملة تضاف إليها، خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلًا مخصوصًا، وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير، فتقدير قوله تعالى: ﴿فَإِذا حِبالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾: ففاجأ موسى وقت تخييل سعى حبالهم وعصيهم. وهذا تمثيل، والمعنى: على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعي»[٤].

ونسب الرضي إلى ابن الحاجب هذا القول، فقال– متناولًا: خرجت فإذا السبع–: «... ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافًا إلى الجملة الاسمية، وعامله محذوف، على ما قال المصنف، أي: ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، إلا أنه إخراج لـ(إذا) عن الظرفية؛ إذ هو إذن مفعول به لـ (فاجأت)، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، فإن (إذا) الظرفية غير متصرفة على الصحيح»[٥].

---

(١) ينظر: المقتضب ١٧٨/٣، الأزهية ٢٠٢، شرح الكافية للرضي ٢٧٣/١، رصف المباني ٦١، الجنى الداني ٣٧٤، مغني اللبيب ٨٧/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ج١ص٢١٠.

(٢) الكشاف ٩٣/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٧٣/١، الجنى الداني٣٧٩، ومغني اللبيب ٨٧/١.

(٤) الكشاف ٩٣/٤. وينظر: تفسير الرازي ٨٣/٢٢.

(٥) شرح الكافية ٢٧٣/١. ولم أجد هذا القول في كتبه.

واعترض أبو حيان على الزمخشري، فقال: «والتحقيق فيه إذا كانت الكائنة بمعنى الوقت هذا مذهب الرياشي أن [إذا] الفجائية ظرف زمان. وهو قول مرجوح، وقول الكوفيين: إنها حرف. قول مرجوح – أيضًا – وقوله: الطالبة ناصبا لها. صحيح، وقوله: وجملة تضاف إليها. هذا عند أصحابنا ليس بصحيح؛ لأنها إما أن تكون هي خبر المبتدأ، وإما معمولة لخبر المبتدأ، وإذا كان كذلك استحال أن تضاف إلى الجملة؛ لأنها إما أن تكون بعض الجملة أو معمولة لبعضها، فلا تمكن الإضافة. وقوله: خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة. قد بينا الناصب لها، وقوله: والجملة ابتدائية لا غير. هذا الحصر ليس بصحيح بل قد نص الأخفش في الأوسط على أن الجملة المصحوبة ب [قد] تليها وهي فعلية، تقول: خرجت فإذا قد ضرب زيد عمرا وبنى على ذلك مسألة الاشتغال خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو، برفع زيد ونصبه، وأما قوله: والمعنى على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعي. فهذا بعكس ما قدر، بل المعنى: على مفاجأة حبالهم وعصيهم إياه»[(١)].

وأجاب السمين، فقال: «قوله وما رد به عليه غير لازم له؛ لأنه يُرَدُّ عليه بقول بعض النحاة، وهو لا يلتزم ذلك القول حتى يرد به عليه، لاسيما إذا كان المشهور غيره، ومقصوده تفسير المعنى»[(٢)]. كما اعترض ابن هشام على الزمخشري، قائلًا: «ولا يعرف هذا لغيره»[(٣)]. وقد سبق نسبة هذا الرأي إلى ابن الحاجب.

هذا. ويأتي مع (إذا) الفجائية من حروف العطف حرف: الفاء، وثم. أما (ثم) فقد جاءت في آية واحدة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ

(١) البحر المحيط ٦/٢٤٠-٢٤١. باختصار يسير.

(٢) الدر المصون ٨/٧١.

(٣) مغني اللبيب ١/٨٧.

تَنْتَشِرُونَ﴾[١] وجاءت (إذا) الفجائية مقترنة بالفاء في مواضع تزيد عن العشرين[٢]. وفي هذا ردٌّ على الهروي[٣] وابن نور الدين – صاحب كتاب مصابيح المغاني[٤]– فقد ذهبا إلى اختصاص الفاء بـ (إذا) الفجائية، دون سائر حروف العطف.

هذا. واختلف النحويون حول الفاء الداخلة على[إذا] الفجائية: «فنُقل عن الزيادي أنها جواب شرط مقدر"[٥]. قال الرضي: «ولعله أراد أنها فاء السببية، التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: مفاجأة السبع لازمة للخروج»[٦]. وذهب المازني إلى أنها زائدة[٧]. وذهب أبو بكر مبرمان إلى أنها للعطف حملًا على المعنى، أي: خرجت ففاجأت كذا[٨].

هذا وقد اختلف معربو القرآن الكريم حول «إذا» في قوله تعالى: ﴿فَإِذا حِبالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾:

فذهب الزمخشري إلى أنها ظرف زمان، وناصبها فعل مخصوص وهو فعل المفاجأة[٩]. وقد سبق كلامه، واعتراض أبي حيان عليه، وجواب السمين الحلبي.

وذهب أبو حيان إلى أن الفاء عاطفة على جملة محذوفة[١٠]. وذلك لدلالة السياق، وعلى هذا فالتقدير: فألقوا ما معهم من الحبال والعصي فإذا حبالهم.

---

(١) سورة الروم الآية ٢٠.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ جـ١ ص٢١٥.

(٣) الأزهية ص٢٠٢.

(٤) ص٣٠.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٧٤/١.

(٦) السابق ٢٧٤/١. باختصار يسير.

(٧) ينظر: السابق ٢٧٤/١، ومغني اللبيب ١٦٧/١.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٧٤/١. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن ق١جـ١ ص٢١٥.

(٩) الكشاف ٩٣/٤. وينظر: تفسير الرازي ٨٣/٢٢.

(١٠) البحر المحيط ٢٤٠/٦.

ووافقه تلميذه السمين[١]، وهو ظاهر كلام الطبري[٢]. وذهب أبو حيان إلى أن «إذا» معمولة لخبر المبتدأ الذي هو: «حبالهم وعصيهم» إن لم تجعل هي في موضع الخبر؛ لأنه يجوز أن يكون الخبر: «يخيل» ويجوز أن تكون «إذا» و«يخيل» في موضع الحال [٣].

وقد سبقه أبو البقاء العكبري، فأجاز أن تكون «إذا» خبراً للمبتدأ «حبالهم»[٤]. ونسب أبو حيان إلى أبي البقاء أنه قال: "«فإذا حبالهم» الفاء جواب ما حذف، وتقديره: فألقوا. و«إذا» في هذا ظرف مكان، والعامل فيه «ألقوا»"[٥]. ولم أجد هذا القول في كتب أبي البقاء.

وقد اعترض أبو حيان على أبي البقاء، فقال: « ليست هذه فاء جواب؛ لأن "فألقوا" لا تجاب، وإنما هي للعطف عطفت جملة المفاجأة على ذلك المحذوف. وقوله: و"إذا" في هذا ظرف مكان. يعني أن [إذا] التي للمفاجأة ظرف مكان وهو مذهب المبرد وظاهر كلام سيبويه، وقوله: والعامل فيه "ألقوا". ليس بشيء؛ لأن الفاء تمنع من العمل»[٦].

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾: فقال الزمخشري: "«وإذا» للمفاجأة. وتقديره: ثم فاجأتم وقت كونكم بشرًا منتشرين في الأرض"[٧]. **وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾**:

فذهب الزمخشري إلى أن «إذا» الفجائية منصوبة بفعل مقدر، تقديره: فاجأ. فقال: «فإن قلت: كيف جاز أن يجاب «لما» بـ«إذا» المفاجأة؟ قلت: لأنّ فعل المفاجأة معها مقدّر، وهو عامل النصب في محلها، كأنه قيل: فلما جاءهم

(١) الدر المصون ٧٠/٨.
(٢) تفسير الطبري ١٠٩/١٦.
(٣) البحر المحيط ٢٤٠/٦.
(٤) التبيان ١٢٣/٢.
(٥) البحر المحيط ٢٤٠/٦.
(٦) البحر المحيط ٢٤٠/٦. وينظر: الدر المصون ٧١/٨.
(٧) الكشاف ٥٧١/٤.

بآياتنا فاجئوا وقت ضحكهم»[١].

واعترض عليه أبو حيان، فقال: «ولا نعلم نحويًا ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل، من أن (إذا) الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر، تقديره فاجأ. بل المذاهب فيه ثلاثة: مذهب أنها حرف، فلا تحتاج إلى عامل، ومذهب أنها ظرف مكان، فإن صرح بعد الاسم بعدها بخبر له، كان ذلك الخبر عاملًا فيها، نحو: خرجت فإذا زيد قائم. ومذهب: أنها ظرف زمان، والعامل فيه الخبر – أيضاً–، وإن لم يذكر بعد الاسم خبر، أو ذكر اسم منصوب على الحال، كانت (إذا) خبرا للمبتدأ، فإن كان المبتدأ جثة، وقلنا [إذا] ظرف مكان، كان الأمر واضحًا، وإن قلنا ظرف زمان، كان الكلام على حذف. وما ادعاه الزمخشري من إضمار فعل المفاجأة، لم يُنطق به ولا في موضع واحد. ثم المفاجأة التي ادعاها لا يدل المعنى على أنها تكون من الكلام السابق، بل المعنى يدل على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه (إذا)»[٢].

وبعد. فيظهر مما سبق أن الأولى بالقبول هو أن (إذا) الفجائية، إن قدرت ظرف مكان أو زمان، فإن العامل فيها الخبر إن صُرِّح به بعد المبتدأ، وإن لم يذكر الخبر أو ذكر بعد المبتدأ اسم منصوب على الحال، كانت (إذا) خبرًا للمبتدأ، فإن كان المبتدأ جثة، وقيل (إذا) ظرف مكان، كان الأمر واضحًا، وإن قيل ظرف زمان كان الكلام على حذف مضاف.

وقد ظهر – أيضًا– أن ابن الحاجب قد نُسِبَ إليه هذا القول الذي ذهب إليه الزمخشري، وهذا يرد قولَ أبي حيان وابن هشام القائل بأن ذلك لم يقله غيره.

وقد أورد المرادي قول أبي البقاء العكبري بأن العامل في (إذا) الفجائية فعلٌ مقدر، وهو[٣] بهذا يوافق الزمخشري، ولكن المرادي أورد الاعتراض عليه بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها، وهو محق في اعتراضه.

---

(١) السابق ٤٤٦/٥– ٤٤٧.

(٢) البحر المحيط ٢٠/٨–٢١ باختصار. وينظر: الدر المصون ٥٩٤/٩، وروح المعاني ٨٧/٢٥.

(٣) أي: أبو البقاء العكبري.

(«ما» في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾[1])

وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[2]. قال المرادي: «وجعل بعضهم «ما» كافة في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾. وممن جوز ذلك الزمخشري[3]، وابن عطية[4]. وضعفه بعضهم[5]، وقال: الأولى في الآيتين ونحوهما، أن تكون «ما» مصدرية؛ لأن فيه إقرار الكاف على ما استقر لها، من عمل الجر»[6].

الدراسة:

(ما) تكون اسمًا، وتكون حرفًا، ومن أقسامها إذا كانت حرفًا: (ما) المصدرية، نحو: قمت كما قمت، أي: كقيامك. ومن أقسامها – أيضًا–: الكافة، ومن أنواع الكافة: الكافة عن عمل الجر، وهي تتصل بأحرف وظروف، ومن الأحرف: حرف الكاف، نحو: كن كما أنت[7].

هذا. واختلف معربو القرآن الكريم حول «ما» في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾:

فذهب الفخر الرازي إلى أنها مصدرية[8]، ووافقه أبو البقاء العكبري[9]، وأبو حيان[10]. واستظهر هذا الوجه السمين الحلبي[11]، وهو ظاهر كلام الزمخشري[12].

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٥١.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٩٨.

(٣) الكشاف ٤١١/١.

(٤) لم يقل بذلك عند تناوله للآيتين الكريمتين.

(٥) أبو حيان: البحر المحيط ١٠٦/٢.

(٦) الجنى الداني ٤٨١–٤٨٢.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ٢٩٦/١وما بعدها، والجنى الداني ٤٨٠– ٤٨١.

(٨) تفسير الرازي ١٥٧/٤.

(٩) التبيان ٦٩/١.

(١٠) البحر المحيط ٦١٧/١.

(١١) الدر المصون ١٨٣/٢.

(١٢) الكشاف ٣٤٧/١.

وذهب أبو جعفر النحاس إلى أن «ما» موصولة[١]. واستبعد هذا الوجه أبو حيان قائلًا: «وأبعد من زعم أنها موصولة بمعنى [الذي]، والعائد محذوف، و"رسولًا " بدل منه، والتقدير: كالذي أرسلناه رسولًا. إذ يبعد تقرير هذا التقدير مع الكلام الذي قبله، ومع الكلام الذي بعده، وفيه وقوع «ما » على آحاد من يعقل»[٢]. وتبعه السمين الحلبي في هذا الاعتراض[٣].

وأجاز الفخر الرازي كون «ما» كافة[٤]. واستبعد أبو حيان هذا الوجه، وعلل ذلك بقوله: «لأنه لا يذهب إلى ذلك إلا حيث لا يمكن أن ينسبك منها مع ما بعدها مصدر، لولايتها الجمل الاسمية»[٥]. وتبعه السمين الحلبي في اعتراضه[٦].

كما اختلف معربو القرآن الكريم حول « ما» في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾:

فذهب الزمخشري إلى أنها مصدرية[٧]، ووافقه أبو حيان[٨]، وهو أول وجهين أجازهما السمين الحلبي[٩]، وأجازه الألوسي[١٠]. وأجاز الزمخشري كون «ما» كافة[١١]، كما أجازه الألوسي[١٢]، وهو ثاني وجهين أجازهما السمين وهو بذلك يكون قد أجاز ما اعترض عليه قبل ذلك.

واعترض أبو حيان على هذا الوجه، فقال – مختارًا الوجه الأول–: «والفرق

(١) إعراب القرآن ٢٧١/١– ٢٧٢
(٢) البحر المحيط ٦١٧/١.
(٣) الدر المصون ١٨٣/٢.
(٤) تفسير الرازي ١٥٧/٤.
(٥) البحر المحيط ٦١٧/١.
(٦) الدر المصون ١٨٣/٢.
(٧) الكشاف ٤١١/١.
(٨) البحر المحيط ١٠٦/٢.
(٩) الدر المصون ٣٣٢/٢.
(١٠) روح المعاني ٨٨/٢.
(١١) الكشاف ٤١١/١.
(١٢) روح المعاني ٨٨/٢.
(١٣) الدر المصون ٣٣٢/٢ –٣٣٣.

بينهما أن: [ما] المصدرية تكون هي وما بعدها في موضع جر؛ إذ ينسبك منها مع الفعل مصدر، والكافة لا يكون ذلك فيها؛ إذ لا عمل لها البتة، والأولى حملها على أن: "ما" مصدرية؛ لإقرار الكاف على ما استقر لها من عمل الجر»[1].

وبعد. فقد ظهر مما سبق أن (ما) الحرفية تكون مصدرية وتكون كافة، ولكن الأولى في الآيتين حملهما على أن «ما» مصدرية؛ لإقرار الكاف على ما استقر لها من عمل الجر، ومن ثم فالمرادي محق في إيراده هذا الاعتراض، الذي وافق به أبا حيان.

(توجيه الجر في قراءة: «وَلَاتِ حِينِ مَنَاص»)

قال المرادي: «وقرئ «حين مناص» بالنصب والرفع والجر[2]، فالنصب والرفع تقدم توجيههما، وأما الجر فوجهه ما حكاه الفراء[3]، أن من العرب من يخفض بـ« لات» وأنشد:

طلبـــوا صـــلحنا، ولاتَ أوانٍ فأجبنـا أنْ لـيس حـين بقـاءِ[4]

وقال الزمخشري[5]: فإن قلت: ما وجه الكسر في أوانٍ؟ قلت: مشبهة بـ(إذ) في قوله:

.... **وأنـــت إذٍ صـــحيحُ**[6]

---

(١) البحر المحيط ١٠٦/٢.

(٢) قرأ الجمهور " ولاتَ حينَ " بفتح التاء ونصب النون، وقرأ أبو السمال « ولاتُ حينُ» – بضم التاء ورفع النون–، وقرأ عيسى بن عمر « ولاتِ حينِ» – بكسر التاء وجر النون– ينظر: البحر المحيط ٧/ ٣٦٧، ومعجم القراءات القرآنية ٢٥٥/٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢– ٣٩٨.

(٤) البيت من الخفيف، وقائله: أبو زبيد الطائي. خزانة الأدب ١٨٣/٤– ١٩٨٩. **الرواية في البيت:** روي: ولات أوانٌ. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/٤. **الشاهد في قوله:** ولاتَ أوانٍ. فقد خفضت العرب ب (لات).

(٥) الكشاف ٢٤٢/٥.

(٦) البيت من الوافر، وتمامه: نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذٍ صحيح، وقائله: أبو ذؤيب الهذلي. خزانة الأدب ٥٣٩/٦ – ٥٤٧. **الشاهد في قوله:** إذٍ. استشهد به الزمخشري على أنه زمان قطع منه المضاف إليه، وعوض عنه بالتنوين.

في أنه زمان قطع منه المضاف إليه، وعوض التنوين؛ لأن الأصل: ولات أوانَ صلحٍ. فإن قلت: فما تقول في "حين مناص"، والمضاف إليه قائم؟ قلت: نُزِّلَ قطع المضاف إليه من «مناص» لأن أصله: حين مناصهم، منزلة قطعه من «حين»؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه. وجعل تنوينه عوضًا من الضمير المحذوف. ثم بني الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن. انتهى.

وما ذكره في (لات أوانٍ) هو تخريج الزجاج[١]، وغيره. وفيه بعد. وما ذكره في «لات حينِ مناص» أبعد. وخرج الشيخ أبو حيان[٢] هذه القراءة، والبيت – أيضًا –، على إضمار (مِنْ)، أي: لات من حين، ولات من أوانٍ. وخرج الأخفش[٣] (ولات أوان) على إضمار (حين)، أي: ولات حينَ أوانٍ. فحذف (حين)، وأبقى (أوانٍ) على جره. والله – سبحانه– أعلم»[٤].

الدراسة:

اختلف النحويون حول عمل «لات»: فذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل (ليس)[٥]، وإلى هذا ذهب الفراء[٦]، والأخفش[٧]. وذهب بعضهم إلى أنها تعمل عمل (إنّ)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وروي هذا عن الأخفش – أيضًا– والكوفيين[٨]. وذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل شيئًا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب، فمفعول لفعل محذوف. ويروى هذا – أيضًا– عن الأخفش[٩]. وأجاز بعضهم مجيء (لات) جارة، كالفراء، فإنه قال: «ومن

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٢٠-٣٢١.
(٢) البحر المحيط ٧/٣٦٨.
(٣) معاني القرآن ٢/٤٩٢.
(٤) الجنى الداني ٤٩٠-٤٩١.
(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/٢٥٤، مصابيح المغاني ٣٤٨، وخزانة الأدب ٤/١٧٤.
(٦) معاني القرآن ٢/٣٩٧.
(٧) معاني القرآن ٢/٤٩٢.
(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٢١، الجنى الداني ٤٨٨، مغني اللبيب ١/٢٥٤، مصابيح المغاني ٣٤٨، وخزانة الأدب ٤/١٧٣.
(٩) المراجع السابقة.

العرب من يضيف [لات] فيخفض،... وأنشدني بعضهم:

طلبـــوا صـــــلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أنْ ليس حينَ بقاءِ "[1]

قال عبد القادر البغدادي – متحدثًا عن الفراء–: «وروي هذا الشعر على أن (لات) فيه حرف جر»[2]. وقد وافق الزجاجي الفراء[3].

هذا. وقد اختلفوا حول تخريج الجر في البيت: فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن (لات) جعلت حرف جر[4]. قال ابن جني – عند حديثه عن رأي المبرد حول البيت –: «وأما الجماعة غيره وغير أبي الحسن، فعندها أن (أوانٍ) مجرورة بـ(لات)، وأن ذلك لغة شاذة»[5].

وقال الرضي: «فعند الكوفيين (لات) حرف جر، كما ذكر السيرافي عنهم»[6]. واعترض أبو علي الفارسي على هذا التخريج، فقال: «وفي هذا إشكال، وهو أن حرف الجر لا يتعلق بشيء في هذا البيت، وحروف الجر لابد لها من أن تتعلق بشيء»[7].

ووافقه الرضي في الاعتراض، وزاد قائلًا: "... لو كان، لجرَّ غَيْرَ (أوانٍ) واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر، ولم يسمع: «لات حينِ مناص» بجر «حين» إلا شاذًا"[8].

وأجاب عبد القادر البغدادي، فقال: «وجوابه: أن لنا حروف لا تتعلق بشيء منها (لولا) في نحو قوله: لولاي ولولاه، فليكن هذا منها»[9].

وذهب الأخفش إلى أن هنا محذوف، فقال: "فجر (أوانٍ) وحذف وأضمر

(١) معاني القرآن ٢/٣٩٧– ٣٩٨.
(٢) خزانة الأدب ٤/١٦٨.
(٣) حروف المعاني ٦٩.
(٤) ينظر: المسائل المنثورة ١١٢– ١١٣.
(٥) الخصائص ٢/٥١١.
(٦) شرح الكافية ٢/١٩٨.
(٧) المسائل المنثورة ١١٣.
(٨) شرح الكافية ٢/١٩٨.
(٩) خزانة الأدب ٤/١٨٧.

(الحين) وأضافه إلى (أوانٍ)؛ لأن (لات) لا تكون إلا مع (الحين)"[١].

قال أبو جعفر النحاس: «وهذا القول بيّن الخطأ»[٢]. وأجاب السمين عن نحو ذلك، فقال: « قد جاء بقاء المضاف إليه على جره»[٣].

وذهب المبرد إلى أن (أوانٍ) ههنا مبنية، وأن التنوين عوض عن الجملة المحذوفة، وكانت النون في التقدير ساكنة، وكسرت لأجل التنوين[٤].

واعترض ابن جني عليه، فقال: «وهذا ليس بالسهل. وذلك أن التنوين في نحو هذا، إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو (إذ). فأما (أوانٍ) فمعرب ويضاف إلى الواحد، وقد كسروه على آونِة، وتكسيرهم إياه يبعده عن البناء»[٥].

وقد جنح الزمخشري إلى مذهب المبرد، فقال: «فإن قلت: ما وجه الكسر في [أوان] ؟ قلت: شبه ب [إذ] في قوله: وأنت إذٍ صحيح. في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض التنوين؛ لأنّ الأصل: ولات أوان صلح»[٦].

واعترض ابن هشام قائلًا: «ولو كان كما زعم لأعرب؛ لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه»[٧]. وقال عبد القادر البغدادي: «تقدير المضاف إليه جملة هو المناسب؛ لتشبيه (أوانٍ) بـ(يومئذٍ) في البناء، وفي كون التنوين بدلًا من المضاف إليه»[٨].

وذهب أبو حيان إلى أن الجر على إضمار (من)، كأنه قال: ولات من أوان صلح. كما جروا بها في قولهم: على كم جذع بيتك؟ أي: من جذعٍ. في أصح القولين»[٩].

---

(١) معاني القرآن ٤٩٢/٢. وينظر: خزانة الأدب ١٨٨/٤.

(٢) إعراب القرآن ٤٥٤/٣.

(٣) الدر المصون ٣٥٤/٩.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة ١١٣، سر صناعة الإعراب ٥٠٩/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٨/٢.

(٥) الخصائص ٣٧٧/٢– ٣٧٨.

(٦) الكشاف ٢٤٢/٥.

(٧) مغني اللبيب ٢٥٥/١.

(٨) خزانة الأدب ١٨٤/٤.

(٩) البحر المحيط ٣٦٨/٧.

هذا. وقد اختلف معربو القرآن الكريم حول توجيه قراءة: « ولاتِ حينِ مناص» – بكسر النون:

فقال الزمخشري: «فإن قلت: فما تقول في: «حينِ مناص» والمضاف إليه قائم؟ قلت نزل قطع المضاف إليه من "مناص"؛ لأنّ أصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين، لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف، ثم بنى الحين لكونه مضافًا إلى غير متمكن»[(١)] أي: نزل « مناص» منزلة الظرف لإضافة «حين» إليه، فبنى ونون عند قطعه من الإضافة، وبُني «حين» لإضافته إليه[(٢)]. ووصف أبو حيان كلام الزمخشري بأنه تمحل[(٣)]. كما اعترض عبد القادر البغدادي على هذا الوجه بقوله– معقبًا على أن الأصل: حين مناصهم –: «وهذا لا يصح؛ لأن معمول (لات) لا يجوز إضافته إلا إلى نكرة»[(٤)]. وزاد قائلًا: «ودعوى أن المضاف وهو «حين» اكتسب البناء من المضاف إليه. ففيها أن شرط اكتساب البناء بالإضافة في مثله أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه إما (إذ)، أو فعل، أو جملة اسمية، و«مناص» ليس واحدًا منها. ثم إن البناء إنما سمع فيما ذكرنا على الفتح لا على الكسر»[(٥)].

وذهب الزجاج إلى أن الخفض على جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين، فقال: «ومن خفض جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين، كما قالوا: [فداءٍ][(٦)] لك فبنوه على الكسر.

والمعنى: ليس حين مناصنا وحين منجانا. فلما قال: ولات أونٍ. جعله على

(١) الكشاف ٢٤٢/٥.
(٢) ينظر: روح المعاني ١٦٤/٢٣.
(٣) البحر المحيط ٣٦٨/٧.
(٤) خزانة الأدب ١٨٨/٤.
(٥) السابق ١٨٨/٤. وينظر: روح المعاني ١٦٤/٢٣.
(٦) في معاني القرآن وإعرابه: قد لك. والصواب أثبته من خزانة الأدب ١٨٩/٤.

معنى: ليس حين أواننا. فلما حذف المضاف [إليه][١] بنى على الوقف ثم كسر لالتقاء الساكنين، والكسر شاذ شبيه بالخطأ عند البصريين»[٢].

قال أبو حيان: «وقال أبو إسحاق: ولات أواننا. فحذف المضاف إليه، فوجب أن لا يعرب وكسره لالتقاء الساكنين. وهذا هو الوجه الذي أقره الزمخشري. أخذه من أبي إسحاق الزجاج»[٣].

وذهب أبو حيان إلى أن الجر على إضمار (من) أي أن التقدير: لات من حين مناص. كما جروا بها في قولهم: على كم جذعٍ بيتك؟ أي: من جذعٍ. في أصح القولين»[٤].

وقال ابن هشام: «والأولى أن يقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء، وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة، لكنه ليس بزمان، فهو كـ(كل) و(بعض)»[٥].

وبعد. فيظهر من خلال ما سبق أن توجيه الزمخشري للقراءة وتخريجه للبيت لم يسلما من الاعتراض، ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه. ويظهر أن الأولى في توجيه القراءة وتخريج البيت أن تجعل (لات) جارة، كما في لغة بعض العرب كما حكى الفراء. ومن ثم فالمرادي موفق في رأيه.

(مجيء (إلا) بمعنى الواو)

قال المرادي: «القسم الثالث: التي بمعنى الواو. وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبته الفراء[٦]، والأخفش[٧]، وأبو عبيدة معمر بن المثنى[٨]. وجعلوا من ذلك قوله

(١) أثبته من خزانة الأدب ١٨٩/٤.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٤- ٣٢١.
(٣) البحر المحيط ٣٦٨/٧. وينظر: الدر المصون ٣٥٥/٩.
(٤) البحر المحيط ٣٦٨/٧. وينظر: الدر المصون ٣٥٣/٩، وخزانة الأدب ١٨٧/٤- ١٨٨.
(٥) مغني اللبيب ٢٥٥/١.
(٦) ما في معاني القرآن ٨٩/١ تقييد ذلك بالعطف على استثناء قبلها.
(٧) معاني القرآن ١٦٢/١.
(٨) مجاز القرآن ٦٠/١.

تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[1] أي: ولا الذين ظلموا، وقول الشاعر:

مـا بالمدينـة دار غيـرُ واحـدة دارُ الخليفـة إلا دارُ مروانـا [2]

وقول الآخر:

وكـــل أخ مفارقـــه أخـــوه لعمـــر أبيـــك إلا الفرقـــدان [3]

أي: ودار مروان، والفرقدان. والمعنى أنهما يفترقان. ولا حجة فيما استدلوا به. وتأويله ظاهر»[4].

الدراسة:

اختلف النحويون حول مجيء (إلا) بمعنى الواو: فذهب الكوفيون إلى أن (إلا) تكون بمعنى الواو، واحتجوا بمجيئه كثيرًا في كتاب الله – تعالى– وكلام العرب، من ذلك قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ أي: ولا الذين ظلموا، يعني: والذين ظلموا لا يكون لهم – أيضًا– حجة. ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ: «إلى الذين ظلموا»[5] مخففًا، يعني: مع الذين ظلموا كما قال تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[6] أي: مع المرافق، وكما قال تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾[7] أي: مع الله.

واحتجوا – أيضًا– بقول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٥٠.

(٢) البيت من البسيط، ونُسب إلى الفرزدق في: الكتاب ٣٤٠/٢ ولم يرد في ديوانه. **الشاهد في قوله:** (إلا دارُ). استشهد به المجيزون لمجيء (إلا) بمعنى الواو.

(٣) البيت من الوافر، وقد جاء في شعر لصحابيين – رضي الله تعالى عنهما– أحدهما: عمرو بن معد يكرب، والثاني: حضرمي بن عامر الأسدي. ينظر: الكتاب ٣٣٤/٢، وخزانة الأدب ٤٢٦/٣. **الشاهد في قوله:** (إلا الفرقدان) كالذي قبله.

(٤) الجنى الداني ٥١٨– ٥١٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦١٥/١، ومعجم القراءات القرآنية ١٢٧/١.

(٦) سورة المائدة من الآية ٦.

(٧) سورة آل عمران من الآية ٥٢، وسورة الصف من الآية ١٤.

وكـــل أخ مفارقـــه أخـــوه لعمـــر أبيـــك إلا الفرقـــدان

أي: والفرقدان(١).

ونسب المرادي هذا المذهب إلى الفراء، كما نسبه إليه – أيضًا – ابن هشام(٢). وبالرجوع إلى معاني القرآن تبين أنه قال: « فقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ معناه: إلا الذين ظلموا منهم، فلا حجة لهم «فَلا تَخْشَوْهُمْ»... وقد قال بعض النحويين: (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال:﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ ولا للذين ظلموا. فهذا صواب فِي التفسير، خطأ فِي العربية، إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها... كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة ... كما قال الشاعر:

مـا بالمدينـة دار غيـرُ واحـدةٍ دارُ الخليفـــة إلا دارُ مروانـــا

كأنه أراد: ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان»(٣). فالفراء خصص ذلك بالعطف على استثناء قبلها. هذا. وقد وافق الكوفيين الأخفش(٤)، وأبو عبيدة(٥).

وذهب البصريون إلى أن (إلا) لا تكون بمعنى الواو، وحجتهم:

أولًا: أن الأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى، ولا يقع حرف بمعنيين، وما صح منه عن العرب يقتصر عليه.

ثانيًا: أن (إلا) بمعنى الواو من قبيل الأضداد؛ لأن موضوع (إلا) مخالفة ما بعدها لما قبلها، والواو تشرك ما بعدها بما قبلها(٦).

وأجيب عن كلمات الكوفيين بما يأتي: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ فلا حجة لهم فيه؛ لأن (إلا) هنا استثناء

(١) ينظر: الإنصاف ٢٣٢– ٢٣٣، والتبيين ٤٠٣–٤٠٤.

(٢) مغني اللبيب ٧٣/١.

(٣) معاني القرآن ٨٩/١–٩٠.

(٤) معاني القرآن ١٦٢/١. ولكنه حمل الآية الأولى على معنى (لكن).

(٥) مجاز القرآن ٦٠/١. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/٢.

(٦) التبيين ٤٠٣ بتصرف.

منقطع. والمعنى: لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة. وعلى ذلك- أيضًا- يحمل ما احتجوا به.

وعلى ذلك يحمل – أيضًا – قول الشاعر:

وكـــل أخ مفارقـــه أخـــوه لعمـــر أبيـــك إلا الفرقـــدان

أراد لكن الفرقدان لا يفترقان، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء إلى وقت الفناء، ويحتمل أن تكون (إلا) بمعنى (غير)، ولذلك ارتفع ما بعدها(١).

وأما قراءة: «إلى الذين ظلموا منهم» فإنه إن سلم لكم أن (إلا) تكون بمعنى (مع)، فليس لكم فيه -أيضًا- حجة؛ لأنه يجوز أن تكون قراءة التخفيف بمعنى (مع)، وقراءة من قرأ بالتشديد بمعنى (لكن)(٢).

هذا. واختلف معربو القرآن الكريم حول (إلا) في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾:

فذهب بعضهم إلى أنه استثناء متصل – وإن اختلفوا في المعنى-، كالطبري(٣)، والزمخشري(٤)، وهو أول أوجه أوردها الفخر الرازي(٥)، واستظهره السمين الحلبي(٦).

وذهب بعضهم إلى أنه استثناء منقطع- وإن اختلفوا في التأويل-، كأبي جعفر النحاس(٧)، وأبي البقاء العكبري(٨)، وهو ثاني أوجه أوردها الفخر الرازي(٩)،

---

(١) أورد عبد القادر البغدادي تخريجات كثيرة وبعض الردود عليها، وقال: «وبقي في البيت احتمال وجه آخر لم أر من ذكره، وهو أن تكون (إلا) للاستثناء، والفرقدان منصوب بعد تمام الكلام الموجب، لكنه بفتحة مقدرة على الألف، على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة». خزانة الأدب ٣/٤٢٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٣٤، والتبيين ٤٠٤.

(٣) تفسير الطبري ٢/٦٨٧.

(٤) الكشاف ١/٣٤٦. وينظر: المحرر الوجيز ١/٢٢٥، البحرالمحيط ١/٦١٥، وروح المعاني ٢/١٧.

(٥) تفسير الرازي ٤/١٥٤.

(٦) الدر المصون ٢/١٧٨.

(٧) إعراب القرآن ١/٢٧١.

(٨) التبيان ١/٦٩. وينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٦٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٢٦-٢٢٧.

(٩) تفسير الرازي ٤/١٥٤.

والسمين الحلبي[١].

وذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى إلى أن (إلا) بمعنى الواو العاطفة، أي: لئلا يكون للناس عليكم حجة وللذين ظلموا[٢]. وضعفه الطبري[٣]، ووافقه أبو حيان قائلًا: «وإثبات (إلا) بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ»[٤].

وذهب بعضهم إلى أن «إلا» بمعنى بعد. أورده أبو حيان وضعفه[٥]، ووافقه تلميذه السمين الحلبي[٦].

وبعد. فقد ظهر مما سبق أن الأولى بالقبول هو رأي البصريين القائل بأن (إلا) لا تأتي بمعنى الواو، وأما ما استدل به الكوفيون فقد تطرقه التأويل، ومن ثم يسقط به الاستدلال، كما أنه لم يسلم من الاعتراض، ومن ثم فالمرادي محق في اعتراضه، ولكن فاته التثبت من رأي الفراء، فإنه قد خصص ذلك بالعطف على استثناء قبلها.

مجيء (إلا) بمعنى [بَعْد]

قال المرادي: «ومن أغرب ما قيل في (إلا) أنها قد تكون بمعنى (بعد). وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾[٧]، وقوله: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[٨]، وقوله: ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾[٩]»[١٠].

الدراسة:

لم أجد أحدًا من النحويين تناول هذه المسألة، وإنما جاءت في كتب بعض

(١) الدر المصون ١٧٨/٢.
(٢) مجاز القرآن ٦٠/١.
(٣) تفسير الطبري ٦٨٨/٢.
(٤) البحر المحيط ٦١٦/١.
(٥) السابق ٦١٦/١.
(٦) الدر المصون ١٧٩/٢.
(٧) سورة البقرة من الآية ١٥٠.
(٨) سورة النساء من الآية ٢٢.
(٩) سورة الدخان من الآية ٥٦.
(١٠) الجنى الداني ٥٢١.

المفسرين ومعربي القرآن الكريم. فأما قوله تعالى: ﴿**إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**﴾ فقد تم بيان موقف معربي القرآن الكريم حول «إلا» في المسألة السابقة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ فقد اختلف – أيضًا– معربو القرآن الكريم حول (إلا):

فذهب بعضهم إلى أنه استثناء منقطع كأبي جعفر النحاس(١)، وأبي البركات الأنباري(٢)، وأبي القاء العكبري(٣)، وهو ثالث أوجه أوردها الفخر الرازي(٤)، وأحد قولين ذكرهما السمين الحلبي(٥).

واختار الطبري أنه بمعنى الاستثناء المنقطع(٦). وذهب بعضهم إلى أنه استثناء متصل، وهو ثاني وجهين أوردهما السمين(٧)، واختاره الألوسي(٨).

وذهب الطبري – عند تناوله لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ – إلى أن (إلا) وضعت موضع (بعد)، وأنها كذلك في قوله تعالى: "إلا ما قد سلف"(٩). وهو رابع أوجه أوردها الفخر الرازي(١٠).

وذهب الفراء إلى أن "إلا" بمنزلة (سوى)(١١).

---

(١) إعراب القرآن ٤٤٤/١.
(٢) البيان ٢٤٨/١. وينظر: المحرر الوجيز ٣١/٢.
(٣) التبيان ١٧٣/١.
(٤) تفسير الرازي ٢٤/١٠.
(٥) الدر المصون ٦٣٥/٣.
(٦) تفسير الطبري ٥٥٢/٦.
(٧) الدر المصون ٦٣٦/٣.
(٨) روح المعاني ٢٤٨/٤.
(٩) تفسير الطبري ٦٩/٢١.
(١٠) تفسير الرازي ٢٤/١٠.
(١١) معاني القرآن ٤٤/٣.

وكذلك اختلف معربو القرآن الكرم حول (إلا) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾:

فذهب بعضهم إلى أنه استثناء منقطع، كأبي جعفر النحاس[١]، وأبي حيان[٢]، وهو ثاني أوجه أوردها الفخر الرازي[٣]، وأحد أوجه أوردها السمين الحلبي[٤].

وذهب بعضهم إلى أنه استثناء متصل، وهو ثاني أوجه أوردها السمين الحلبي[٥]. وذهب الفراء إلى أن (إلا) بمنزلة (سوى)[٦]. وضعفه الطبري[٧]. وأجاب ابن عطية، فقال: «وليس تضعيفه بصحيح، بل يصح المعنى بـ(سوى) ويتسق»[٨].

وذهب الطبري إلى أن (إلا) في موضع (بعد)؛ وذلك لتقارب معنيهما في مثل هذا الموضع، ومن شأن العرب أن تضع الكلمة مكان غيرها إذا تقارب معناهما[٩]. واعترض السمين قائلًا: «وأباه الجمهور؛ لأن (إلا) بمعنى (بَعْد) لم يثبت»[١٠].

وبعد. فقد ظهر من خلال ما سبق أن مجيء (إلا) بمعنى (بعد) قد أثبته الطبري، وهو وجه أورده الفخر الرازي. وهو قول له وجه، فلا وجه لاستغراب المرادي، ومع ذلك فإن "إلا" قد أُوِلت تأويلًا صحيحًا على غير

(١) إعراب القرآن ١٣٧/٤.
(٢) البحر المحيط ٤١/٨.
(٣) تفسير الرازي ٢٥٥/٢٧.
(٤) الدر المصون ٦٣١/٩.
(٥) السابق ٦٣١/٩. وينظر: روح المعاني ١٣٦/٢٥.
(٦) معاني القرآن ٤٤/٣.
(٧) تفسير الطبري ٦٧/٢١.
(٨) المحرر الوجيز ٧٨/٥.
(٩) ينظر : تفسير الطبري٦٨/٢١.
(١٠) الدر المصون ٦٣١/٩. وينظر: روح المعاني ١٣٦/٢٥.

خاتمة البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، فبعْدَ أن وفَّقني الله لإتمام هذا البحث الذي هو بعنوان: "اعتراضات المرادي على معربي القرآن الكريم من خلال كتابه الجنى الداني في حروف المعاني" أشير إلى ما توصلت إليه من أهم نتائجه، وذلك في ضوء النقاط الآتية:

١- أن القول بالزيادة لا يليق بالقرآن الكريم؛ فكل حرف جاء ليؤدي معنى ومن ثَمّ، فلا يحكم عليه بالزيادة.

٢- أن التحري عن صحة القراءة ينبغي أن يكون هو الأصل في الحكم على القراءة، فإن صَحّت ووافقت الكثير، قِيس عليها، وإن لم توافقه فهي فصيحة، ولا يُقاس عليها.

٣- أن المرادي محق في اعتراضه على مَنْ أنكر لغة (أكلوني البراغيث)، ولكنه جانبه الصواب في تضعيفها؛ لأنها كثيرة الورود.

٤- أن المرادي يرى أن القرآن الكريم لا يُحمل إلا على اللغات الفصيحة.

٥- أن المرادي محق في اعتراضه على ذهاب الأخفش إلى أن (أَنْ) الزائدة قد تنصب الفعل المضارع.

٦- موافقة المرادي للجمهور في عدم مجيئ (أَنْ) للنفي، وهو الصحيح؛ لعدم ثبوته عن العرب، ومن ثم فهو محق في اعتراضه على مَنْ أجاز ذلك.

٧- حسن تأويل المرادي لكلام الزمخشري، وانتصاره له، وإنصافه.

٨- موافقة المرادي للبصريين في ذهابهم إلى أن اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ) إذا جاء مفردًا نكرة، فإنه يُبنى على ما يُنصب به.

٩- أن المرادي محق في اعتراضه على ذهاب الزمخشري إلى مجيئ (أَنْ) مصدرية ظرفية.

١٠- موافقة المرادي للبصريين في ذهابهم إلى أن (إلّا) لا تأتي بمعني الواو.

إلى غير ذلك من النتائج التي يلمسها القارئ من خلال قراءته للبحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ – ت د/ رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي– القاهرة– ط الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢- الأزهية في علم الحروف لعلي الهروي – تحقيق: عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٣- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨ هـ – ت د/ زهير غازي زاهد – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – ط الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ت٣٧٠هـ – مكتبة الهلال – بيروت ١٩٨٥م.

٥- الأعلام لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة الخامسة عشرة – ٢٠٠٢م.

٦- أمالي ابن الحاجب ت٦٤٦هـ – ت د/ فخر صالح سليمان قدارة– دار عمار– عمان – الأردن – دار الجيل – بيروت – ١٤٠٩هـ– ١٩٨٩م.

٧- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي ت ٥٤٢هـ – ت د/ محمود محمد الطناحي– مكتة الخانجي بالقاهرة– ط الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ت٥٧٧هـ – ت د/ جودة مبروك محمد – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط الأولى – دون تاريخ.

٩- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت٦٤٦هـ – ت د/ موسى بناي العليلي– الجمورية العراقية – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – دون تاريخ.

١٠-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام السيوطي ت٩١١هـ – ت محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١١- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – تحقيق د/ طه عبد الحميد طه– الهيئة المصرية العامة للكتاب– ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

١٢-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ت ٢٧٦هـ – ت /السيد أحمد صقر – مكتبة دار التراث – القاهرة– ط الثانية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

١٣-التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ت٦١٦هـ – المكتبة التوفيقية – القاهرة– دون تاريخ.

١٤-التبيين عن مذاهب النحويين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ت ٦١٦هـ – ت د/عبد الرحمن العثيمين – مكتبة العبيكان – ط الأولى ١٤٢١هـ –

٢٠٠٠م.
١٥-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – تحقيق: محمد كامل بركات- دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
١٦-تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ – ت الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين- دار الكتب العلمية – بيروت- ط الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
١٧-تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لابن جرير الطبري ت ٣١٠هـ – ت د / عبد الله بن عبد المحسن التركي – هجر – القاهرة – ط الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
١٨-تفسير الفخر الرازي ت ٦٠٤هـ – دار الفكر – لبنان – بيروت – ط الأولى ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
١٩-تفسير مقاتل بن سليمان ت١٥٠هـ – ت د/ عبد الله محمود شحاتة – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط الأولى ١٤٢٣هـ.
٢٠-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ت ٧٧٨هـ – ت أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين – دار السلام – ط الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٢١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ت٤٧٩هـ – ت د/ عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي- القاهرة – ط الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٢٢-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ت ٦٧١هـ – ت د/عبد الله عبد المحسن التركي وآخرين – مؤسسة الرسالة – ط الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٢٣-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ت٧٤٩هـ – ت د/ فخر الدين قباوة – أ/محمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية- بيروت – ط الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٢٤-حاشية الصبان على شرح الأشموني – ت/ طه عبد الرؤف سعد – المكتبة التوفيقية – دون تاريخ.
٢٥-حروف المعاني للزجاجي ت ٣٤٠هـ – ت د/ علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة- دار الأمل- دون تاريخ.
٢٦- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ت ١٠٩٣هـ – ت/ الشيخ عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط الثانية – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٢٧-الخصائص لابن جني – ت /محمد علي النجار – دار الكتب المصرية –

دون تاريخ.
٢٨-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ت٧٥٦هـ - ت د/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - دون تاريخ.
٢٩-دراسات لأسلوب القرآن الكريم - أ.د/ محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث - القاهرة - دون تاريخ.
٣٠-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ - دار الجيل - بيروت- دون تاريخ.
٣١-ديوان الفرزدق تحقيق أ/ علي فاعور - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٢-ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري- مدينة شالون على نهر سَوْن - ١٩٠٠م.
٣٣-ديوان لبيد بن ربيعة العامري - رضي الله - تعالى - عنه- دار صادر - بيروت - دون تاريخ.
٣٤-رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ت٧٠٢هـ - ت أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- دون تاريخ.
٣٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - للألوسي ت ١٢٧٠هـ - إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - دون تاريخ.
٣٦-السبعة في القراءات لابن مجاهد ت د/ شوقي ضيف - دار المعارف بمصر - دون تاريخ.
٣٧-سر صناعة الإعراب لابن جني ت٣٩٢هـ - ت د/ حسن هنداوي - دار القلم - دمشق- ط: الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣٨-شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ت١٠٩٣هـ - ت عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق - دار المأمون للتراث - ط الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٣٩-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - دون تاريخ.
٤٠-شرح التسهيل لابن مالك ت٦٧٢هـ - ت د/عبد الرحمن السيد - د/ محمد بدوي - دار هجر - ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤١-شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ت٩٠٥هـ - ت محمد باسل

عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٤٢–شرح الرضي على الكافية – ت يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس– بنغازي – ط: الثانية ١٩٩٦م.
٤٣–شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د/عبد المنعم أحمد هريدي– جامعة أم القرى– المملكة العربية السعودية – دون تاريخ.
٤٤–شرح المفصل لابن يعيش ت٦٤٣هـ – إدارة الطباعة المنيرية – دون تاريخ.
٤٥–شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ت ٦٤٦هـ – ت د/ موسى بناي العليلي– مطبعة الآداب – النجف الأشرف ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٤٦–شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن ملك – ت محمد فؤاد عبد الباقي – عالم الكتب – بيروت– دون تاريخ.
٤٧–غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ت٨٣٣هـ – ت برجستراسر– دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان– ط الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٤٨–فتح القدير للشوكاني ت١٢٥٠هـ– ت د/ عبد الرحمن عميرة– دار الوفاء – دون تاريخ.
٤٩–الكتاب لسيبويه ت١٨٠هـ – ت الشيخ /عبد السلام محمد هارون– دار الجيل – بيروت – ط الأولى – دون تاريخ.
٥٠–الكشاف للزمخشري ت٥٣٨هـ – ت الشيخ/ عادل أحمد عبد الوجود– الشيخ / علي محمد معوض– شارك في تحقيقه أ.د/ فتحي عبد الرحمن حجازي– مكتبة العبيكان– ط الأولى– ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٥١–الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ – ت بدر الدين قهوجي– بشير جويجاتي– دار المأمون للتراث– دمشق – بيرت– ط: الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٥٢–مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ت٢١٠هـ – ت د/ محمد فؤاد سزكين– مكتبة الخانجي – القاهرة – دون تاريخ.
٥٣–المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ت ٥٤٦هـ – ت عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية– بيروت– ط الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٥٤–المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي – تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار– دار عمار– ط الأولى ١٤٢٤هـ .– ٢٠٠٤م.

٥٥-مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين – ت د/ جمال طلبة – دار زاهد القدس – القاهرة – ط الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
٥٦-معانى القرآن للأخفش ت ٢١٥هـ – ت د/هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي- القاهرة- ط الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
٥٧-معاني القرآن للفراء ت ٢٠٧هـ – ت أحمد يوسف نجاتي- محمد علي النجار- دار السرور- دون تاريخ.
٥٨- معاني القرآن للكسائي ت١٨٩هـ – أعاد بناءه وقدم له د/عيسى شحاتة عيسى- دار قباء – القاهرة- ١٩٩٨م.
٥٩-معاني القرآن وإعرابه للزجاج ت٣١١هـ – ت د/ عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب- ط الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٦٠-معجم القراءات القرآنية – أ.د/ أحمد مختار عمر – أ.د/ عبد العال سالم مكرم – جامعة الكويت- ط: الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٦١-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ – ت الشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت- ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٦٢-المفصل في علم العربية للزمخشري ت٥٣٨هـ – دار الجيل – بيروت – ط الثانية – دون تاريخ.
٦٣-المقتضب للمبرد ت ٢٨٥هـ – ت أ.د/ محمد عبد الخالق عضيمة- جمهورية مصر العربية- وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٦٤-النشر في القراءات العشر لابن الجزري ت٨٣٣هـ – ت الأستاذ علي محمد الضباع- دار الكتب العلمية – بيروت – دون تاريخ.
٦٥-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي- وكالة المعارف- استانبول ١٩٥١هـ – دار إحياء التراث العربي – بيروت- دون تاريخ.
٦٦-همع الهوامع للإمام السيوطي ت٩١١هـ – ت أ.د /عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – القاهرة – ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

References:

1. Irtishaf al-Darb min Lisan al-‘Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), ed. Dr. Rajab Othman Muhammad – Maktabat al-Khanji – Cairo, 1st edition, 1418 AH / 1998 CE.

2. Al-Azhiyyah fi ‘Ilm al-Huruf, by Ali al-Harawi, ed. Abdul-Mu‘in al-Mallouhi – Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 1413 AH / 1993 CE.
3. I‘rab al-Qur’an, by Abu Ja‘far al-Nahhas (d. 338 AH), ed. Dr. Zuhair Ghazi Zahid – Alam al-Kutub & Maktabat al-Nahda al-‘Arabiyyah, 2nd edition, 1405 AH / 1985 CE.
4. I‘rab Thalathin Surah min al-Qur’an al-Karim, by Ibn Khalawayh (d. 370 AH) – Maktabat al-Hilal – Beirut, 1985 CE.
5. Al-A‘lam, by Khayr al-Din al-Zirikli – Dar al-‘Ilm lil-Malayin – Beirut, Lebanon, 15th edition, 2002 CE.
6. Amali Ibn al-Hajib, by Ibn al-Hajib (d. 646 AH), ed. Dr. Fakhr Salih Sulayman Qadara – Dar Ammar – Amman, Jordan / Dar al-Jil – Beirut, 1409 AH / 1989 CE.
7. Amali Ibn al-Shajari, by Hibat Allah ibn Ali (d. 542 AH), ed. Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi – Maktabat al-Khanji – Cairo, 1st edition, 1413 AH / 1992 CE.
8. Al-Insaf fi Masa’il al-Khilaf, by Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH), ed. Dr. Jawdah Mabrouk Muhammad – Maktabat al-Khanji – Cairo, 1st edition – no date.
9. Al-Idah fi Sharh al-Mufassal, by Ibn al-Hajib (d. 646 AH), ed. Dr. Musa Banay al-‘Ulaili – Republic of Iraq, Ministry of Awqaf and Religious Affairs – no date.
10. Bughyat al-Wu‘at fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nahawiyyin, by Imam al-Suyuti (d. 911 AH), ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim – Dar al-Fikr, 2nd edition, 1399 AH / 1979 CE.
11. Al-Bayan fi Gharib I‘rab al-Qur’an, by Abu al-Barakat al-Anbari, ed. Dr. Taha Abd al-Hamid Taha – Egyptian General Book Organization, 1400 AH / 1980 CE.
12. Ta’wil Mushkil al-Qur’an, by Ibn Qutaybah (d. 276 AH), ed. al-Sayyid Ahmad Saqr – Dar al-Turath – Cairo, 2nd edition, 1393 AH / 1973 CE.
13. Al-Tibyan fi I‘rab al-Qur’an, by Abu al-Baqa’ al-‘Ukbari (d. 616 AH) – al-Maktabah al-Tawfiqiyyah – Cairo – no date.
14. Al-Tabyin ‘an Madhahib al-Nahawiyyin wa al-Kufiyyin, by Abu al-Baqa’ al-‘Ukbari (d. 616 AH), ed. Dr. Abd al-Rahman al-‘Uthaymin – Maktabat al-‘Ubaykan – 1st edition, 1421 AH / 2000 CE.
15. Tashil al-Fawa’id wa Takmil al-Maqasid, by Ibn Malik, ed. Muhammad Kamil Barakat – Dar al-Katib al-‘Arabi, 1387 AH / 1967 CE.

16. Tafsir al-Bahr al-Muhit, by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), ed. Sheikh Adel Ahmad Abdul-Mawjud et al. – Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st edition, 1413 AH / 1993 CE.
17. Tafsir al-Tabari (Jami‘ al-Bayan ‘an Ta’wil Ay al-Qur’an), by Ibn Jarir al-Tabari (d. 310 AH), ed. Dr. Abdullah bin Abdul-Muhsin al-Turki – Hajar – Cairo, 1st edition, 1422 AH / 2001 CE.
18. Tafsir al-Fakhr al-Razi, (d. 604 AH) – Dar al-Fikr – Beirut, Lebanon, 1st edition, 1401 AH / 1981 CE.
19. Tafsir Muqatil ibn Sulayman (d. 150 AH), ed. Dr. Abdullah Mahmoud Shahatah – Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi – Beirut, 1st edition, 1423 AH.
20. Tamheed al-Qawa‘id bi Sharh Tashil al-Fawa’id, by Nazir al-Jaysh (d. 778 AH), ed. Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher et al. – Dar al-Salam, 1st edition, 1428 AH / 2007 CE.
21. Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyyat Ibn Malik, by al-Muradi (d. 479 AH), ed. Dr. Abd al-Rahman Ali Sulayman, Dar al-Fikr al-Arabi – Cairo, 1st edition, 1422 AH / 2001 CE.
22. Al-Jami' li Ahkam al-Qur'an, by al-Qurtubi (d. 671 AH), ed. Dr. Abdullah Abdul Mohsin al-Turki and others – Al-Resalah Foundation – 1st edition, 1427 AH / 2006 CE.
23. Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani, by al-Muradi (d. 749 AH), ed. Dr. Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadel – Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st edition, 1413 AH / 1992 CE.
24. Hashiyat al-Sabban ‘ala Sharh al-Ashmuni, ed. Taha Abdul Rauf Saad – al-Maktaba al-Tawfiqiyya – no date.
25. Huruf al-Ma’ani, by al-Zajjaji (d. 340 AH), ed. Dr. Ali Tawfiq al-Hamad – Al-Resalah Foundation & Dar al-Amal – no date.
26. Khizanat al-Adab, by Abd al-Qadir al-Baghdadi (d. 1093 AH), ed. Sheikh Abd al-Salam Muhammad Harun – Maktabat al-Khanji – Cairo, 2nd edition, 1404 AH / 1984 CE.
27. Al-Khasa'is, by Ibn Jinni, ed. Muhammad Ali al-Najjar – Dar al-Kutub al-Misriyyah – no date.
28. Al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknun, by al-Samin al-Halabi (d. 756 AH), ed. Dr. Ahmad Muhammad al-Kharrat – Dar al-Qalam – Damascus – no date.

29. Dirasat li Uslub al-Qur’an al-Karim, by Prof. Dr. Muhammad Abd al-Khaliq Azeema – Dar al-Hadith – Cairo – no date.
30. Al-Durar al-Kamina fi A'yan al-Mi’ah al-Thamina, by Ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH) – Dar al-Jil – Beirut – no date.
31. Diwan al-Farazdaq, ed. Ali Fa'our – Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st edition, 1407 AH / 1987 CE.
32. Diwan Tarafa ibn al-Abd, with commentary by al-A‘lam al-Shantamari – Chalon-sur-Saône, 1900 CE.
33. Diwan Labid ibn Rabi‘ah al-‘Amiri (RA) – Dar Sader – Beirut – no date.
34. Rasf al-Mabani fi Sharh Huruf al-Ma'ani, by al-Malqi (d. 702 AH), ed. Ahmad Muhammad al-Kharrat – Publications of the Arab Language Academy in Damascus – no date.
35. Ruh al-Ma‘ani fi Tafsir al-Qur’an al-‘Azim wa al-Sab‘ al-Mathani, by al-Alusi (d. 1270 AH) – al-Tiba‘a al-Muniriyya – Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi – Beirut – no date.
36. Al-Sab‘ah fi al-Qira’at, by Ibn Mujahid, ed. Dr. Shawqi Dayf – Dar al-Ma‘arif – Egypt – no date.
37. Sir Sina‘at al-I‘rab, by Ibn Jinni (d. 392 AH), ed. Dr. Hasan Hindawi – Dar al-Qalam – Damascus, 2nd edition, 1413 AH / 1993 CE.
38. Sharh Abyat Mughnī al-Labīb, by Abd al-Qadir al-Baghdadi (d. 1093 AH), ed. Abdul Aziz Rabaah and Ahmad Yousuf Daqaq – Dar al-Ma'mun lil-Turath – 1st edition, 1398 AH / 1978 CE.
39. Sharh al-Ashmuni ‘ala Alfiyyat Ibn Malik – Dar Ihya’ al-Kutub al-‘Arabiyya – Faisal Issa al-Babi al-Halabi – no date.
40. Sharh al-Tashil, by Ibn Malik (d. 672 AH), ed. Dr. Abdul Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi – Dar Hajr – 1st edition, 1410 AH / 1990 CE.
41. Sharh al-Tasreeh ‘ala al-Tawdih, by Sheikh Khalid al-Azhari (d. 905 AH), ed. Muhammad Basil Ayyun al-Sud – Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st edition, 1421 AH / 2000 CE.
42. Sharh al-Radi ‘ala al-Kafiyah, ed. Yusuf Hasan Umar – University of Garyounis Publications – Benghazi, 2nd edition, 1996 CE.

43. Sharh al-Kafiyah al-Shafiyah, by Ibn Malik, ed. Dr. Abd al-Mun‘im Ahmad Huraydi – Umm al-Qura University – Saudi Arabia – no date.
44. Sharh al-Mufassal, by Ibn al-Mufassal (d. 643 AH) – al-Tiba‘a al-Muniriyya – no date.
45. Sharh al-Wafiyyah (Nazm al-Kafiyyah), by Ibn al-Hajib (d. 646 AH), ed. Dr. Musa Banay al-‘Ulaili – Al-Adab Press – Najaf al-Ashraf, 1400 AH / 1980 CE.
46. Shawahid al-Tawdih wa al-Tashih li Mushkilat al-Jami‘ al-Sahih, by Ibn Malik, ed. Muhammad Fu’ad Abd al-Baqi – Alam al-Kutub – Beirut – no date.
47. Ghayat al-Nihayah fi Tabaqat al-Qurra’, by Ibn al-Jazari (d. 833 AH), ed. Bergstrasser – Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st edition, 1427 AH / 2006 CE.
48. Fath al-Qadir, by al-Shawkani (d. 1250 AH), ed. Dr. Abd al-Rahman Umeirah – Dar al-Wafa’ – no date.
49. Al-Kitab, by Sibawayh (d. 180 AH), ed. Sheikh Abd al-Salam Muhammad Harun – Dar al-Jil – Beirut, 1st edition – no date.
50. Al-Kashshaf, by al-Zamakhshari (d. 538 AH), ed. Sheikh Adel Ahmad Abd al-Wujud, Sheikh Ali Muhammad Mu‘awwad, with contribution by Prof. Dr. Fathi Abd al-Rahman Hijazi – Maktabat al-‘Ubaikan – 1st edition, 1418 AH / 1998 CE.
51. Al-Hujjah lil-Qurra’ al-Sab‘ah, by Abu Ali al-Farisi (d. 377 AH), ed. Badr al-Din Qahwaji and Bashir Juwijati – Dar al-Ma’mun lil-Turath – Damascus – Beirut, 1st edition, 1407 AH / 1987 CE.
52. Majaz al-Qur’an, by Abu Ubaydah Ma‘mar ibn al-Muthanna (d. 210 AH), ed. Dr. Muhammad Fu’ad Sazkin – Maktabat al-Khanji – Cairo – no date.
53. Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-‘Aziz, by Ibn ‘Atiyyah (d. 546 AH), ed. Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad – Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st edition, 1422 AH / 2001 CE.
54. Al-Masa’il al-Manthurah, by Abu Ali al-Farisi, ed. Dr. Sharif Abd al-Karim al-Najjar – Dar Ammar – 1st edition, 1424 AH / 2004 CE.
55. Masabih al-Maghani fi Huruf al-Ma‘ani, by Ibn Nur al-Din, ed. Dr. Jamal Talbah – Dar Zahid al-Quds – Cairo, 1st edition, 1415 AH / 1995 CE.

56. Ma‘ani al-Qur’an, by al-Akhfash (d. 215 AH), ed. Dr. Huda Mahmoud Qara‘ah – Maktabat al-Khanji – Cairo, 1st edition, 1411 AH / 1990 CE.
57. Ma‘ani al-Qur’an, by al-Farra’ (d. 207 AH), ed. Ahmad Yusuf Najati and Muhammad Ali al-Najjar – Dar al-Surur – no date.
58. Ma‘ani al-Qur’an, by al-Kisa’i (d. 189 AH), reconstructed and introduced by Dr. Isa Shahatah Isa – Dar Qibaa – Cairo, 1998 CE.
59. Ma‘ani al-Qur’an wa I‘rabuh, by al-Zajjaj (d. 311 AH), ed. Dr. Abd al-Jalil Abduh Shalabi – Alam al-Kutub, 1st edition, 1408 AH / 1988 CE.
60. Mu‘jam al-Qira’at al-Qur’aniyyah, by Prof. Dr. Ahmad Mukhtar Umar and Prof. Dr. Abd al-‘Al Salem Makram – University of Kuwait, 2nd edition, 1408 AH / 1988 CE.
61. Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A‘arib, by Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), ed. Sheikh Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid – al-Maktabah al-‘Asriyyah – Sidon – Beirut, 1407 AH / 1987 CE.
62. Al-Mufassal fi ‘Ilm al-‘Arabiyyah, by al-Zamakhshari (d. 538 AH) – Dar al-Jil – Beirut, 2nd edition – no date.
63. Al-Muqtaḍab, by al-Mubarrad (d. 285 AH), ed. Prof. Dr. Muhammad Abd al-Khaliq Azeema – Arab Republic of Egypt – Ministry of Religious Endowments – Supreme Council for Islamic Affairs – Cairo, 1415 AH / 1994 CE.
64. Al-Nashr fi al-Qira’at al-‘Ashr, by Ibn al-Jazari (d. 833 AH), ed. Ustadh Ali Muhammad al-Dabba‘ – Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah – Beirut – no date.
65. Hadiyyat al-‘Arifin – Asma’ al-Mu’allifin wa Athar al-Musannifin, by Isma‘il Basha al-Baghdadi – Wakala al-Ma‘arif – Istanbul, 1951 CE – Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi – Beirut – no date.
66. Hama‘ al-Hawami‘, by Imam al-Suyuti (d. 911 AH), ed. Prof. Dr. Abd al-‘Al Salem Makram – Alam al-Kutub – Cairo, 1421 AH / 2001 CE.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧١٣
الفصل الأول : المرادي وكتابه: الجنى الداني في حروف المعاني	٧١٥
المبحث الأول: ترجمة موجزة للمرادي	٧١٦
المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن كتاب: الجنى الداني في حروف المعاني	٧١٨
الفصل الثاني : اعتراضات المرادي على معربي القرآن الكريم من خلال كتابه: الجني الداني في حروف المعاني وهي مرتبة حسب ورودها في الكتاب	٧١٩
خاتمة البحث	٧٩٧
فهرس المصادر والمراجع	٧٩٨
فهرس الموضوعات	٨٠٨